

٤١٥
مخ ٥

خلاصة الاعراب، للطوسي، وي، حاجي بابا بن
ابراهيم بن عبدالكريم (من علماء القرن
التاسع الهجري) . كتبت في القرن الحادي
عشر الهجري تقديرا .

٥٨٦١

٦٤ ق ١٩ س ٣١٩ × ١٤ سم
نسخة حسنة، ناقصة من الآخر، خطها تعليق
عثمانلي مؤلفه ري ٢٧٣: ١ بروكلمان ٢٩٤: ١
١ - النحو، اللغة العربية أ - المؤلف
ب - تاريخ النسخ .



٣١٦٢٢
م ١٢٤١٨٧٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة لولي الانعام فاطر السموات والارض والانس والجان جاعل الملائكة خداما لادام و
 الصلوة على محمد وآله الكرام واصحابه العظام وبعد فهذه خواشيتي بها حمي يا ايها
 حاج ابراهيم بن حاج عند الكريم بن عثمان الطوسي المصباح وسما خلاصة الاعراب
 قال المصنف قدس سره اما بعد حمد الله ذي الانعام اعلم انه لا خلاف في
 لالتة على معنى غيره ويشهد عليه ذكرهم اياها في الحروف دون غيرها في قولهم يا ايها
 لفظ الكلمة عليها دون الحرف لان اطلاق الجنس على شئ لا يخرج عن نوعه فكونها كلمة
 لا ينافي كونها حرفا كما لا ينافي كون زيد حيا ان كان انسانا اولان لعل الشبهة في ذلك
 حرفيتها من حيث انها علمت في الظروف والنصب ليس بشئ غيرها من الحروف كذلك تفهم
 معناه وهو اسم حتى تشرها به قال سيبويه قولهم اما زيد فنطلق معناه ما يمكن من
 شئ فزيد منطلق فلم يطلق عليها انما ذكرها اطلاق اسم جنسها لما ظهر انما لم
 يخرج عن احد انواعها وصحة اطلاقها على كل من اعمد انه قبل اصداقها ما واختلفوا
 في افرادها وتركيبها فتقبل من مودة اذ كان الاصل هو الافراد وقال الاخرون هي
 مركبة واختلفوا هو لا فقال قوم اصلها اما في الاول ايات الشرط والالتزام فلما
 اجتمعت كلتان بلغوا واصد قبلت الالف الاولى هاء فصارت هاءا وقال الاخرون
 اصلها التة بمعنى الكف ما التية هي ايات الشرط والثابتة زائدة ثم قبلت الهاء فيهما
 حرفة نظرا الى الاتحاد في المخرج الحلق ثم العا لكونها وانفتاح ما قبلها ولا يلزم اجتماع
 الاعمالين الغير الحائزين اذ الاعمالان ليسا من جنس واحد وقد روي عن ثوري
 الالف مكان الميم على قاعدة التقلب المكان فصار الالف في مكان الميم وبالكسرة في مكان
 الالف بالغنة ضرورة امتناع الابتداء بابا كرسا فصار اما بعد الادغام فان قلت لم

قبلت الهمزة
 ثم قبلت الالف
 على مكان الميم في

لم فتحت الالف والاصل في تحريك الساكن الكسرة قلت وفيما لا يتحرك بابا العاطفة فان قلت
 لن الالتباس يلزم بالغنة بانما المركبة التي في فوقها اما انت منطلقا انطلقت قلت
 الفرق يحصل يلزم الغنة في اما المفردة دون اما المركبة فان قلت هذا الغنة حاصل
 على تقدير اعطاء الكسرة للاصل فلزم ترجيح الغنة عليه مع ما فيه من البرج دون الغنة وهو اللهاية
 قلنا ان البرج في الغنة هو خفتها واقتضاء اما الشرطية اياها ككثرة استئصالها فاعطيت
 الغنة لكثرة البرج فيها بعد اعلم ان بعد من طرفي المكائنة لان من الجهات الست لكن
 يقال بها ان طرفي زمان وذلك لانها يكون حال المضان حال المضان اليه من التذكير الثاني
 كلفا فانه يافز حكم ما اضيف اليه من التذكير والثاني وبعد عنها مضاف الى الزمان تقديره بعد
 زمان الفراغ من حمد الله فاقطع هذا المضان اليه واقسم بعد مقامه ويسمى المضان اليه
 يقال ان طرفي زمان لان فيه معنى في وكل اسم فيه معنى في فهو ظرف ثم اعلم ان الظرف ينقسم اولا
 الى الزمان والمكان وكل منهما ينقسم الى متصرف وغير متصرف والمتصرف ما كان اسما وظرفا و
 غير المتصرف ما لا يكون الا ظرفا والاول كاليوم والنفوس والساكنة وحيت وكل منهما ينقسم الى
 المتصرف والنفوس المستقر والذي ينفذ عاملا لازما ويكون متعلقا من الافعال العامة
 كالصبر والاستقرار والكون وسر هو مستقر بعد طرفي لغو كما غير متصرف لما لم يستعمل الا
 للظرف ولما قلنا ان طرفي لغو لان العامل فيه اما دهي ليس من الافعال العامة فان قلت
 اليس اما نانية من باب الفعل الذي هو يكون من الافعال العامة قلت نعم لان الظرف لم ينفذ
 ولا بد من المستقر من ان يستعمل طرفي مسد الفعل حمد الله محجور بانه مضاف اليه بعد
 هو مضاف اليه واما في الالف فانه اضاف المصدر لا مفعول وقاعلة خروف او تقديره
 اما بعد حمد الله فنفذ الفاعل وهو بابا كرسا فصار اما بعد الادغام فان قلت لم

وكثيرا جاز في منه المضان اليه
 وبين على الفم واعلم ان الظرف

كنت في

في الانعام هو اسم من اسماء الستة المحذوفة بالواو في حالة الرفع وبالفعل في
 حالة النصب وبالنسبة في حالة الجر وهذا بالياء لانه يجوز ان يكون مضافا الى الاسم
 وهو انما هو الجوز لا غير الغرض والعرض والجوز يكون مضافا اليه لذي جاعل هو مجرور
 على انه بدل من انه فان قلت لم لا يجوز ان يكون وصفه قلت لا يجوز ذلك لعدم الشرط وهو الظاهر
 بينهما تعريفا وتكثيرا فان قيل لم يتعين جاعلها بالاضافة قلنا لانها لفظة غير مفيدة للتبيين
 بل للتخفيف بسقوط التنوين لان اصله جاعل النحو لا معنوية حتى يفيد فان قيل لا يجوز ان يكون
 جاعل بدل من انه لانه لو كان بدلا منه لوجب ان يكون موصوفا بصفة لما ثبت من ان النكرة اذا
 ابدلت من المعرفة فثبت ان بصفة فلو لم يكن موصوفا فظهر انه ليس ببدل قلنا ان
 الموصوف من غير حذف ولذا علم اسم الفاعل على جاعل اعتمادا على انه ذكر الموصوف بقدره الى
 جاعل النظم حذف الموصوف واقترنت الصفة مقامه في برفع الالف في وانما جاعل على
 الحال او على المدح والانتفاء على انه خبر مبتدأ محذوف وجب دأه ان جاعل منها من الجعل
 وهو بفتح التمييز وهو من افعال التكميل المطلوب المستدعية للمفعولين ومفعول الاول
 النحو وهو مجرور لاضافته جاعل اليه في الكلام في حرف من الحروف الحارة والكلام
 مجرور به متعلق بجااعل منصوب محلا على انه مفعول فيه غير مرجح بجااعل فاعلة اذا كان
 الجار والمجرور به يكون مفعولا فيه غير مرجح واذا كان بالكلام يكون مفعولا لا غير مرجح
 واذا كان بغيرها يكون مفعولا لا غير مرجح كالمثل وعلم ان الكافي فيه يجوز ان
 يكون بمعنى المنادى وهو يكون في محل النصب على انه مفعول ثان لجاعل فان قلت ان
 ان متعلق الجار والمجرور انما يكون محذوفا اذ لو وقع خبر الوصف او صلة او حالا
 وهناك كيف يكون متعلق كالمثل محذوف ولم يقع شيء منها قلت لانه ذكر ان جاعل من

لا بد

فيكون ان يكون حرف في قوله
 جاعل بالياء لانه يجوز ان يكون مضافا الى الاسم
 وهو انما هو الجوز لا غير الغرض والعرض والجوز يكون مضافا اليه لذي جاعل هو مجرور
 على انه بدل من انه فان قلت لم لا يجوز ان يكون وصفه قلت لا يجوز ذلك لعدم الشرط وهو الظاهر

من الافعال المطلوبة حتى يدخل على المبتدأ والجوز فيكون متعلقا بالجار والمجرور الحقيقة
 جاز في الطعام في حرف الطعام مجرور به والجار مع الجوز متعلق بجااعل منصوب
 محلا على انه مفعول فيه غير مرجح لجاعل وعلم ان المفعول النحو بالمحذوف والتشبيه عبارة
 عن الدلالة على مشاركة امر لا مرفعة وهو مقتضى الاشياء الستة المشبهة والمشبّه به
 والمشبّه والمشبّه ووجه التشبيه والفرق من التشبيه والالتشبيه والمشبّه هنا
 الموصوف المشبّه به هو النحو والمشبّه به هو المثل والالتشبيه هو الاقوال والفرق من التشبيه
 المبالة وسمي النحو وجب التشبيه للصالح بليتها لها والساد باعها والمراد با
 استعماله في المثل ان يجعل كالتشبيه الذي السليم والطبع المستقيم وبالأصل على صليح ان
 لا يجعل كذلك اما بان لا يجعل اصلا او يجعل اخلا من المقتضى او اكثر منه فيقع كما ان
 المثل اذا جعل في الطعام على الوجه المقتضى صليح ذلك الطعام والافند فيكون قليلا
 وكثيره فقد الاجل تمكلا استعماله على الوجه المقتضى لا النفس القلة والكثرة كذلك كذا
 اذا استعمل في الكلام صليح والافند والمراد بليتها في الكلام ان يولي فيه قاعدة بان يرفع
 فيما يرفع وينصب فيما ينصب مجرور فيما يجر والافند عدم امره هذه القاعدة هذا هو
 الوجه في التشبيه ومن ظن ان التشبيه في القلة والكثرة فقد سها عظميا اذ لا
 معنى للفرد من جهة القلة والكثرة في النحر والصلوة الواو فيه حرف من حروف
 العاطفة الصلوة مجرورة بانها معطوفة على حمداى ما بعد الصلوة وهي من التسمية ومفعول
 ومن عبادة دعاء واستغفار على نبيه على حرف نبيه مجرور به والجار والمجرور متعلق
 بالصلوة منصوب محلا بانه مفعول به غير مرجح للصلوة والتفخيم مجرور المحل كونه مضافا اليه
 للنية الصليبية على وزن فاعلة فليست المرة بانه مفعول به بعد واو زائدة ثم ادخلت للتشبيه

او نبوة قلت الواو باء واجتماعها وسبق اصددها بالسكون فادعت الحجة محمد
 مجور بانه عطف بيان للنبي سيد مجور على ان صفة محمد الانام مجور تكون مضافا
 اليه لسيد استورا وسويدين السود فان كان سيد قلت الواو باء وادعت الحجة في الياء
 كما ثبتت في قاعدة العرفين ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقوا اصددها بالسكون قلت
 الواو باء وادعت الياء في الياء وان كان سعيها واعلامه كذلك وعلى انه الواو والياء
 المجور بانه معطوف على سيد والياء راجع الى محمد والمجور متعلق بالصلوة معنوية
 محلا بانه معطوف على غير مرجع للصلوة والياء وهو مجور بانه معطوف على الهمزة والفاء
 مجور المحل على انه مضاف اليه لا محالة راجع الى النبي مؤيد في الاسلام وهو من التاكيد
 وهو الاحكام واصله مؤيد من في ذمت النون لاجل الاضافة لان النون في المنع والجمع
 بمنزلة التنوين في المفاريد فكما ان التنوين يسهل عند الاضافة في المفاريد لا لانه
 على الانفصال ومما لا يجتمعان في محله واحد في حالة واحدة فكذلك النون في المنع والجمع
 وهو جمع المذكور السلام حاله رفع بالواو حالة نصب وجهه بالياء ومنها مجور على ان صفة لا
 صحابه لان الاضافة بمعنى المضي لان زمان توحيد الصحابة الاسلام في زمان الحاضر فيعرف اللغة
 فيصح ان يقع صفة المعرفة ولا يسهل الياء من الكتابة لتلايل تنوين بالمفرد فان قلت لم لم يجر
 تحريكه كما جرت ايشنية عند التقاء الساكنين نحو مرتت بعلما في القوم قلت لانها لو كانت
 لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التنبيه فان ما قبلها مفتوح ولا مساعا الى التثنية والفتح وهو
 فان الولد لاخر الفاء جوابا لما تضمنها معنى الشرط وان حرف من جروق المشبهة بالعمل
 سيد في الهم منصوبا والخبر مرفوعا الولد منصوب على الياء والياء منصوب بضعافا ان
 صفة الولد لا زال اي علم وشئت لان النفع وهو لا اذا دخل على ما فيه النفع وهو ذلك

خبر مجور على الالف
 ان الياء راجع

والدلالة الاضافة على
 الانفصال

لا زال يفيد الانباء ولا زال فعل من الافعال الناقصة وهي يدخل على المستند والخبر فيرفع
 الاول فيكون اسمه وينصب الثاني ويكون خبره شيئا لها بالفاعل والمفعول في الناقصة مثل
 كان زيد قائما وكذا غيره فلم لا زال مستغنى عن رفع الخبر راجع الى الولد كاسمه والجار
 والخبر متعلق خبر لا زال اي كاسم كاسم فيجوز ان يكون اللان بمعنى المنفصل ليكون خبر لا زال
 اي لا زال مثل اسم مسحوقا فهو بدل من كاسم بدل الكل من الكل او بدل الاشغال وما قبله
 ان مسعودا خبر لا زال وكاسم جار من الخبر المستكن في لا زال ليس مسودا لان الخبر قيد بمجمله
 وهو دعاء للولد والقيد ينافيه لان الدعاء المطلق افعي واو من القيد واعلم ان جملة
 لا زال كاسم مسعودا جملة معتمة بين اسمان وخبره وهو قوله اردت ان المظن والاعمالها
 من الاعراب الجملة المعترضة هي التي تتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة بقيد معنى يتعلق بها او
 باحد اجزائها وهي التثنية والتخويز والتخصيص والدعاء والجملة المعترضة عنها تتوسط بين
 اجزاء الجملة المستقلة وبين اسمان وخبرها قيد معنى وهو اللان يتعلق باحد اجزائها وهو
 اسمان واللام مجرور بالياء الخية مجرور باضافة اهل الياء والجار والمجور متعلق بقوله
 مودودا وهو معطوف على قوله مسعودا تقديره مودودا الى اهل الخية فان قلت لانه
 الطرف اللغوي لا يجر ان لا يكون فضلا وصق الطرف المستقر القديم اعلا ما يكون عنده
 عن جالبه فهنا تقدم اللغوي وهو قوله الى اهل الخية على قوله مودودا قلت لا امر السمع
 لا ينظر ونقد عن صاحب الكشاف ان قال في الجملة كلمة لما اذا دخل على الحاضر يكون
 ظرفا واذا دخل على المقارم يكون حرفا جازما خفيا يجرم ويكون فعل مثنى من لم لا و
 بمعنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لها عليها حافظ في قوله تعالى وان كل
 نفس لانيون فيهم على قراءة التشديد وهي هنا بمعنى حين لا فعلها على الحاضر وهو ينظر

ن

٥ ٢

والعالم في اذنت فان قلت لم لا يجوز ان يكون العالم في المنظر قلنا لا مضاف اليه ولا يجوز
 ان يجعل المضاف اليه في المضاف فلما متناع تقديم المضاف اليه علم المضاف وامتناع كون الشيء
 عاملا في عالمه ولبطلان الاضافة لتعذر الفرض منها ولو جوب بان يكون العالم في لاجواء
 والمنظر فعل ماض فاعله مستتر في عايد الورد وعمل الجملة هو كونها مضاف اليه لئلا كان
 قلنا الجملة التي وقعت بين اسم ان وفبرها لا يكون لها محل من الاعراب ههنا جملة المنظر
 وقعت بين اسم ان وفبرها فكيف تقول انها في محل الجزاء قلت لان ذلك لان جملة المنظر هي
 من خبر ان رتبة وان كانت مقدما لفظا لان العالم في لاجواء والعامل مقدم على المفعول
 في لا يكون جملة المنظر واقعا بين اسم ان وفبرها واعلم ان لما في هذا المقام اسم مفعول فان قلت
 حاعلة بناء لما فيه قلت على بناء الاضافة الصورة بين كوز اسم او بين كوز مرفا كذا
 فانه مبنى على الالف الميم لانه اسم على صورة المرفية كذا كذا مختص بنسبته الى المفعول
 للمنظر وهو مضاف الى الاقناع وادفاعة المختص الاقناع اضافة المسموع اليه اسم المفعول
 كذا في المختص الذي هو الاقناع وكشف اي زال عنه عنه اي عن المختص الواو في وكشف للعلل
 وكشف فعل ماض فاعله مستتر في عايد الورد وعمل الجملة هو كونها معطوفة على جملة المنظر
 بحفظ البناء في الاستعانة اي كشف عنه كاستعانة بحفظه هو حرف جر وحفظ مجرور بابو
 الجار مجرور متعلق بكشف والضمة في حفظ مجرور المحل لكونه مضاف اليه بحفظ ويجوز
 ان يكون عايدا الى الورد فيكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره
 بحفظ الورد المختص ويجوز ان يكون عايدا الى المختص فيكون من اضافة المصدر الى المفعول
 والفاعل متروك تقديره بحفظ المختص الورد فضيلة منصوب لانه مفعول وكشف ومضاف الى
 الفاعل واعطى واعطى كاعطى كاعطى من غير فرق بمراد الجار والمجرور في متعلق باطلا

باجاط اي عسانا واجاثة والفبر في مجرور المحل لكونه مضافا اليه لئلا كان عايدا الى المختص حفظا
 منصوب على التميز وهو فاعله المختص لان المختص اعطى حفظا واتقن اي اعطى وانبتت
 الجملة الفعلية معطوفة على جملة اعطى والمنظر واية اعطى كاعطى كاعطى ما ومن موصولة
 لا يرد لها من صلة مستندة على التميز العايد الى الموصول لان الموصول مع صلة لا تنزل الشيء
 الواحد فلا يثبت في صلبها ما فيه في حرف جر الجار مجرور المحل والجار والمجرور متعلق بحفظ
 الجار مع الجور ومع متعلقة صلة الموصول والتميز المستكن في فيه المستقل من حصل بعد حذف
 لان تقديره واتقن ما حصل فيه فاعله الطرف عايد لما والفبر البارز في فيه راجع الى المختص والموصول
 مع صلة منصوب للمحل على انه مفعول اتقن ومن في من التميز بيانية فان قلت ان من البيانية في اي موقع يكون صفة لما قبلها
 وفي اي موقع يكون حالا من ما قبلها قلت ان من البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان
 كان ما قبلها نكرة نحو اريت رجلا من قبيلة قريش وقال ان كان ما قبلها معرفة كما في ما
 في من النحو لان الموصول مع الصلة معرفة فان قلت كيف يمكن ان يكون الموصول مع الصلة
 معرفة قلنا كل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يغير التعريف قلت يمكن ان يحصل من الاجتماع
 والانضمام مبنية مفيدة للتوضيح وان كان كل منهما نكرة او تقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة
 عند المخاطب في جاز ان يعرف ويخصص المبدء الذي هو الموصول لفظا ومعنى منصوبان
 على التميز بمعنى المفعول اي اتقن معنى ما فيه والفظ فان قلت ما الفرق بين التميز بمعنى الفاعل
 والتميز بمعنى المفعول قلت ان التمييز يكون بمعنى الفاعل ان اغتذت واصفته الفاعل فعل ويكون
 بمعنى المفعول ان اغتذت واصفته المفعول فعل اردت فعل وفاعله ان من مصدرية المفعول
 فعل ماض فاعله مستتر في عايد الورد وهو ان والفبر البارز المتصل منصوب للمحل لانه
 مفعول النط وهو عايد الى الورد والنط منصوب للمحل على انه مفعول اردت واردت متعلق

في فاعلة يعرف بها التميز
 بمعنى الفاعل والتميز بمعنى
 المفعول وهي

فيه مرفوع المحل على انه غير ان تقديره فان الولد مراد من تليظ او ريد ان التليظ فان قلت
 ما دعى هذا التقدير قلت الداعي الى هذا التقدير وهو اما ان الالف في الجزاء افراد والتحقيق
 كونها مرفوعة المحل من كلام مجرورين والجاء والمجرور متعلق بالمفعول منصوب محلا على
 انه مفعول غير مرفوع لا مفعول الامام مجرور بانه مضاف اليه المحقق المجرور على انه صفة الامام
 والمجرور لانه معطوف على المحقق ومعنى الجزاء العالم المحقق المتيقن وقيل هو متعلق ب
 من الجزاء فان قلت ما وجه التشبيه على تقدير كون الجزاء متعلقا بمن الجزاء بين العالم والجزء
 وجه التشبيه بينهما هو ان العالم يجمع العلم كما ان الجزاء يجمع الماء وايضا بين العلم والماء
 مناسبة في كونها سببان للحياة فكما ان الماء سبب الحياة البدن كذلك العلم سبب الحياة
 الروح وفي هذا المعنى قال الشاعر عزم من صار بالعلم صياح عيت ابرا المدقق وهو من دوق
 الشئ اذا علم علم وجه اليقين واطلق فيه علم سرفج وهو مجرور على انه صفة الجزاء الى مجرور
 بانه بدل من الامام وبكر مجرور كونه مضافا اليه لانه واير بك كنية الامام وهي من اقام
 العلم لان العلم اما ان يصدر بآب وام اولا فالاول كنية اير بك واير عوام كلنوم الكا
 اما ان يقصد الزم والمدح اولا واللفظ الثاني العلم عبد القاهر مجرور لانه عطف بيان
 لاير بك من سقطت الهزة منه لوقوعه بين العلمين وهو مجرور كونه صفة لعبد القاهر وهو
 مضاف الى المعبود وهو مضاف الى الرحمن الجزاء صفة نسبية للامام لان المراد معرفته لا
 معرفة اياه سقى فعلا ماضيا فاعلم انه ومنه قوله ثراه اي قبي و منزه منصوب تقديره
 والهاء مجرور المحل لانه مضاف اليه لثرا راجع الى الامام وجعل الواو في عاطفة جعل فعل
 ماض من الجاء وهو افعال القلوب يتعد الى المفعول من المنع الاقتصار على افعالها و
 فاعلم مستتر في ما يدعى لانه الجنة مفعول الاول متناه اي مكان مفعول الثاني وفيه كثره

من الام

ثراه فان قلت من اين عرف ان جعل من افعال القلوب ما ذكره ونصوا عليه من افعال القلوب
 مخفية في السبعة وحسبت قد خلت وعلمت واريث ووجدت وزعمت ولم يجدوا
 واجعلت منها قلت انما ذكره هو الذي اشتهر لست الا كما افعال الناقصة فانهم حكموا وقروا
 بانها ثلثة عشر فعلا مع ان الزيادة على ذلك متحققة وهذا ان الفعلان اعني سبعة وجعلت
 لفظا وان شاء ان معنى لانهما في معنى الامر فان قلت لم يعبى لفظ الحاضر عن الامر قلت المتعذر
 كان قد جعله تبارك وتعالى مكانة الجنة وهو ارفع عنه بالعلم فان قلت ما عني الجزاء
 اعني سبعة وجعلت من الاعراب قلنا لا عمل لهما من اللزوم لعدم وقوع المفعول
 موقظ حتى يعلق اي ثبت من علق الشئ اذا ثبت فان قلت ان دخول حجة محتج على
 الفعل لانه من جرد في الجارة وهي مخفية باللام فكيف دخل هنا على الفعل قلت نعم لان
 الفعل بعد في تقدير المصدر بتقدير ان تقديره حتى ان يعلق في دخول على الامم تقديره فان قلت
 ان من الواجب في حجة ان يكون ما بعدها جزاء لما قبلها ليفيد قوة او ضعفا وما بعد حتى
 هذا السبب جزاء لما قبلها قلت نعم لان ما بعدها قوة الجزاء مما قبلها لان التعلق من لوازم
 التليظ فيفيد قوة هذا لان التعلق بالطبع اقوى منه بطبعه والجار والمجرور منه متعلق
 المحل بانه مفعول غير مرفوع ليعلم والضمير في مجرور الجارة لفظ مجرور به والجار والمجرور متعلق
 بكائنا منصوب محلا على انه حال من فاعل يعلق اي ما يتغير والضمير في من لفظ مجرور المحل
 اللفظ اليه اضافة المصدر الفاعل عايد الى الامام المجرور بانه صفة اللفظ ما ومن
 الموصول وبناسيع مرفوع بانه فاعل يتجوز وهو مرفوع وهو عين الماء التي مجرور بانه
 مضاف الى بناسيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وهو مع ما عمل
 فيه مجرور المحل بانه الجار مع المجرور متعلق بآردت منصوب المحل على انه مفعول غير مرفوع

المحل لاضافة الطبع اليه عايد
 الى الولد من لفظ من جوف من جوف

موصول يتجوز سبيل صلة منه
 متعلق بمتغير المجرور من عايد اليه

لا ردت فان قلت لم قدم الحال صوابا وهو قوله من لفظ على ذي الحال وهو ما يتفق قلت انما
 جاز ذلك لما في الطرد من الاتساع فاجاز فيها ما لا يجوز في غيرها وتبدل انما قدم الحال
 من هنا على ذي الحال للشيء فان قلت بل يجوز ان يكون من لفظ حال من الضمير المحذوف من
 لا قلنا لا يجوز ذلك لوجوه الاول ان الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعول وهذا الضمير ليس
 بفاعل ولا مفعول فلا يكون حاله والى ان كان ذا الحال معرفة لجوز تقديمه على الحال
 وهذا الضمير معرفة فيجوز تقديمه على فعل الحال وهو من لفظ المفعول فيكون تقديمه حتى
 يعلق بطبعه من لفظ المفعول وهذا التقديم غير جائز لانه يلزم منه تقديم ما في خبر الصلة وهو
 منه على الموصول وهو ما وانما قلت ان من لفظ مقدم على هذا الضمير المحال على صاحب المجرور
 في الاصح فنظرت وهو هنا بمعنى تفكرت لان النظر اذا اعتدى بغيره صار بمعنى الفكر واذا
 اعتدى على ما كان معنى الرؤية واذا اعتدى باللام صار بمعنى الرجم واذا اعتدى على ما يصير معنى الغضب
 واذا اعتدى على ما يصير معنى الحكم والفضاء وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونه معطوفا على اداة
 بالغا فيجوز ان يكون جوابا لشرط محذوف تقدير الكلام اذا كان الولد مستغفرا لمخفف
 ومحيط بمنزلة فطرت فيكون الجملة مرفوعة المحل على انها جوابا لشرط غير حازم لا يكون
 بها عمل من الاعراب فكيف يقال ههنا مجزوءة المحل في مقتضاته في حرف منهم وفي اشارة
 مخففات مجزوءة واجاز مع المجرور متعلق بنظرت والضمير في مجزوءة المحل لكونه مخففا
 اليه للمخففات لعدم شرطها وهو التظايق بينها وبين الموصوف لان الموصوف مع
 والصفة ليس مع فلنا في جواب عن معنى على معرفة فاعلة وهي ان الصفة اذا استلزام
 لا ضمير مع كان حكمها حكم الفعل فيجوز ان الوجهين الافراد والجمع كانا الفعل في قولنا به
 الساجات او جنين على صيغة الجمع والواحد كذلك عاز ان يقول ساجات

لا يتقدم

كذا في شرح البداية والبيان
 ان يقول ان الجملة التي ردت
 جوابا لشرط محذوف

في قوله
 عاز ان يقول
 ان الجملة التي ردت
 جوابا لشرط محذوف

ادعاسات

او جانيبان واذا عرفت تذكر القاعدة عرفت الجواب فان قلت فلما افتتار المصنف الواحد ومع الواحد
 والجمع جاز ان قلت اختيار المصنف المفرد او الكون اصلا واخبر دون وهو منصوب على
 الظرفية والعاملية فنظرت كنبه وهو جمع كتاب مجزوءة لاضافة دون اليها البسطة
 مجزوءة على انها صفة كنبه فان قلت ان المبسوط لا يجوز ان يكون صفة الكتب لعدم
 الشرط وهو التظايق بينهما قلت وجوابه ما قلنا اننا فلا يبعد والفاء في قوله فوجدت
 للعطف على قوله فنظرت وهو ههنا يجوز ان يكون بمعنى علمت وهو مع يتعدى الى المفعول
 مفعول الاول اكثرها والياء مجزوءة المحل لكونه مضاف اليه لاكثرها عايدا الى المخففات
 ثانيا وراى ان ندوا ولا يستعمل لا منصوب على التمييز من اكثرها بين وهو منصوب على
 الظرفية والعاملية ثانيا وراى ان ندوا والياء هي جميع امام مجزوءة لاضافة بين اليها والمفعول
 الكا لوجدت قوله والمائة وجدت ويجوز ان يكون بمعنى صادفت في يتعدى الى الواحد
 وتكون المائة بدلا من اكثرها بدل البعض من الكل والتمت معطوفة على المائة
 وكذا قوله والماء هذه الثلاثة اعني المائة والماء والتمة رسم كتاب بلشبح عبد القاهر
 فاستطلت اي وجدت طريقا او رايتها او عدت طريقا وهو فعل وفاعل الفاء
 فيه كالفاء المذكورة في فنظرت وهو ما اخذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب
 الاستعمال كما استكرمت ان هي مصدرية الكلمة هو فعل سفارح منصوب بان فاعله
 مستتر فيه ويوانا والضمير البارز المتصل منصوب محلا على انه مخففة اول الكلف
 وهو عايد الى الولد ويتعدى الى المفعول في مفعول الثاني قوله جميعا والياء فيه
 مجزوءة لاضافة الجمع اليها عايدا الى الكتب الثلاثة والجملة الفعلية اعني الكلف مع
 ما عدا في منصوبة المحل على انها مفعول استطلت واحكم منصوب معطوفا على

اكله وهو يتعلق لا مفعول ايضا الاول الفهم البارز المنفصل والثاني قوله رفعها
 والهاء فيه مجرور والمحل يكون مضاف اليه لرفع عايد لا الكتب كراهية مصدر منصوب لانها
 مفعول من استطلق وهو مضاف الى المفعول لانه هو ما موصوف فيها هلمة والموصولة
 مع الصلة مجرور والمحل لا ضامة كراهية اليه وذكر الفاعل من ذكر تقدير كراهية فيها اي في الكتب
 الثلاثة والرفع في هذا ما تقدمه كراهية ما قبلها من الابدان والجار مجرور وفيه متعلق
 بكاننا منصوب محلا بانه حال من الموصول وبيان المعادلة في اسم مفعول من الاعلاء
 مجرور على انها صفة الاشياء والكلام فيه كالكلام في المظبوط من هذا السؤال وهو ان
 ان كانت الواو فيه الحارة او الكسرة في الاصل كانت فعل من الافعال الناقصة فيندعي
 اليهم من قواعدهم منصوبا واسم مستتر في عايد الاشياء لا محلا وهو فعل مضارع
 منفع بلا جواز الشرط ومحل هذه الجملة ايضا لانها كانت وفعل الشرط وجزا الشرط
 منسجمة معها معنى الشرط وقعت حالا من الاشياء قلت هذه الجملة لا يجوز ان يقع صرح
 حالا لانها لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول فلنا لان ذكر الالف عبارة عن ماء الموصول
 في كراهية ما قبلها وهي مفعول كراهية من الافادة من جهة الافادة مجرورة به والجار
 والمجرور متعلق بلا محلا منصوب محلا بانه مفعول به غير مخرج له كتحقيق وهو فعل
 وفاعل والجملة متعلوفة على استطلعت منها اي الكتب الثلاث متعلق باسمه صفت
 هذا هو اسم من الالف الاشارة بنى على الفقه بنيت الحروف من حيث الاحتياج لا
 المتاركة كما ان الحروف محتاجة لا متعلقة لكن محلا للنصب لانه مفعول المصنفين
 المحقق هو منصوب لانه صفة هذا فيكون تابعا لبنى وتارة المنزلة والمحقق
 وهو مفعول على المصنفين عن حرفهم كجرحها والجار والمجرور متعلق

بنيت

بنيت والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه اي عن كل واحد منها اي من الكتب الثلاثة ما هو مشهور
 بذكر وهو فعل ماضٍ والفتحة في الالف واللام في تقدير المصدر ما في محل النصب في خبره بنيت تقديره
 بنيت عن كل تكرره فان قلت لم لا يجوز ان يكون ما نافية فلنا لانه يلزم في المكرر وهو غير مخرج
 فان قلت هذا يجوز ان يكون ما موصولة ههنا قلنا نعم بخلاف الحذف المضاف ويكون التقدير
 بنيت عن كل واحد منها تكرار ما تكره استغناء وهو منصوب على انه مفعول من بنيت او منصوب
 على انه جار من ضمير بنيت بمعنى مستغناء للمعاد واللام فيه حرف من روى الجارزة المعاد مجرور به
 والجار والمجرور متعلق بالاستغناء لانها بانه مفعول له غير مخرج والمعاد ههنا مفعول بمعنى
 الاعادة والتكرار واستغناء المعطوف على استغناء لا في الالف واللام لانها في اللام واللام
 فيه حرف المعاد مجرور به والجار والمجرور متعلق بالاستغناء لانها بانه مفعول له غير مخرج
 وهو اسم مفعول من افاد يفيض اللام فيه اما للمعهد والمعهود وهو الولد المذكور او بمعنى الجنس
 والاد كل من استغناء من هذا المختص فان قلت ان الالف واللام في المعاد لا يجوز ان يكون
 للمعهد والجنس لان الالف واللام في الصفة بمعنى الذي في لا يقال الالف واللام في الصفة للمعهد
 او للجنس كما يقال الذي لا يكون للمعهد لان جبره والالفة الجنس المعين معنى بل الجنس العام من ان
 يكون مستغنى او غيره قلت هذا السؤال غير وارد لان الفرق بين الذي وبين الالف
 واللام طوصوان الذي يتوقف بالصلة دون الالف واللام بل هو وضع للتنوين واذا
 كان للفرق بصلح ان يكون الالف واللام في المعاد للصبي المعهود والجنس معنى وهو من كنعين
 ولان حال الصفة الموصوف معهود او جنس معين كان الصفة كذلك غير وهو منصوب
 على ان حال من الصفة المستغنى فان قلت لا يجوز ان يكون غير الالف لانها من شرط الجواز ان
 يكون من المشتقات وغير ليس من المشتقات قلنا انما الغرض هنا بجمع المقايير وهو من المشتقات

باعتبار

فلما وقع غير طابا اعتبارا فافهم المشتق وهو مدحوم وموحد وكونه مضافا اليه
 ففصل منصوب بانه مفعول مدحوم لانه اريد به الحال والاعتقال فان قلت اعلم اسم الغاعل
 مشروط عند البصريين بالا عتقاد على احد الاشياء الستة الاول حرف النسخ وحرف الالتفهام
 والمبتدأ والموصول والموصوف وذو الحال ومبهم لم يعتمد على احد الاشياء فكيف يعمل
 فلما اسم الغاعل اعتمد على غير فان قلت لا يعتمد على احد الاشياء الستة قلت ان في غير حروف
 النسخ ولهذا استوفى في النسخ والجمع والمذكر والمؤنث لانها كان فيه معنى للفتح صاعدا
 حرف النسخ لا يفتح ولا يجمع ويذكر ولا يؤنث وكذلك غيره بفضل النصيحة بضرورة لاضافة ففصل
 اليها حرف حركاته بوجوبه وهو ظرف لغو متعلق بمحذوف يجوز ان يكون ظرفا مستقرا
 في محل نصب على الحالية من النصيحة او على الصفة لهما بان يقدر المتعلق معرفة اي البنية
 الكاية في رعاية وهو مصدر مضاف لا مفعول وهو عبارة عن ذلك المعنى وكونه قوله
 في رعاية عبارة عن النصيحة البارز مجرور بالحال لاضافة العبارات اليه وهو عايد الى الامام
 النصيحة وهي محذوفة بانه صفة العبارات فان قيل لم يجمع مع ان الموصوف جمع قلت
 وجوابه انه في المطبوعة ولم وهي حرف من حروف الجواز الموصوف جمع قلت
 وعلامة الجزم فيه سقوط الاء لان اصله الطوى فاعلم مستقر فيه وهو انا والجملة
 معطوفة على جملة المصنفين ذكر وهو منصوب بانه مفعول لم الطوشي وهو محذوف لاضافة
 ذلك اليه من حروف مسائلها وهي مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بلم الطوشي فيه
 مجرور بالحال لاضافة المسائل الا وهي حرف من حروف الاستثناء ما وهي موصولة تدبر فعل
 ماضية صلة وقاعلة مستقر في عايد ما وهي الموصولة اما منصوب على الاستثناء لعل للبدل
 من ذكره في حروف المضاف اي لم الطوشي ذكره في الاطوذكر ما ندر وما مجرور على ان يبل

في الاطوذكر

بدل عن شيء في يكون تقدير الكلام ولم الطوذكر ما ندر في حروف مسائلها فتقدير الكلام لم الطو
 ذكره من مسائلها الاطوذكر شيء التي ندرت فان قلت لم لا يجوز تقديره ان يكون بدلا
 من الضمير المتصل بالمبالغة لقلت لانه لا الضمير المتصل بالمبالغة راجع الى الكتب
 الثلاثة فيصير تقديره ولم الطوذكر من مسائل الكتب الثلاثة الكتب النادرة وهذا فاسد
 او شاع وهو معطوف على ما ندر فيما في حرف جر موصولة بهم بين منصوب على
 الظنية ولم ضمير متصل بمجرور الحال لاضافة اليه عبارة عن النخلة و
 فاعلم محذوف وهو مصدر والضمير فيه عايد الى ما والعامل مع المجرور محذوف في
 صلة الموصول والموصول مع صلة مجرور الحال في الجار والمجرور متعلق بشيء منصوب
 محذوف بانه مفعول في غير حروف شاع وانتشر وهو معطوف على شاع او على ندر
 ولم وهي حرف من حروف الجزم اذ فعل مضارع مجزوم بلم اصله ان يدر سقط
 الياء لانتفاء الساكنين وهو الياء والذال وقاعلة مستقر في وهو انا وفيه
 فيه اي في المختصر متعلق بلم ازد والجار والمجرور منصوب محذوف بانه مفعول في غير
 صرح له شيئا وهو منصوب بانه مفعول لم اذ اجنبيا وهو منصوب لانه صفة
 شيء الاسم من حروف الاستثناء ما وهو موصولة كان وهو فعل من افعال
 الناقصة صلة اسم مستقر في عايد الى ما بالزيادة والجار والمجرور متعلق بجا منصوب محذوف بانه مفعول
 منصوب بانه خبر كان فان قلت ان حق الطرف اللغو التأخير اياها لكونه فظا
 واما تقدم اللغو وهو بالزيادة على قوله حيا قلت وجوابه انه في قوله ولا
 اهل الجرح مردودا وهي الموصولة اما منصوب على الاستثناء او على البدلية من
 شيئا اجنبيا وترجمة اي سميت هذا المختصر الواو في المعطوف ترجمت فاعلم

ضمير ما يذكر في فصل والهاء منصوب الخبر بأنه مفعول ترجعت وهو عايد الى المختص وهو
 الجملة معطوفة على جملة تصنيفت بكتاب وهو مجرور بالباء متعلق بترجيحت المصباح
 وهو مجرور باضافة الكتاب اليه وهي اضافة العام الى الخاص ليستقيم اي يستند
 فان قلت ادخل الكلام محتج على الفعل لانه من مروق الجارة وهي مختصة باسم
 فكيف دخل عليه قلت وجوابه قد مر في قوله تعالى وليستفي فعل مضارع وهو
 منصوب بان مقدرة وفاعله الفاعل المستند فيه عايد الى الاله لا بد من انواره والجار مجرور
 فيه متعلق بليستفي والضمير مجرور بالجار لاضافة الانوار اليه ليستفي اي يستقيم وهو
 مفعول بترجيح الحافق بقدره بخاتم انارة اي من مخاتم انارة والضمير فيه راجع الى المختص
 وكسرة اي طوبة وجمعة مشقلا وهو فعل وفاعله والهاء منصوب الخبر بأنه مفعول
 كسرة وهو عايد الى المختص وهذه الجملة معطوفة على جملة ترجعت على حصة عام في
 جوخت مجرور بها والجار مجرور بترجيحت بكسرة منصوب محلا لانه مفعول بترجيح
 بكسرة ابواب وهو مجرور باضافة الحصة اليها الباب وهو مرفوع بانه مبتداء الاول
 وهو مرفوع على انه صفة الباب في موقفي الاصطلاحات وهي مجرورة بغير والجار مجرور
 متعلق بباب مرفوع محلا بانه خبر المبتداء فان قلت ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف
 جمع مهننا قلت المراد من قولهم المصدر لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي لا يكون بمعنى
 الغير فيجوز ان يثنى ويجمع والاصطلاحات مهننا بمعنى المصطلحات او تفعل المراد من قولهم
 المصدر لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي لا يقدر به الانواع اما اذا قدرت فيجوز ان يثنى
 ويجمع والمراد منه الانواع المختلفة النحوية وهي مجرورة على انه صفة الاصطلاحات فان قلت
 النحوية لا يجوز ان يكون صفة الاصطلاحات لعدم شرط وهو التطابق لان الموصوفين
 فيهما

معتون على استيفاء والحق كسرة في عايد الى الولد مخاتم صهي

الموصوفين مهننا جمع والصفة ليست كذلك قلت لان الصفة اذا نسبت الى مهننا الجمع جاز
 فيه الوجهان الافراد والجمع فان قلت هذه القاعدة انما يجوز اذا كانت الصفة من جنسها
 ومهننا ليست كذلك قلت ان الباء فيه باء النسبة فيكون بمعنى الفعل فيكون تقدير الكلام
 الباب الاول كاي في الاصطلاحات المنسوبة الى النحوية الاصل مصدر نحوي انما اذا قصدت قلت
 لم سمع هذا العلم فقلت قيل ان سمع ابو الاسود الدؤلي قاريا يقرأ ان انه برئ من المشركين
 ورسوله بالبر ثم ذهب الى امير المؤمنين وحدثه ذكر فقال امير المؤمنين كرم الله وجهه
 لما اطع العجمي قال في الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف الاسم ما ابتداء عن المسح والفعل ابتداء
 عن حركة سحر المسح والحق ما اوصل معنى في غير الناعل مرفوع وما سوى ذلك عليه
 والمفعول منصوب وعلوه فرع عليه والمضاف اليه مجرور وعلوه فرع عليه وقال في ذلك
 سمع هذا العلم فلو الباب مرفوع بانه مبتداء الثاني وهو مرفوع تقدير على انه صفة الباب
 في حرف جر العوامل وهو مجرورة بغير والجار مجرور في محل الرفع بانه خبر مبتداء اللفظية
 وهي معرفة علم انها صفة العوامل القياسية وهي مجرورة بانه خبر مبتداء العوامل
 الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية واعايد كاعايد الباب الاول الباب الرابع في
 العوامل المعنوية واعايد الباب الخامس الباب مرفوع بانه مبتداء وخامس مرفوع بانه
 صفة في فصول الجار والمجرور فيه في محل الرفع الخبرية من مروق من مروق الجارة
 العربية مجرورة والجار والمجرور ثلثان بانه خبر في محل الرفع خبر مبتداء الثاني
 وهي مرفوعة بانه مبتداء لفظية وهي مجرورة لاضافة كل اليه وهو لازم الاضافة فان
 يكون مذكرا اذا كان المضاف اليه مذكرا او يكون مؤنثا ان كان المضاف اليه مؤنثا
 فان قلت لم يلزم الاضافة قلت لانها لا معنى لها الا في الاصطلاحات النحوية فان قلت هذا لا يلزم
 والاصطلاحات

اعلم الخ

الباب الاول في
 الاصطلاحات النحوية

الكلام متوقف على بيان المقادير
 والاصطلاحات

لان الكلام من انما لم يصف قلنت وقد خفف ما يضاف اليه كل الكلام به وقدرة الالة الحكيم
 ورجعت فان قلنت لان الكلام من مفرد ام جمع قلنت ان الكلام في اللفظ مفرد وفي المعنى
 جمع وعلى هذا بين الاعتبار بين يعود اليه قولها تعالى وكلهم اتيته يوم القيامة وقوله
 تعالى وكلهم اتيته داخرين فان قلنت مفرد يجوز دخول الالف واللام على كل ام اقلت لا يجوز ذلك
 لان تعريفها بالاضافة والالف واللام يبطل ذلك فان قلنت هذا الجواب متفقون بقوله
 الجواب وان الكلام وانهم ادخلوا الالف واللام على الكلام قلنت لا يجوز ادخال الالف واللام
 عليه الا اذا كان عوضا عن المضاف اليه الجواب وان الكلام قد يرد في وان كل او را د
 لفظ كما يقال فان الكلام لا يحاط الا افراد المراد في اللفظ كذا ذكره ابو البقاء في المبتدع شرح الجمع
 دللت وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى اللفظ وهذه الجملة فعلية مجزوءة
 المحل على انها صفة لفظ فان قلنت الجملة التي وقت بين المبتدأ والخبر لا يكون لها محل
 من الاعراب قلنت لانه وقعها بين المبتدأ والخبر بل من تحت المبتدأ على معنى
 عارضة في معنى مجزوءة تقدير الجار والمجرور متعلق بدلت منصوب محلا على انه متعلق بـ
 غير ذلك وهو مجزوءة رابطة صفة لمفعول بالوضع والجار والمجرور فيه متعلق بدلت
 قوله فهي مرفوعة المحل بانها مبتدأ ثانية وقوله كلمة مرفوعة بانها خبر المبتدأ الثانية
 والمبتدأ التي مع خبرها علمية مرفوعة على انها خبر المبتدأ الاولى فان قلنت لم دخلت الفاء
 في قوله فهي قلنت لان المبتدأ اذا انقضت معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذكر اذا كان
 اسما موصولا صلة فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية
 فلهم اجرهم وقوله تعالى وما يكمن من نعمة فمن الله او كلمة موصوفة باحد جانبيها فكل واحد منهما
 قد ورد في الالف واللام وقوله كل لفظ من قبل المبتدأ النكرة الموصوفة بالصفة فان

قلنت تقول انما في محل الخبر

فان قلنت لم توسط الخبر بين المبتدأ والخبر هنا قلنت المحل لا يرى ان الكلام اذا قلنت في الكلام
 لم يلزم في العلم من غير واذ قلنت زيد فهو ما لم يجره فكل ما عالم الا زيدا فان قلنت
 لم قدم تعريف الكلمة عليها مع ان المقصود من التعريف الموقوف قلنت لان معرفة الموقوف اقدم
 من معرفة الموقوف عليها فقدم وصفا اتينا على الموافقة بين الوصف والطبع فان قلنت
 لم قدم الكلمة على الاعراب البناء مع ان المقصود من علم النحو الاعراب البناء قلنت انما علم
 على الكلمة وهي مرفوعة في العارفين لا ينعقد بدون المرفوع فيكون لهم ولم يذا قدما
 على اجمعها وجميع وهي مرفوعة بانها مبتدأ والخبر في مجزوءة لاضافة الجواب اليه راجع الى الكلمة
 قلنت وهي مرفوعة بانها خبر المبتدأ وكلهم وهي مرفوعة لانها معلقة على كلمة فان قلنت
 لم بين الجمع مع ان من وقبيل التعريفين قلنت اما بعد بقا القول غير مرفوعة فضلا عن
 اوله وخبره وهو ان الكلام جميع كلمة كالجملة فان قلنت قوله وجميعا كذا مجموع وقوله وكلهم
 ليس بجمع على نوعين صحيح وهو ما كان في الذكر بالواو والنون وبالياء والنون ومن
 النون بالالف والنون وعكس وهو ما ينبغي نظره واخذ بشأوه والكلمة ليست هنا قلنت ان
 الكلام اسم مجزوءة واحدة كقوله كثر وكثرة والمضامين وجميعا كلمات وكلها باعتبار معناه
 لان في الكلام معنى الجمع فان قيل ما الفرق بين الكلام قبل الفرق بينهما ان الكلمة بطلت على
 وغير المفيدة فالكلام لا يطلق الا على المفيدة فاضافة قوله وهي مرفوعة المحل بانها مبتدأ
 راجع الى الكلمة قلنت وهي مرفوعة على انها خبر المبتدأ انواع وهي مجزوءة لافادة قلنت
 اليه كسم وهو مرفوع لانه خبر مبتدأ مخذوف تقديره الاول اسم فان قلنت من اني شئ
 يشق الله قلنت وهو مشتق من اسمها اسموا عند البصريين وقد يكون الصلح هو في الكلام
 وهو مشتق من الهزة في اوله فصار اسم علم وفي افعي فان قلنت لم يلزم لانها مبتدأ قلنت

صانعة

وكتب في كتابه في علم الايمان فادخل في ذلك ما ليس له في العلم
 هو مشتق من العلم وهو العلامة فذكرت واوه وعرفت منها العلامة فصار اسم علم
 انما كان قلت لم يسم العلم عند الكوفيين قلت لانه علامة على المسح وفعل وهو مرفوع بانه
 خبر مبتدأ محذوف تقديره والاسم فعل فان قلت لم يسم فعلا العلم المصدر لانه عليه
 المصدر رجع فعلا فان قلت فالفعل يدل على الزمان فقلت تسمية بالمصدر او
 لو جازى ان المصدر يدل على المصدر بوجه وعلى الزمان بوجه فلو كان المصدر والحق
 من الحركات والاسم ان الزمان الذي يدل عليه الفعل فليكن يكون تارة ماضيا ومستقبلا
 اخرى وحالا والمصدر المختلف ورفق وهو مرفوع على ان خبر مبتدأ محذوف تقديره الكائن
 ون فان قلت لم يسم طرفا قلت لان اصل الطرف في الشيء والطرف في الجملة وليست
 منها الاية لان قولك هذا في قائم في اليد لا تدخل في الجملة اذ لو حذفنا في الكلام صحى ومثلا
 بسم الله الرحمن الرحيم مرفوع بانه مبتدأ ما جاز ما موصول لا بد له من صلة جاز فعل ماض
 ان جاز ان مصدره يجرش فعل مجزول منصوب بان عنه عن حرف والضمير الجواز والخال
 به راجع الى الموصول والجواز متعلق بخبر مرفوع الخبر على ان قائم مقام فاعل جاز
 وهو مرفوع خلا بانه فاعل جاز وما جاز مع ما علم فيه صلة الموصول والموصول مع صلة مرفوع
 خلا بانه خبر مبتدأ والمبتدأ مع خبره بجملة التسمية لا محالة من الاشارة الى الجملة مستأنفة فان
 قلت ما الفرق بين التسمية والحدث والاضمار قلنا ان التسمية اسم من الاخبار والحدث هو
 التسمية على المستكن في فعل الامر والنهي بخلاف الاخبار والحدث فانها المصدرية عليه
 من لوازمها احتمال الصدق والكذب وهو لا يحتمل فان قلت لم يسم من قوله فالاسم جاز
 ان يجرش عنه لان لا يكون المستكن في فعل الامر والنهي لانه لا يسم لوازم الاخبار والحدث

وهو قائم

والحدث احتمال الصدق والكذب المستكن في فعل الامر والنهي لا يحتمل له ولو قال الاسم مرفوع
 مستأنف لكان اسنوب فيه قلت يمكن ان يجاز عنه بان يقال الاسم المستأنف لانه ما فاعله هو
 مبتدأ واذا كان كذلك فالحدث اول اسم التسمية لان اكثر فعل التسمية خبر مبتدأ حديث
 عنها وليست بالاسم الحديث وفي كلامه الاستفهام والنهي قليل مع انه ليس باصل كغير
 في الثاني فيه حرف من حروف الجازة انما جازية والجواز متعلق بكائن مرفوع خلا
 على ان خبر مبتدأ محذوف تقديره وهو كذا زيد ويجوز ان يكون الثاني فيه معنى الخبر فيكون
 مرفوع بالخبر بانه خبر مبتدأ محذوف تقديره مثاله مثل زيد والعلم الجاهل فانها تورد ان
 لانها معطوفة على خبره فقلت في حرف جازية والجواز الجواز متعلق بكائن
 منصوب خلا على ان حال من زيره الثاني فيه جازية الخال لاضافة قول اليه وهو من قبل
 اضافة المصدر الى فاعله جاز زيد وهو الجملة فعلية منصوب خلا بانه مقول القول
 والعلم وهو مرفوع بانه مبتدأ حسن وهو مرفوع لانه خبر مبتدأ والمبتدأ مع
 خبره بجملة التسمية منصوب بالخبر على ان معطوفة على خبر زيد والجواز في جملة
 معطوفة على جملة والعلم حسن فاكمل خبرت عن زيد بالجواز وعن العلم بالحق وعن
 ما يقيم فان قلت ما الغاية في تمثيل المصدر باسم بقلت مثله مع ان قوله كذا يرفع
 في التمثيل قلنا ان المصدر انما يرفع كذا ان الاسم ينقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى قائم
 بذاته كزيد والاسم مع وهو الدال على معنى غير قائم بذاته وهو علم فربما هو الدعا و
 وجود كالعلم والاخر عدم كالجاهل ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنها اذ في
 قوله او كان في معنى ما جازت عنه او حرف من حروف العاطفة كان فعل من الافعال
 الناقصة يستدعي الاسم مرفوعا والجزء منصوبا والحق ان كان منا فانه بمعنى وقع وكلم

مستغنية راجع الاسم وفرد الجار والجور مع متعلقه في قوله في معنى وكان من غير
 جملة فعلية لا عمل لها من الاء لانها معطوفة على صلة الموصول وهو جاز في قولهم
 ما جاز وما موصول لا يدل من صلة يحدث فعل موصول عنه عن جوفه والفهم المتصل بجور
 الجار راجع الى الموصول والجار الجور متعلق يحدث مرفوع علاماته قائم مقام فاعله
 ومجمله يحدث صلة الموصول مع صلة جوفه والجار الاضافه معية اليه كاذ والطاني في معنى المنظر
 مرفوع لان خبر مبتداء محذوف تقديره مثله مثل اذ هو جوفه والجار الاضافه الثاني اليه واذا
 ومنه جوفه لان علاماته معطوفان على اذ وهو جوفه حيث جوفه جوفه والجار الجور
 جوفه والجار الاضافه الى راجع الى اذ واذا ومنه فانك القابحون ان يكون جواب الشرط
 المحذوف تقديره اذ كان كذلك اذ كان اذ واذا ومنه فانك القابحون ان يكون جواب الشرط
 يكون للتعريف ان حرف من مرفوع المسببة بالفعل مستعمل الاسم منصوبا والجار الجور متعلق
 الفهم المتصل بالاسم في يحدث فعل مضارع منصوب به فاعله مستغنية وهو انت وهذه الجملة
 الفعلية مرفوعة الجور يكون خبر ان عنها عن جوفه والفهم المتصل راجع الى اذ واذا ومنه وهو
 للزوم اللام فيه حرف جر لزم جوفه والجور الجور متعلق بقوله يحدث منصوب علاماته
 مفعول لا غير مرجع يحدث ظرفيتها الى ظرفه اذ واذا ومنه وهو فان قلت لم لا يجر الجور
 عن الاء اللازمة للظرفية قلنا وحمل الاء اللازمة لها منصوبة ابداء ولو احدث عنها
 للزوم ان يكون مرفوعا فيلزم ان يكون التي الواحدة منصوبا ومرفوعا في حال واحد وهو
 مستغنية ولكنها والفهم المتصل في منصوب علاماته لم يكن راجع الى اذ واذا ومنه وهو
 ومعنى الجار الجور في متعلقه بجاين مرفوع علاماته على انه خبر لكن الوقت وهو جوفه والجار
 مع اليه وهو الواو وفيه ابتدائية هو مرفوع علاماته مبتدأ راجع الى الوقت مما يلزم من

موصولة

من جوفه وما موصول وصلة يحدث وهو مع صلة جوفه والجور الجور متعلق
 بجاين مرفوع علاماته خبر المبتدأ عنه عن جوفه والجار الجور الجور متعلق
 يحدث مرفوع علاماته قائم مقام فاعله راجع الى اذ واذا ومنه وهو فان قلت لم لا يجر الجور
 منصوب علاماته حال من الوقت مستغنية وهو فعل ما في الوقت وهو مرفوع بانه فاعله
 ومنه الجملة الفعلية منصوبة الجور بانه مفعول القول وطلب وهو فعل ما في فاعله مستغنية
 راجع الى الوقت واستغنية وهو فعل ما في فاعله مستغنية راجع الى الوقت فان قلت عند المصنف
 ان اذ استغنية من هذا التعديل نظر لانها لا يلزم ان الظرفية وبديل عليه قولهم ان اذ في قوله
 وانكروا اذ انتم قليل الالبه منصوب الجور لوقوف الفعل عليه ولما كان لان الظرفية يكون
 الفعل واقعا في لعل عليه وقوله اذ يقوم زيد اذ يقع خبره ويصح وقت قيام زيد وقت يقوم
 جوفه ويوقع اذ اجربنا مبتدأ وجوفه قلنا انما هذا المصنف اذ من الاء اللازمة للظرفية
 اعتمادا الى اكثر من اذ لانها يكونان في اكثر مواضع مفعول فيه وانما يكونها مفعول له
 والمبتدأ وجوفه او بديل قليل لا يغيره فان قلت بالمخوف بين اذ واذا قلت ان اذ
 اذ فان للزمان وما اذ لو في ما في واذا الوقت المستعمل تقول جئتكم ان اذ
 وجئتكم اذ الشطر الى قاله كما واللب اذ ان في فاعله فان قلت ان اذ قد يحذف الجور
 في المعنى كقولهم اذ يقول المنافقون والمعنى اذ يقول المنافقون ومن علاماته الواو
 في الابتدائية من حرف علاماته جوفه والجور الجور متعلق بجاين مرفوع علاماته
 بانه خبر المبتدأ المؤخر والفهم في جوفه والجار الاضافه العلامة اليه راجع الى الاسم للظرفية
 وهو جوفه بانه صفة العلامة فان قلت ان للظرفية لا يجوز ان يكون صفة للعلامة
 لعدم شرطها وهو النطابق بينهما لان الموصوف هو جوفه والصفة ليست بجمع قلنا

وجوابه في قوله الباء الاولى الاصطلاح النحوية فلا ينسب دخول وهو نوع بانه
 مستند مؤخر الالف وهو مجرد تولا ضافة دخول اليه واللام وهو مجرد ولا معطوف
 على الالف عليه الجار والجرور متعلق بالادخول وهو موقع بانه مجرد مبتدأ محذوف
 عن الكلام وهو مجرد لا ضافة النحوية اليه والفرس وهو مجرد على ان معطوف على الكلام
 فان قلت لم اورد المصنف المثالين قلت ليكون فيمن دون القول وغيره في القول وان قل
 ان يقول ان المصنف قال علامة حرف التعريف لان اوله يدخل فيه ميم التعريف فان قيل
 حميد قد جعلوا مكان اللام الميم من قوله ام ليس من امير الصيام في امسره ويكن الخليل
 نعمه بان يقال ان الميم في من الكلمات لام في الفصل اذ الفصل من الباء الصيام في السوفت
 اللام مائة الخمس فان قلت لم قدم المصنف الالف واللام على حرف الجر وقال ومن علامة
 اللفظة دخول الالف واللام ولم يقل دخول حرف الجر الالف واللام قلت ان الالف واللام
 علامة متصلة وحرف الجر علامة متصلة وتقدم المتصلة على المنفصلة او فان قلت
 لا تقتصر دخول الالف واللام على دون الفعل لانهما يفيدان التعريف ويدخلان
 فيما لا ياد وصف للتبكيه فان قلت قد جاء الالف واللام في الفعل فيما انشأه
 تقول الجار والبعض الجار بانه صورة الجار الجدي ويستخرج اليه من فاعلة
 ومن جوه البشعة التي تقطع هذا اشارتنا واوله ان جعل الالف واللام في موضع الذي
 فان قلت ان الالف واللام قد دخل على فعل وهو حرف الاستفهام في قوله ابو الدقيش
 انشد الربيع جواب من قال انك في شربيه كان وذلكما عيول الضياون قلت هذا
 محذوف على جعل الجار والالف واللام وذلك لان الكلمة انشائية فيجعلت على اللفظ
 وقد قبل على ما يقتضيه التامتها ليكون على القول لو كان المعربان حرفا وهو

فيهما صاع له هو اللام
 لان الفصل غير

مجرد ولا معطوف على الالف واللام لجر وهو متعلق بالحرف نحو بديده وهو مرفوع بالجر
 متبدل محذوف وهو متعلق بالبريد والجار والجرور منها متعلق بالمقدرة او مرت بديده فان
 قلت لم قال ومن علامة اللفظة دخول الالف واللام وحرف الجر ولم يقل علامة اللفظة
 دخول الالف واللام والجر غير تقييد بالحرف قلنا انما قال حرف الجر ولم يقل علامة اللفظة
 من المضاف اليه فان لم يضاف اليه بالاضافة والاضافة ليست من علامات اللفظة بل من
 العلامة المحذوفة وارجاب بعضهم وقال جعل حرف الجر من علامة اللام لا لكونه في الفصل
 فهو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فان قلت لم كانت حرف الجر علامة اللام قلت لان
 حرف الجر انما يحسن به يقوم للفعل حتى يصل الى المفعول كان جزء من الفعل لا يدرى الا على
 فان قلت ان حرف الجر قد دخل على الفعل وقوله نعم السيد على شمس الغير قلنا انما دخل على
 الحكاية وحذف القول قد بدو نعم السيد معقول فيه ليس القبر وحذف القول كثيرة كلامهم اما
 عند من جعلها لاجتناب الانا ولم تدخل حرف الجر وليس كذلك ان اية والتنوين وهو
 مجرد وانه معطوف على حرف الجر مثال ما دخل على التنوين نحو رجل والجار قد مر فان قلت
 فلم اقتصر التنوين باللام ودون القول وجوابه ما قال سيبويه ومن تابعه وهو ان التنوين
 زيد على اللام لبلغة على صفة وانما ليس كالمفعول فيكون مفعول كذا ان الالف في اصل وضعه دال
 على صفة واحد وليس جارا مرفوعا بعدد والفعل ثقيل لانه دال على حدث وزمان ولا يدرى
 ويتعدى الطرفين والحال المفعول والمفعول معه وبه وعند ما يتعدى ما تلتفت نحو
 قلنا اكثر عليه كان ثقيل لا يدرى عليه شيء لان الزيادة ثقيل اما الخفيف فتحمّل الزيادة كذا
 نكته الفكر في كتابه فان قلت ان التنوين قد دخل على لود وهو حرف الشرط وقوله الام على لود
 ولو كنت عالما باذناب لم يفتنني او ابلغ قلنا ان الشارح جعله كذا شروا لانه كاتره مرفوعا

لما قال المصنف ومن علامات دخول الالف واللام ولم يقبل ولم يقبل حقوق الالف واللام وانقل
الالف واللام قلنا لان الحق والانشال استعمال في امر الكلمة غالباً والدخول فيقول
في قولنا لم يقبل ولم يقبل حقوق الالف واللام ولم يقبل حقوق الالف واللام
واعلم ان المصنف قال من خواصه ولم يقبل ومن علامات كان ان العلامة لازمة
لا يتحرك كانه في الفعل لانه لا يوجد الفاعل الامر فاعلم ان ما لم يكن له في الحقيقة
كما في قولنا فلان كان الالف واللام علامة لظلم كان يلزم من وجود الالف وجود الالف
الالف واللام كما يلزم من وجود الفاعل وجود المفعول لانه علامة لانه فان قلت لم ينفى
المصنف علامات الالف واللام ولم ينفى علامات المعنوية قلنا ان علامات الالف واللام
المعنوية لانه يعرف بالحرف واللفظ معاً والمعنوية بالقلب فقط فان قلت ما وجه الفرق
بين الحرف واللفظ قبل الحد كما شئت عن حقيقة الشيء ولهذا يطرده وينكر العلامة يعرف
بشيء باخر خارج عن حقيقة ذلك ولهذا يطرده ولا ينكر الالف لان قولنا ما دل على معنى
فقد نفى بغيره وينكر فيهما كان هذا الصنف حكماً بانه لم يكن بها حكم بانه لم يكن
واما علامات الالف واللام وحرف الالف يطرده ولا ينكر وكما ما دخل عليه الالف واللام
بانه ظهر اسم الاخرى وليس كل الالف فاعلم ان عليه حكم بانه غير اسم الاخرى ان زيد اسم ولا يدخل
عليه الالف واللام فاذا لم يدخل عليه حرف الجر كذا ذكره في شرح المصنف فاعلم ان قوله
ومن علامات انشائه اكثر علامات الالف واللام لان من المتعجب ان المصنف لم يذكر الالف
هو شهره واكثر استعمالاً وهو على ضربين احدهما اللفظي والاخر معنوي ولما التفتي فحسنته
مخصوصة في اول الالف واللام وحرف الجر وحرف التثنية واثنان يكونان
لو لم يكن الالف واللام في التثنية وفيه معنى آخر الاسم وهو ان الالف واللام

ونون التثنية ونون الجمع وباء التثنية المتحركة فاعلم ان علامات المعنوية قلنا
ان يكون فاعلم ان معنوية وموصوفاً ومضافاً اليه ومفعولاً في المفعول والمنصب والقول
وهو مفعول بانه مبتدأ مأخوذ من لا يد من قوله دخل فعل ماضٍ وما هو في مفعول
بانه مفعول قد دهم مفعول المفعول ان فاعله خارج وهو مع ما دخل فيه مفعول
والوصول مع حلة مفعول المفعول ان فاعله خارج وهو مع ما دخل فيه مفعول
من الالف واللام مبتدأ ومثانته والسين وهو مفعول لفظاً لانه معطوف على
قد وسوق دهم مفعول المفعول ان فاعله خارج وهو مع ما دخل فيه مفعول
قد دهم حرف التحسين وهو مفعول ماضٍ فاعله مستتر في الفعل مع فاعله جملة فعلية ماضية
المفعول فاعله نحو اليه تقدير الكلام مثال دخل قد مثل قد خرج وخرج وسوق خرج وخرج
يجوز ان يعمداً تكونان معطوفتين على جملة قد خرج ولما قلنا ان ثمة بين المصنفين
ولان ذكر حد الالف لم يذكر علامة ومنها ذكر علامات الفاعل ولم يذكر حده والاولى ان يذكر
حده ثم علامة فان قلت لم اختره دخولاً في الافعال قلنا انما اخترته دخولاً في الافعال
لان وضعه لتبديل الفعل المستعمل في ان لا يتركيب قد يصدق ان الحقيقة معنوية
الصدق وان كان قليلاً والتعريف من الحال والتوقع في الماضي قد قامت الصلوة بفتح
دخول اذا الاعلى الماضي المضارع فان قيل لا يتوقع المنتظر والماضي قد وقع فلا ينظر
فكيف يقال ان قد في الماضي للتوقع قلنا ان قد بالتوقع ان كان يتوهم قد ثم صار ما فيها
فقد قامت لغوهم كانوا قد قاموا كان الامام ينتظرون قول المؤذن قد قامت الصلوة
فقد هذا لا ينتظر الاضمار غير بعيد المسك ان يتوقع من الخاطب ان يقول في صيغة شريفة
اللب فائنة وتكون فاعله من قد وبين فعلها بالاسم وكقولنا احسنت ولقد احسنت

ما نقله قلنا حذف الاسم في

اورد ذكر ان القسم ليس باجنبيه لانه تأكيد للمصدر بقدر ان قيل لم يخص السبع وسوف بالفعل
 قلنا لانها والان عند الزمان المحقق والخصر بالزمان الا ان الفعل كان قلت ما لفظ بين السبع
 وسوف قلنا ان السبع اورد في الحال من سوف زيادة تنفس وتأخر وقد جاز في الزمان بين
 وبين كونهما في وقت واحد فيقولون سيرا وقولنا فسوف يلحقون غيا والزمان فيما واحد فان
 قلت لم ذكر المصدر السبع مع وفاء وسوف قلنا لان السبع اسم خصلام ودار فيصيح اضافته
 كما يقال سبى الطالب سبى الانفعال فيصيح افعال الالف واللام للهدوء وسواء اسم علمي وبك
 تباين جيبه على صورة العرفية فلا يصح افعال الالف واللام عليه ودرى الجزم وهو مرفوع بانه
 مفعول في الجزم بحرف لا فاعلة الحرف اليه مثال ما دخل من الجزم نحو لم يخرج ولو اورد
 فان قلت لم اخصاص في الجزم بالفعل ودرى الالف قلت ان حرفي الجزم في الفعل غير حرف
 الجزم الالف فاعطى الجزم بالفعل والجزم لم ينكسر للتعادل وانفصل الواو في عا طقة الفعل
 فعل ما في الباء في حرفي لا انفصل بحرف و الجار والجور متعلقان بالفعل مفعول على انه
 المفعول به غير جزم لارجح ان الفعل التميز وهو مرفوع لانه فاعل الفعل المرفوع وهو مرفوع بانه
 صفة التميز ومنه الجاء معطوف على جلد دخل واعلم ان المصدر قد اخرج من المفعول
 والجور فان المفعول الجور ليس بمتخصص بل يتصل بالفعل والحرف وباللام عند الشيخ عبد
 والتميز الجور لا يتصل بالفعل اصلا ويتصل بالحرف وباللام فوهررت بكونه مفعولا فان قلنا ان افعال
 التميز المرفوع ليس من خواص الفعل لانه لو كان من خواص الفعل لا انفصل بغيره وهو يتصل بغيره
 فصار باني فارب هو فوجب عليه ان يبرز قيدا اخر وهو الباء لا الاحتراز عنه قلنا المراد من
 الاتصال اللحق دون النحوي والتميز المرفوع المستكن في الالف لا يتصل به لانه لعدم ظهوره في
 الكلام فان قلت لم اخص اتصال التميز المرفوع الباء بالفعل قلنا لان هذه التميز فاعلم واللام

طريقة

والفعل

فاعل متصل الا بالفعل فان قلت لم مثل المصدر اتصال التميز المرفوع الباء بالفعل قلنا ان اتصال
 وهي قوله نحو كرمته والكرما لا كما قلت للاشارة الى ان آخر الفعل عند اتصال التميز المرفوع
 الباء قد يكون ساكنا كالاول ومقتوما كالثاني ومرفوعا كالثالث ولما اعراب من الالف
 الثالثة كما اورد قوله قد خرج وسخرج وسوق يخرج وناء التانيث وناء مرفوعة بانها مفعولة
 على التميز بقدر الكلام والفعل ما انفصل ناء التانيث الالف كنه وهي مرفوعة لانها صفة التميز
 ونبئت وبست وعمل هذه الافعال الثلاثة بولا فاعلة الحرف اليها فان قلت لم اورد المصدر
 لمك وبست بعد قوله ونشرت قلت لانه فعلية في خلافها والهجج فعلية ما فادخلها ما هو من
 علامة الفعل وهو ناء التانيث الالف كنه للتبعية على مزجيب الالف واعلم ان المصنف قد اورد الالف كنه
 عن المتحركة لان المتحركة يخصص بالهم خوقا يمين فان قلت لم اقصت الناء التانيث الالف كنه بالفعل
 قلنا ان الالف كنه في الفعل غير المتحركة في الالف فاعلم ان الالف كنه بالفعل المتحركة بالهم ولم
 ينكسر للتعادل بينهما ولا الواو فيه ابتدائية لوقوعها في ابتداء الكلام واللام مرفوع والتيمز
 للفعل بحرف الجوز راجع الى الفعل الجار والجور متعلقان بكائنه مرفوع الجار بانه خبر مبتداء
 مرفوع ثلثة وهي مرفوعة لانه مبتداء مرفوعة متصلة وهي مرفوعة لافاضة ثلثة اليها المتصوح
 وهو مرفوع لانه خبر مبتداء محذوف تقديره الاول المتصوح الآخر وهو محذوف لافاضة المتصوح
 اليه فان قلت لا يجوز اضافة الالف واللام وهما متجاوز قلنا ان الالف واللام في علم
 الفاعل والمفعول يعني الذي ويجوز اضافتهما بالالف واللام فان قلت لم اخصر على ثلثة
 امكنه قلنا ان الفعل لا يخرج عن ان يكون افعلا او لم يكن فان كان افعلا فهو الامر فان كان
 الاول فليخرج من ان يكون معناه موجودا ولا الاول المتعاضد والتميز المستقبل مثال
 المتصوح الاخر من الثلثة الجوز نحو نهد مثال من الرابع الجوز دجج مثال من الثاني الجوز

فجاءت هذه الافعال الثلاثة برلافاة غوايتها وبسبب الماخ في ابتداءها
في الابد الكلام بسبب فعل مجهول يتبدل لا مفعولين ومفعول الاول مستتر فيه غنة لان قام
مقام فاعله راجع الى المفعول الاخر ومفعول الثاني فاعله فان قلت لم ينع الماخ فانا لا نوجب
الاعراب مفعول فيه فان قلت لم ينع على الحركة مع لان الامة البناء السكون فلنا مشابهة الاسم
بوجه ما وهو قيام مقام تقول مري برجل فمري كما تقول مري برجل فارب فان قلت لم ينع
على النية فلنا الغنة والاسم وهو مفعول باء تقديره لان مبتداء ما وهو مفعول يتابعه هو
فما راع على اوله علم مرفوع جواز مرفوع والجوار ومفعول متعلق يتابعه الفاعل المتصل وهو
المخبر لاضافه اوله الى راجع الى الما الذي اريد وهو مفعول لانها فاعله يتابعه وهو مفعول ماعله
صل الموصول والموصول مع صلة مفعول المخبر على انه خبر المبتداء والتبدل مع خبره جواز الماخ
لها من الاعراب الاربعة وهو مفعول عاينه صفة الزايد وفي عبارة المصنف شامخ لان الامة
الزايد بل لصد الزايد فالاول ان يقول والما يتعاقب على اوله اصري الزايد الاربعة و
يكن ان يجاب عنه بان يقال ان هذا المضاف كثير جاز فيهم في كلام العرب خصوصا قد وقع
في كلام الجيدة مضاف كثيرة منها قد لهما وسئل الزينة التي هي هذه القوة وعبارة المصنف
من هذا القبيل وهو الجاء الباء مرفوع بانها خبر عن الغائب اللام فيه عرف عن الغائب
مخو به والجوار والجور متعلق بكايته مفعول المخبر بان خبر مبتداء مخو به تقديره هو كايته
لغائب المذكور وهو مخو به لان صفة الغائب والثناء وهو مرفوع بانها مفعول على الباء
للمخاطب المذكور والغاية الموقوت والالف للسك الماخذ واعراب هذا التركيب في قوله والنون
وهو مرفوع بانها مفعول على الالف لما فوقه واللام مرفوع جواز موصولة لا يبدل من صلة
فوقه فارق مستتر صلة والفعل المسكن في المستقبل من حصل بعد مفعول فاعله الظروف عايد الى

الما والموصول مع صلة مخو به المخبر باللام والجوار والجور متعلق بكايته مفعول المخبر
بمبتداء مخو به تقدير الكلام من كايته لما حصل او كان فوقه المسكن الماخذ ذكره وهو مفعول
لان خبر مقدم كان ولهم مستتر فيه راجع الى الما الموقوت وهو مفعول على قوله مذكر متعلق وهو
فعل مضارع وفاعله مستتر وهو انت يفعل وهو فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وهو مرفوع
على الامة تاكيد للفعل المسكن في يفعل وهو مفعول فاعله مفعول تقول وتقول على اعراب وتقولان
او هو فعل مضارع وتقولان هذا الكلام مثال لما يتعاقب على اوله احد الزوايد الاربعة
فان قلت لم اعتقت هذه الزوايد الاربعة على اول المضارع قلت لان الفعل لما كان صلوا
عن الغائب لا عن المخاطب او عن المسكن الواحد وعنه مع غيره طلبوا ان ينصبوا علامة
عن الموقوت ليستدل بها على ذكره فاخترنا ومنها الباء والواو والالف لكثرة دونهما في الكلام
ولما تكرر ان يقول ان الماخ لوقال ان الباء للغائب المذكور والمخ الموقوت والغاية والتا للمخاطب
المذكور والغاية الموقوت كان اوله من قوله الباء للغائب المذكور والتا للمخاطب المذكور
والغاية الموقوت وبسبب المقابيع واعرابها عايد قد وبسبب الماخ ومعنى المقابيع المتشابهة
يقال ضارعة اي شابهة وبما المشابهة بين هذا الفعل وبين اللمة كونه الضريح وهي المقابيع
شترك بين وهو مفعول على الطريقة والعام في شتركي وهو مضاف الى الحال والانتقال
فانك لما قلت زيد يقرب جاز ان يكون زيدا خذ في الغرب متشاعلا به وهاز ان يكون لم يزد
الا ان الحال اوله من الانتقال لوجوب احدها ان قوله كذيق خبر الاصل في الخبر ان يكون مجرد
العلم والما ان خلو من الفعل للانتقال يحتاج الى اسين او سوى يعني اذا قلت زيد يقرب
لم يكن له بلا على الانتقال والحال لم يوضع مرفوع يدل عليه فكان هو الاصل فاذا دخلت هذه
الجملة على الماخ اذا اليها عليه الجوار والجور في متعلق بادخلت والضمير المتصل فيه راجع

المضارع لام وهو منصوب بانتهى الابدخلت القدر وهو عو ولاضافه اللام اليه فخلص
وهو فعل ماض فاعله مستتر في راجع المضارع وهو مع فاعله جمل فعلية لا عمل لها من الارب
لانها وقع جواها الشرط غير عازم وهو واذ الحال اللام فيه مرفوع الحال عو ورو واطار والجو
متعلق بمضارع منصوب محلا بانتهى الابدخلت قال وهو فعل ماض في راجع وهو مرفوع بانتهى
فاعل ماض وهو فعل ماض فاعله مستتر راجع الى اللفظ انت وهو مع فاعله جمل فعلية لا عمل لها
من الارب لانها ماضية بين قال وسقوله انه لم يمتنع ان تذهبوا ان حرف من حروف الجزية
بالفعل والضمير المستتر منصوب محلا على انه اسم اللام في لام الابتداء يخرن فخر
مضارع ياء المفعول في منصوب محلا على انه مفعول والنون في اللام يخرن ان الياء المكم
اذا كان ضمير منصوب يلحق قبلها نون خبرية ويخرن مية الفاعل عن دخول
الز مصدرية تذهبوا منصوب وعلا لانه المنصب في سقوط النون ما فاعله مستتر
وهو انتم في الجار والجور متعلق بنحو منصوب محلا بانتهى الابدخلت في راجع
الي بوس والعامل مع فاعله مرفوع محلا بانتهى الابدخلت في راجع وهو مع فاعله جمل
فعلية مرفوع محلا لان خبران وهي مع اسم خبره منصوب محلا على انه مفعول القول
فان قلت ان اللام في هذه الآية ما كان فاعلا للمحال لان الارب ليس بوجوده في الحال
قلت ان المضارع مرفوع في تقدير الكلام انه لم يمتنع تصور ذهابكم يوسف والنقود
موجودة في الحال في الحال فان قلت ان اللام لا يختص بالحال لانه لو كانت الحال فيكون
جامعت مع روق الاستقبال في قوله ولست بقطيع قلنا ان اللام بعيد التأكيد والحال
وفي هذا الابه قدير وجمع التأكيد واذا دخلت عليها في المضارع السين والكون
خلص للاستقبال واعرابه كاعراب قوله فاذا دخلت عليه لام الابتداء فخلص للحال

الحال والتالذ اي من الامثلة الثلاثة وهو مرفوع بانتهى الابدخلت القدر وهو عو ولاضافه اللام اليه فخلص
بانتهى الارب وهو مرفوع ولاضافه الموقوف اليه فان قلت لم قال الموقوف الموقوف الآخر
ولم يقل المرفوع الآخر قلنا ان الموقوف لا يندرج في الاصل وهو البعير وهو عند ميم
موقوف وعند الكوفية معرب مرفوع ويسمى الموقوف الآخر املا واعرابه كاعراب قوله
يس المضارع نحو انه واعرابه ظاهر وكذا الواو في ابتداء الجار والجور في متعلق الجار
مرفوع محلا بانتهى خبر المبتداء الموقوف وهو مرفوع وهو مضاف اليه وهو موصول لا بد من صلة
لكن وهو مفعول من الافعال الناقصة واسم مستتر في راجع الما متصفا وهو خبر كان وهو
وهو مع اسم خبره صلة الموصولة والموصولة مع صلة خبره الما متصفا وكل الى على طريقة
الجار والجور وفيه مع متعلقه منصوب محلا على انه وقع حالا من اسم كان افعلا وهو مرفوع
على الاضافة طريقة اليه نحو عو ورو واعرابه وضع واعراب هذا الكلام ظاهر قوله متصفا
اخر ان عن موم وقوله على طريقة افعلا اصران على تالذ وتراكل فانهما متصفتان
بغير ان فائدة الامر لان الشقاق هما ليس على طريقة افعلا فان قلت لم قال الموصولة
على طريقة افعلا ولم يقل على صيغة افعلا قلت ليدخل في مثل عدو فانها
يكونان على طريقة افعلا لا افعلا على صيغة افعلا والحرف وهو مرفوع بانتهى الابدخلت
خبره ما موصولة وصلة قوله جاء بجمع وقوله ليس وهو مفعول من افعال الناقصة
واسم مستتر في راجع المصنف وهو قوله بجمع اسم مع متعلقه المندوف وهو
المندوف المعنوية في محل الموصولة المعنوية ولا افعلا وهو موقوف على اسم هو هو ورو
وهو مرفوع لان محلا الاضافة هو اليها وانما قلنا ان يقول ان الموصولة في قوله ما قدر
على معنى في غيره لان اوله من قول الحق ما جازلان الدال على النية كاشت عن

حقيقة وما جاء به من علم الحق غيره وذلك ان من الحرف يعني هو وهو
 مرفوع وهو مرفوع محلا بانه مبتدأ لان الله يكون حديثا ومحدثا عند ان مع اسم غيره
 مرفوع المحل باللام والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع محلا بانه خبر مبتدأ وقال
 ان اللام فيه غير ثابتة غير متعلق بشيء وفي قوله والفعل يكون حديثا ولا يكون حديثا
 عنه جاز الرفع والنصب ما الرفع فعل انه معطوف على محلا اسم ان والما النصب فعل
 ان معطوف على لفظه ومثال كون الفعل حديثا نحو ضرب زيد وزيد مبتدأ لا زيد
 والحرب ولا تقرب وما منوان اما النصب المحذر ولو سئلت ان الفعل هل يسمي بغير
 قلب ضرب الحشد على ان يجعل الشئ خبر عن ضرب لم يستقم فان قلت ان الشئ هو قوله
 قل واذا قيل لهم امنوا سئلوا ليه يكون مفعول باسم فاعلم ان الفعل مع انه فعل قلنا ان
 محول على هذا القول ان اذا قيل لهم هذا القول فان قلت ان المتحرك كان حديثا عنه في قولهم
 تسع بالبعدى خبر من ان تراه وتسمع مبتدأ هو ان فعل وجبه قلنا هذا محول على
 صدر ان اي ان تسع فيكون المبتدأ في الحقيقة المصدر دون الفعل لان مع الفعل
 في تقدير المصدر فلا حذف بقرينة قوله خبر من ان تراه عدل الفعل من النصب ليعقد
 عاملا لفظا الى الرفع الذي هو اول احواله وفي قوله والحرف اذ ان لا يبطء جاز
 الرفع والنصب ايضا بينهما التي بين الاسم والفعل وهو مع متعلق المحذوف في محال الرفع
 على انه مبتدأ اذ لا يكون حديثا ولا غير حديثا مرفوع محلا بانه وقع تقدير الادة عند
 السمعين وعند غيرهم لا حديثا ولا غير حديثا وقيل مع قوله والحرف لا يكون حديثا ولا غير
 عنه اي كان الفعل ان لا يوضح اذ لا معنى له في نفسه لان لا يكون حديثا ولا غير حديثا
 وانما هو التقوية للفعل الذي لا يتحدى بنفسه واعلم ان الحرف جاز وعلا ما هو

جعل ما ذكره المصنف ايا علامات فخلق عن علام الله والفعل جميعا فان قلت
 لم جعلوا عدم العلامة للحرف قلنا لا اختياره بهذا لعدم الابدان اذ كان معك
 ثلثة اشياء فعلت اثنين منها لم يجز انما تعليم الثالث وان قد عرفت في صدر الكتاب
 وهذه الجملة بحورة الحرف لا اضافته اذ البها ان كلا اي كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة
 وهي الهم والفعل والحرف والجار والمجرور فيه متعلق بكاين منصوب محلا بانه خبر كل واحد
 كلمة وهذه الجملة مرفوعة المحل على ان خبر ان وحى مع كونه خبره منصوب محلا بانه خبر
 عرفت الفاء في قوله فاعلم جواب لقوله واذا قد عرفت ان اي الشان اذا وهو مضاف
 الى ابتك ان ركب منها من اقسام الثلاثة فعل وهو مرفوع بانه قائم مقام فاعلم اي ابتك
 واسم وهو معطوف على فعل اوله ان وقوله واذا اي الفعل والهم والهمان محو والفعل
 لان معطوف على ابتك وقوله سببا الى الهم والفعل والهمان وهو مرفوع محلا بانه
 خبر لان وحى مع اسم خبره منصوب محلا على ان مفعول الامر كلاما وهو منصوب بانه
 مفعول سببا فان قلت ياتي مركب من الهم والحرف مع انه كلام تام ويلزم بطلان المحل
 قلنا ان حرف النداء ياتي بآراء عطفية وهو مركب من الفعل والاشياء
 والهم فان قيل المبتدأ في ادعاء خبري فيحقق الصدق والكذب فهو خبر الاشياء قلنا لا ان
 ادعاء خبرنا فيحقق الصدق والكذب يكون شقرا على الاخبار ايا الاشياء كجست
 شرب كذا قال شربا جليلا في شرب الذبينة وحسين بن عبد الله العسكري لم يعلم
 والهم ان الكلام اسم مصدر وليس به حقيقة لان المصادرة على الفعل لا تفيد كمال
 الحكم وقال لست بكلاما محسوسا وكلمة كماله والحكم ليس وادعنا
 فثبت ان ليس به اسم مصدر بل هو علم المصدر على علم ولهذا يقال كلاما كذا يدعى محسوسا كما تقول كلامك

وهو محذوف كالتعليم

في هذا حسن كنهه ابو البقاء في كتابه وجملته وهو معطوف على كلامه ان الجمل من كنه
 اجمل الشئ لفراده والجمل كل مشتبه على شئين فصاعدا وهو من التفصيل التوفيق
 فان قلت ما الفرق بين الكلام والجمل قلنا الفرق بين الكلام والجمل عند ابن
 الجني وادب البقاء واما عند السمعاني فهو مطلقا وعنده ان كل كلام
 جمل ولا يتكلم في ذلك الاصل الموصوف ان كانت الواقعة صفة للشيء وغير ذلك جمل
 ليس كلام فان قلت لم يسم على غير المعنى كلاما قلنا ان الكلام مشتق من الكلام وهو الوجود
 والوجود يوزن في نفس الجمل ولا يتحقق كنهان الكلام الا في الشئ نفس الشئ فانه ثمة
 او نقول ان الكلام يكون في الشئ يقال ككلمة كلاما وكلمة كلاما وما يكون في الفعل
 والقاع على بنو مناب الجمل فقولك ككلمة كلاما في شئ ككلمة شئ ككلمة شئ ككلمة شئ
 هما العائدة لا محالة والواقع هو فمما يجيء ان يكون ككلمة الجمل اربع الاعمال
 من الاعمال لانها مشتقة من فعلية وهو مرفوع بان خبر مبتداه محذوف تقديره الا واصل
 فعلية ويجوز ان يكون بدلا من اربع وتسمية وهو معطوف على فعلية كما ان الكافي في
 حروف ما يقع في جوار الجمل والجوار مطلق كانه مرفوع محلا بان خبر مبتداه
 محذوف ويجوز ان يكون الكافي في معنى المندرج يكون في محل الرفع ايضا وقد الكلام
 وهو كايضا كنه او مثلا ما خسر في ذكرنا في الاسم وهو مرفوع فاعلم من الاربع
 كونه صفة كما ويجوز ان يكون ما في كونه موصولا في كونه جمل ذكرنا على وان يكون
 مفعولا ولا يجوز كونها زائدة وهو ما واثنا ثمة جمل طرية والواحد شرطية وشال
 الجمل الطرية نحو عندي ما عندي طرفا ما فاعلم ومثلا الشرطية فلو اننا في كونه
 فان قلت قوله عندي ما جمل طرية لان ارتفاع ما بالابتداء والظرف للقدم مفعول الجمل

على الجمل فكيف عند طرية قلنا لان ذلك لان المجموع جمل طرية عند الكوفيين فانهم
 لا يشترطون العمل الظرف للارتفاع كما لا يشترطون الارتفاع الاسم الفاعل والمفعول او الجمل
 التي جمل طرية عند البحرانيين فان قلت لم قدم الفعلية على الجمل قلنا لان الفعل وهو
 الاصل والاستناد اليه المبتدأ والخبر فاعلم ان عليه فلهذا قدمها على ما فان قيل لم قدم الفعلية
 على الطرية قلنا لان العامل في ظاهر الجمل الطرية والاصل الظهور فان قيل لم
 قدم الطرية على الشرطية قلنا ان الطرية جمل واحدة والشرطية جملتان والواحد مقدم
 على الاثنين والتوحيش في قوله وكلمة بدل عن المضاف اليه منها والجوار والوجود في جملة
 المحذوف في محل الرفع بان صفة كل وقدير الكلام وكل واحد من الجمل اربع يقوم
 مقام المفرد وهذه الجمل مرفوعة على بانها خبر المبتداه فكلية في كل واحد من الجمل
 وهذه الجمل معطوف على جمل تقدم اعلم ان في اعراب المفرد والجمل وهو مرفوع
 على انه مرفوع ويكون وهو معطوف على قوله بكسرة في الرفع الجمل التي يقوم مقام المفرد
 خبر مرفوع بان يكون وبنه مقدم عليه والاول ان يكون تاما عايد وهو مرفوع
 بان صفة العلية في الاسم الاول والجوار والوجود في جملة ما يمد فان قلت لم يمد في الخبر
 اذ وقعت خبرا قلنا لان الجمل من الفعل والفاعل والمبتداه والي اذ اختلفت عن الخبر
 كانت متعلقة عن المبتداه لان الفعل فيها مشوب بالماضي المبتداه وكذلك الخبر مشوب
 بالماضي فلا بد من رابطة تتعلق بها الجمل بالمبتداه فان قلت هذا يشكل بالجمل
 الواقعة خبرا عن خبر ان في قوله متعلق هو ان احد وجملته وقعت خبرا عن خبر
 هو ان خبر عن الخبر قلنا ان الجمل هنا عبارة عن الخبر والخبر خبر المبتداه فلا حاجة
 الى الراجحة وكذا لا يحتاج الى التسمية خبرا عن خبر المبتداه عن الخبر فلو ان

والقاع على والاصل
 في الاصل

اخلاء الجمل

مستقلة وقوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت ان النبيون من قبل الاله الآلهة فذلك
ان قيام الجمل مقام المزد وهو مرفوع محلا بان مبتدأ وسمته والخار والمو ومعلقة لظرف
في غير الرفع على ان غير مبتدأ مرفوع وهو مرفوع لا مرفوع لانه مرفوع بانها غير مرفوعة
يكون بالفتحة في حاله المرفوع من المبتدأ والخار والمو مرفوع محلا بان غير مبتدأ مرفوع
مرفوع على حدة غير مبتدأ مرفوع كان اسمية مرفوعة فقام ابوه او شرطية فلو ان تعطف بشرك
او ظرفية فمرفوعة في السجدة ابوه وانما في الجمل بان والجار والمرفوع مع متعلق المرفوع
مرفوع محلا بان غير مرفوع ان غير المرفوع واجب او قد جعل اخوه وان تعطف بشرك
بوه السجدة في الجمل الرابع فيهما مرفوع لرفعها موقع المرفوع والنهاية بان
كان محلا بان غير مرفوع فقام او كمال قد قام اخوه او ان تعطف بشرك او في البيت وارجعها
في المفعول الثاني باب تفتت زيد ابوه فقام المفعول ابوه او ان تعطف بشرك او ان
عندى مال فحل الجمل الرابع فيها منصوب لوقوعها موقع المرفوع المنصوب وقامها
في صفة التكملة فمرفوعة بحسن او حسن صدرته وان تراها بحسن
حسنة او في حسن حسن في هذه الجمل الرابع مرفوعة لوقوعها موقع المرفوع المرفوع
وتساويها في الحال فمرفوعة زيد وعلامه انك لم تفتت بكونه علامه او هو ان تفتت
مفطه او على كنه سيف فحل الجمل الرابع فيها منصوب لوقوعها موقع المرفوع المنصوب
دسترة وهو مفعول فاعلم مستتر في وهما انت فذلك وهو منصوب محلا بانها
لغيره وهو مع ما على قية جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها لا تعلق لها بالاقبال
ومعناه مستتر في المبتدأ في باب ان والجار والمرفوع بان كان والمفعول الثاني باب تفتت
وصلة التكملة والجار لان المعنى مرفوع في هذه المرفوعة الستة موقع المرفوع

المرفوعان لم يبين وقوله مرفوع المرفوع في المرفوع فصل في الاعراب وهو مرفوع بانها مبتدأ
ان يختلف اعراب الكلمة باختلاف المعامل وهو في غير الرفع على ان غير المبتدأ فان قلت بان
الجملة انما وقعت في المبتدأ فلا بد من عايد وهذه الجملة وقعت فراجع ان قلت بان غير
قلت ان الجملة مبنية في تقدير المرفوع بان او تقول ان المبنى منها عبارة عن المبتدأ فلا حاجة
الا التمهيد وقبل الاعراب متعلق بقوله عرفت معية الفصيحة اذا فسدت من كثرة تحريكها
لوعرفتها اذا اصلها واذا كانت فسادا فالاعراب في الكلام يندرج تحت الفساد والفساد يلحق
بابتداء الفاعل بالمفعول وقيل هو منقول من قولهم امرأة عروباى منجية الى زوجها فالاعراب
في الكلام حسنة حتى يحذف قبل هو مشتق من قولهم اعزب الرجل عن حجر اذا تفرق والاعراب
يبنى المعانيه لقائل ان يقول ان المص لويين العرب اقله ثم بين الاعراب في الجمل الاول
كما ذكره هكذا صاحب الحاشية فان قلت ان المص قال الاعراب ان يختلف اعراب الكلمة في الحال
ان لا يبعد الاختلاف في اعراب الكلمة لانه لا يتبدل حرف في حرف ولا لفظ فقلت ان المضام مرفوعة
تقدير الكلام الاعراب ان يختلف صيغة امر الكلمة وهو المضام في الكلام شائع ولقائل ان
يقول ان التعميق نظير لان التعريف غير مانع لدخوله على البين منه في قوله كما يختلف اعراب
منه فذلك جازم في رجل منور ورايت جنا وخررت عنه وينبغي ان يكون التعريف مانعا
وطمعا فالاحسن ان يزيد فيه قيد اخر وهو لفظ المشكل بالعامل لانه انما كان
هذه المرفوعة في الضر من وان كان بواسطة العامل الا ان ليس في لفظ المشكل مانعا
بوجه لفظ غيره واجاب بعضهم هذا السؤال بان يتقيد لان الاختلاف بهذه المرفوعة باختلاف
العوامل بل بالتبعية باللفظ المشكل لان المشكل انما هو جازم في رجل وقيل ان المضاف
منه بالتبعية وكذلك غيره فان قلت ان هذا الراجح على المعنى ان يقول لفظا او تقديرا

في الخبر المسمى بالاعراب الخرج جازي هو لاء ورايت هو لاء ومعدت هو لاء فلا يصح
 على هؤلاء الذين اختلفوا في اعراب الجوامع وليس بعرب يكون اختلافهم على اقلنا
 ان تقدير اعراب الارب ان يكتفى لفرق باختلاف الجوامع وليس بعرب يكون اختلافهم
 مثل هؤلاء ليس بعرب وقد لا يدرك هذه السوال ولان تقدير اعراب الارب لا يكتفى
 بغيره كما ذكره في بعض شروحه المصباح فان قلت لم يجعل الارب في الخبر الخلية دون اولها
 ولو سطرها قلنا ان الارب يدل على العمل الذاتي والكلية تدل على الغائب ولا يحسن المحسوس
 الا الاحوال الارب الفرائض عن الزمان او تقول ان كان الارب في اول الكلمة يلزم الابتداء
 بالاسكن وان كان في الوسط يلزم بتغير الارب تغير الازمان فلهذا في الخبر الخلية في
 مثال اختلاف اعراب الجوامع الخرج جازي زيد ورايت زيد ورايت زيد ورايت زيد ورايت
 هذا الكلام ظاهر واما الواو فيه ابتداء ماضية ماضية ماضية وهو ظرف مستقر والواو
 مرفوعة بانه فاعل للظرف والظرف مع فاعله صلة للموصوف والموصوف مع صلة مرفوعة خلا
 بانه مبتدأ وخبره جملة لا يظفر فيه الارب مثله كالعصه والرسى كاعراب قوله كزيد العلم
 والجر فان الارب فيها غير ظاهر مانع فخره هذا ورايت مصاف ومعدت بعضها وكل
 رسي لعدم قبول الارب للحركة وما في اخره بانه اي الاسم الذي حصل في لغز ذلك الاسم بانه
 والموصول مع صلة مرفوعة الخلية مبتدأ مكسور وهو مرفوع بانه صفة الياء ما وهو
 موصول لا بد له من صلة قبلها وهو منصوب على الظرفية وعامله مخدوع والمخبر المستكن
 فيه المختار من حصل بعد حرفه فاعل الظرف عايد الياء والخبر البار في عايد الياء
 والظرف مع فاعله جملة ظرفية لا محذوها من الارب لانها صلة للموصوف وهو مع صلة مرفوعة
 الخلية قائم مقام فاعله المكسور لفرقه في حاله الذي وهو كونه في الضمة ولكن في
 الخلية

والاعراب

المختار

على الياء ثقبه ومن الجمل مرفوع الخلية كونه خبر المبتدأ وهو كذا في الاسم في حاله
 التفسير لثبته عليها ومن الجمل مرفوع الخلية كونه معطوفة على جملة سكن مثله مثل
 جاءه القاص ومررت بالقاص ورايت القاص قال استعجبوا عني انه واعراب
 هذا الكلام ظاهر واما الواو فيه عاطفة ماضية مكسور وهو فعل ماض قبل واو ياء
 الفريضة يراجع الى ما الى واو ياء ذكر الاسم وهو منصوب على الظرفية وعامله مخدوع
 والمخبر المستكن فيه المختار من حصل بعد حرفه فاعل الظرف عايد الياء والموصول الخدوع
 وهو مع الظرف مع فاعله صلة للموصوف مع صلة مرفوعة الخلية فاعل سكن وهو مع
 عامل خبره صلة للموصوف الملقب وهو مع صلة مرفوعة خلا بانه مبتدأ كذا هو وظلي و
 اعلم ان كل اعراب قوله كالعصه والرسى حكم اي حكم ذلك الاسم وهو مرفوع بانه مبتدأ حكم
 الصحيح وهو مرفوع بانه خبر مبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة لثبته مرفوعة الخلية عايد الياء
 خبر المبتدأ وهو ما في قوله ماسكن والمبتدأ مع خبره جملة لثبته لا محذوها من الارب
 لانها معطوفة على الجملة السابقة فان قلت لم دخلت الفاء في قوله في حكم الصحيح
 قلنا ان المبتدأ اذا كان اسما موصولا صلة مفعول بانه مفعول الفاء والخبر ومبني كذا
 فالفاء واعلم ان صفى الموصول جازي كاد في هذه المقام وفي قوله من يهجو رسول الله
 حكمه وبعده بنسبه سواء من يهجو رسول الله من الكفار والمشركيين ومن غدره
 وبنسبه من سواه واصل الارب هو مرفوع بانه مبتدأ وخبره بليز كانه كونه اخر من
 الخدوع وادل على المراد كنهه قد يكون بالجر وفي ذلك ان يكون الارب بالجر وفي ذلك ان يكون
 المختار والجار الجور مع منعه الخدوع مرفوع الخلية كونه خبر ذلك مضافا الى خبره المسمى
 مضافا منصوب بانه حال من المبتدأ السمة وهو اي كذا المبتدأ السمة المختار المضافة اليه

المختار

استكن

والمعروف وهو ما ودو حال وانما خالف سايره في النفي لان اقراره بنوع الحرف قاذوا
التي هي الثانية وتقول في حاله الرفح جاز ابو وفي حاله الضيق باليه
وفي حاله ابو مررت بابيه وكذا الواو في ابتدائية والجار والمجرور مع متعلقه الحرف في
حالة الالف مستندة مؤخره هؤلاء الباقين ارسى الصورة فتدل الواو فيها على حاله الرفح
وتدل الالف فيها على حاله الضيق فتدل الباء فيهما على حاله الرفح وان هذه الالف الستة معربة
بالواو والالف كانت وليست بالالف في غير ما يجوز غيرها فان قلت لم عربت هذه الالف
لست بالواو قلنا انما العربت هذه الالف الستة بالواو لوجوه من اصددها ان العرب
عملت بالثنية والجمع لا بد من اعرابها بالواو في فاعلها وبعض المعربات بالواو يكون
لثنية والجمع نظيره في الالف لثلاثا يفتيا كالمتوحشين بل انظر لهما في الاحاد والجمع ان
الثنية والجمع في عان ومن الالف تعرب في حاله اضافتها بالواو فتستعمل الالف اضافته في
اذا الاصل ان يتم معنى الالف بنفسه من غير حاجة الى الالف الستة لا يتم معانيها الا بالالف
فكانت في ذلك في كالتثنية والجمع فيها اعرابا بالواو فيكون كذكر هذه الالف
كما قال الشيخ العسكري فان قلت لم خصت هذه الالف من الالف دون غيرها
من المعربات كبدوم وعند قلنا هذه الالف الستة لا يتم معانيها الا بالالف فالتثنية والثنية
والجمع بخلاف دم ويد فان معناه يفهم بدون الاضافة فان قلت ان الواو في ابو والالف
في اياه والباء في ابنته هل هو اعرابهم حروف اعراب قلنا ان الواو في ابوه والالف في اياه
والياء في ابنته حروف اعلا وليست اعرابا على الحقيقة لان الاعراب معنى في الالف المعرب زائد على
حروف الواو في ابوه وما قبلت عنهما من جهة فكيف يكون اعرابا بل حروف الاعراب من
اللفظ وجعلت هذه الحروف والاوه علة اعراب الالف ولهذا قال المحققون في الواو على

على الواو على وجهين الاول والرفح واعلم ان بعضا من الكوفيين ذهب الى ان الواو في
الحالين اصددها وسط الكلمة والاخر في لانهما وذهب قوم الى ان الواو كانت قبل حروف
المد منها في الاعراب وروي للثنية عن ابناء لكان فابرة فاعلم ان هذه الستة
ينقسم عن ثلثة اقسام اصددها بتعدد معرفة او مضافا او في اربعة ابوه وفيه وفيه سبعة
وتقال في الاضاد اية ولفظ ومع دهن فخر بهما بالواو فان قلت اصبحت دون الامان
هذه الالف الستة في الاضاد والامان كلمة تعبر ليل قولهم ابوان واخوان وحوار
وقهولان ومهولان ومن المعرب من يجعل بالالف عضا فتكون في الرفح والضيق
والجاء بالالف ومنهم من يقول في الاضافة الكج حرق حرق المد وقد جمع اب على ابي كسبي
والقسم الثاني يستعمل مضافا وصفت مضافا على وجه الوافق فان في الواو اربعة قسم
ما قبله فهو كقولك في الجمع اقوام فخذ منها الواو وابدل من الواو ميم يعبر عن كمالها
قاذوا الضيفت ردت الاصل فقلت فخذ وفاء وفيه لا يستعمل هكذا الا مضافا والقسم
الثالث لا يستعمل الا مضافا الى الاجناس ومعناه ما جاز فان قلت ما الفرق بين ذو والصغير
قلنا ان الصغار هي التي لا يجرى فيها ولا يضاف اليها الى الاجناس ولم يجرى الاضافة
فيها في الصغير ولا يقال في الاوه الشر والفاصل ان يقول ان الواو جاز على وجه مضاف
الى غير بابها المشكك بكثرة لانها كانت مصرفة لكن اعرابها بالواو كانت يقول جاز ان جاز بالواو
ومررت باختر بالواو دابت اخيكم بالنصب يتكلم ان جاز عنه بان النص لما ذكر مثلها
فيكون غني عن ان يذكرها ولما قلنا ان يعود ويؤول ان جاز كثرتم في معنى الاستفاد
عن قوله مضاف لان لغتها مذكورة بالاضافة والجار عنه ان الواو فتعرب عن الالف في
الجموع ان الالف مضافا الى ما مضى فوجاه في ابو زيد ليس كذكر وليس في الواو في الالف

والجواب قلنا في خلافه ذهب بعضهم الى انها بدل من الحركة والنون الذين يتحركون
 لا لان كان قبل الشبهة يحرك وينون ولم يكن النونين منها ولا الحركة والنون صارا وهو
 حق من النونين ان ينوب عنهما فان قيل كيف يمكن ان ينوب النون الواحدة عن النونين
 قلنا ان النون حرف قوي من النونين وهذه القوى يجران النونين الضعيفين فان قيل
 لو كان النون بدل من النونين لما ثبت مع الالف واللام في الرجلان وعاشت فيهما التفرقة
 نحو اعران قيل اما ثبوت مع الالف واللام فبغير ثبوت او جازعها انهم ادخلوا على الالف
 قبل الالف واللام ثم ادخلوا فيه وقد استقر ثبوت فلم ينفذوا والآية ان النون يدل من الحركة
 ههنا وهذه الالف النونين بدل سطوطها في الاضافة والاضافة سقط النونين من الحركة ههنا
 ان النون في موضع بدل من النونين وهو في المضاف وفي موضع بدل من الحركات ههنا
 ويومع الالف واللام وما لا ينصرف والجران الثالث ان النون يدل منها على الجمع ولكن
 اذا انقضى ثبوتها بدلا عنها ثبت بدلا عن احدى الوجود والمخرج من ثبوتها بدلا عن
 آخر الا يرى كل اذا قلت هي تقوم دلت التاء على المفارقة والتأنيث لما دلت ان
 تقوم بطلت لانها على المفارقة فان قلت لم سقطت النون في الاضافة ولم يحط
 مع الالف واللام قبل في جواب ان اصدعها ان النونين بدل على السخاء اللهم عا بعد
 فلو ثبت النون بدل عن النونين لكان متفصلا والاضافة يوجب اتصالا وانما الحركة
 فلا يبدل منها شيء في الاضافة للملايق الحق فاصلا في اللفظ والآن ان النون والاضافة
 في موضع واحد ههنا ضار والضميران لا يجتمعان في مكان واحد بل في الالف واللام
 كانت في الالف والنون واحدة ومطلقة في مكانين يجوز ان يجتمعا فان قلنا كانت الالف
 في علامة الرفع وقد قامت مقام الحركة فلا حاجة اليها جعل النون بدلا من الحركة قبل

على التاليف وبقيت
 دلالتها

قيل في جواب ان اصدعها ان الالف حقت والالف على الحركة اذا كانت علامة الشبهة
 وحرف الالف علامة الرفع فتعوبت لجعل النون بدلا والالف في ان النون بدل عن
 الحركة والالف عن الرفع فان قيل فكيف ثبت النون في ههنا والمكان ههنا
 قيل في جواب ان اصدعها ان كل واحد منهما مثبت على ما كانت عليه في الافراد وانما حلت
 في موضع الرفع بصفة وفي الوجود النص بصفة اخرى ليست بصفة في الوجود والظاهر والخطاب
 الثاني انها اعراب في الشبهة والجمع لان الشبهة والجمع من حصار الالف فيكون الالف على
 الرفع والنون بدل عن الحركة والنونين اللذين يتحركان الالف بعد الشبهة والجمع في كل
 انتم تذكرون ان الالف في شبهة حرف اعراب فكيف جاز ان يجرى مجاز التأنيث قبلها في موضع
 اللشوق في حال مسلمان وشجرتان قيل في جواب ان اصدعها ان الالف حرف الاءاعراب من
 وجه وهي كما حركة من جنس وجه الالف كانت دالة على الرفع فوقت تاء التأنيث
 قبلها من حيث هي دالة على اعراب الالف من حيث هي اعراب والالف في الالف حرف الاءاعراب
 في الشبهة وتاء التأنيث حرف اعراب في الواحد ومكان في الواحد ثبت في الشبهة ولما ثبت ان
 يقول ان يكون النون في الشبهة جاز في النصيب الياء والنون منقوض بقوله تعالى ههنا
 لسائر ان كذا ذكر في بعض شروح الباب في كلام الجار والمور فيه مع متعلقه المحذوف
 مرفوع على الالف متعلقه على قوله وعلى الجمع مضافا وهو منصوب لان حاله حال كونه
 مضافا الى مفعول الجار والمور متعلق بمضاف الحكم وهو مرفوع بانه مبتداء والتاخير
 جواب شرط محذوف اي حكم كذا اذا كان كذا حكم المثنى وهو مرفوع لان خبر المبتداء
 ولا محل له من الجملة من الاءاعراب لانها وقعت جوابا لشرط غير جازم وهو لو اذخره و
 يكون حكم كذا حكم المثنى فيكون اعراب الجوز في الناقصة الشبهة شبهة بطلت كون اعرابها

في الشبهة معنى مستفاد

ان ثبت تمام
 كان من حيث الشبهة في حال النصيب
 ليس بالياء والنون وكذا في الجواب
 بان يقال ان ههنا عند النون في الجواب
 وان كان خبرا او متعلقا ان اسم ان خبره
 ان ان الجواب



وهو لا يتغير من الإضافة فتحته بتغير عنه تجزؤه عن النون ومعنى كونه مفتحة المعنى انما هو ان
لا يضاف الالاء اليه فكيف يحكم المفتحة فان قيل لم يحصوا ان يكون الاعراب بالجر والنافقة
بالحال اضافة الى المعطر قلنا ان كلاهما كان مضافا الى الغائب فالمخايب ان يقع تأكيد
المفتحة فوجوده الرجلان كلاهما جعل هو اوفقا لمبتوع في الاعراب بها ثم طرد ذلك فيكون
مضافا الى الحكم والمخاطبة وان لم يقع تأكيد ذلك في شرح اللب فنقول في حاله الذي هو
كلاهما في حاله النصيب ايتى كاليها وفي حاله ليو ومرت بكلاهما هذا اذا اكل مضافا
الى المعطر واذا اضيف الى المعطر الواو استدلنا به اضيف فعل عزمي والضم المستوفى قائم
مقام فاعلم ان جميع الكلام على هذه الجملة من الاعراب لا اضافة اذا اليها في حكم الاعراب
احذر ان عن المعنى والخط وانتصا به على العينة يقول جازم كلا الرجلين وايت بكلا الرجلين
ومرت بكلا الرجلين واعراب هذا التوكيد ظاهر وسننوي ليو والنصب في تحت
مواضع لا محل لهن الجملة من الاعراب لانها جملة مستقلة وهي النشبة والجمع والاعراب بها
الجملة من الاعراب ايضا لانها لا تعلق بما قبلها كذا ذكرنا فيكون الاعراب بالجر وفي الاعراب
قوله كما ذكرنا والثالث ان من المواضع التي سننوي فيها النص للجر وهو مرفوع على
سيناء ووجه قوله جمع الموصوفات السالم بالالف والهاء فان قلت لم ندوا الالف
من بين الحروف دون غير ما قبل الالف فقلنا فان قيل لم اضافة الى الالف
حرفا اخر فيلثلاثين الحروف والحد واللين وكان اول الحروف بالزيادة حروف
الحد واللين واخصت الالف طغنها فان قيل لم اضافة الى الالف حرفا اخر فيلث
الثلاثين المقصود من المفتحة فان قيل لم اضافة الى الالف والهاء فيلث في التاء دلالة
على التانيث فان قيل لم عمل النصيب جمع الموصوفات السالم على حرة وكان التانيث في

بفتحه النصب فتح تاء التانيث والواحد فورايت مسلمة قيل ان العرب كسروها
 في النصب لحيانا واذ كان جميع الموث فرع على جميع المؤكد فكما سوى بين المصنوع والمؤثر
 في المؤكد كذلك في الموث ليكون الفرع على مثال الاصل ولو فتح في النصب لكان اتم حكما
 من الاصل واوضح منه وذكر لا يستحسن حكم مثال الجمع الموث بالالف والتاء فوجاهت حكما
 بالرفع ومثاله في حاله بالرفع ممرت بمسما بالرفع ومثاله في حاله النصب ممرت بمسما بالرفع
 ايضا والرابع اي من المواضع التي يتولد الجواب والنصب فيها مالا ينصرف فوجاهت اهدو
 رابع الحمد ممرت باجاء بالنصب ايضا لان الجوفية تابع للنصب لكون الجوفية عامنة
 عما يشاء الفعل فلو كان الجوفية عامنة لبعده عليه خلافا غيره والخاصة الجوفية
 التي يستوي الجواب والنصب فيها وهو مفعول بان متبداء وفيه والقيم ومحل الجواب والجوفية
 مفعول لكونه صفة للمفعول والاشواء في الضمير وهو مشترك في الضمير المصنوع والجوفية مفعول
 المفعولية والكافي فيه مفعول وكذا الكافي في ممرت بمسما لان التقدير جاوزت في الضمير
 في آت مفعول لفظا ترك في قوله مع ان الجار واخر فيه وكذا الجمع جوازهم ولو لم يجز
 كاعراب قوله وكذا الباء فان قيل لم فتح اللام في قوله مع انما حرف جر وهو اذا كانت
 حرف جر لا يكون مفتوحا قيل انما في الجواب تركت جرسا على ما اذا دخلت على غير يكون
 مفتوحا لانها لم يظن لها عمل وهذا الجواب ضعيف لانها تدخل على اللها المنيية وتكون في
 قوله المال بهذا فان قيل ان مستوى الجواب والنصب في المفعول ليس البناء فلما لا ينكر
 فيها شيء يبرده لا كلاما في المعربة والجواب عنه ان كلاما في مستوى الجواب والنصب
 مما غير نظر الى انه موعوب ومبني كذلك في المفاعيل ومن قيام المفعول والجار والجوفية
 فيه مفعول الجواز خبر لمتبداء مؤخر مقام المؤثر وهو منصوب على الطريقة النونية

مرفوعة لانها مبتدأ الجزر مقدم في فعلان والجاء والجو في مفعول
 محال لكونه صفة للنون وفي كملان ويفعلون وتعملون اعلان هذه
 الامثلة كمنه معربة وليس لها حركات والرسول علم انها معربة لان المعنى ان العرب
 قيل اتصال الفخار موجود بعد اتصال الالف منه من الاعراب فيها مانع وذلك الفخار
 لانها لو جئت كمن آخر الفعل علم وجه مخصوص في حين يزداد معنى يقوم مقام الحركة
 فهو مبتدأ اولي الجوز في تلك حركات المد واللين فكثرة دورها ولا يمكن زيادتها فيها
 مانع فان قيل كم لا يجوز ان يكون الضاير حرفا عرابا قيل ان هذه الضاير اسما في كل كلمة
 ما فيها فكيف يكون حرفا لغير الفعل فان قيل لا يجوز ان يكون النون حرفا عرابا
 قيل في جوابها بان اصلها ان ينها وبين الفعل جاز وهو ضاير الفاعلين ولكن ان النون
 تقبل الحركة والسكون فلو كانت حرفا عرابا لم تكن حركة الاعراب وسكنت في الوزن
 فانها ان النون علامة الرفع فان قيل لم جعل ثبوت النون علامة للرفع قيل ان الثبوت
 مقدم على السقوط والرفع مقدم على الخوف فاسباب يعطى المقدم سقط وهو
 فعل فاعله مستفاد راجع الى النون والفعل مفعول فاعله جملة فعلية مرفوعة المحل ككونه
 خبرا لغير خبر لان في الوزن والتصب فان قيل لم سقطت النون في الوزن والتصب قيل
 ان النون جعلت عوضا من الرفع والجرم بسقوط الحركات وكذلك سقطت الحركة في الوزن
 مقام ثم ان النون لم يعلل لان فعلها لم يفعلوا ولم تفعلوا ولم تفعلوا ولم تفعلوا
 في قوله ومن ذلك مرفوع المحل رتبة المبتدأ مؤخر وهو قوله مرفوع المحل واللين الجار
 في الجوز في قوله في فعل المفضل اللام مرفوع المحل رتبة المبتدأ مؤخر وهو قوله مرفوع المحل واللين
 ثبوت وقوله ساكنة في الرفع منسوب لان حال من الضمير المستوفى ثبت في قوله ومن ذلك

ثبوت

ان النون جعلت عوضا من الرفع والجرم بسقوط الحركات وكذلك سقطت الحركة في الوزن
 مقام ثم ان النون لم يعلل لان فعلها لم يفعلوا ولم تفعلوا ولم تفعلوا ولم تفعلوا

ويرى ولو زدت مثالين الاولين الاول والاولى والثالثة من الياء في قوله وتنبط في الجرم
 الحركة مرفوعة المحل ككونه خبرا لغير خبر لان مثال في الجرم لم يرم بسقوط الواو والياء
 وبجوز الواو والياء في الياء في الجرم من الاعراب لانها لا ينفصل بها قبلها مثال
 لان في قوله ومن ذلك مرفوع المحل رتبة المبتدأ مؤخر وهو قوله مرفوع المحل واللين الجار
 بان حال من فاعله ثبوت في الياء في قوله مرفوع المحل رتبة المبتدأ مؤخر وهو قوله مرفوع المحل واللين الجار
 في بعض النسخ مثلهما وحيث يكون الضمير راجعا الى الواو والياء في مثل الواو في قوله مرفوع المحل واللين الجار
 وهو منسوب بغير الحذف مثالين في الجاز والجار في قوله مرفوع المحل واللين الجار
 الالف متعلق بثبت من الحركة لانهم لو حركوها يخرج عن كونها الفاعل في الكلام وهو
 مرفوع بان مبتدأ قوله على حرفين وقوله معرب مرفوع بان خبر مبتدأ محذوف ويجوز
 ان يكون منصوبا على ان مفعول الفعل محذوف ويجوز ان يكون مجرورا بان مبتدأ خبرين
 وهو ان المعرب ما اختلفت افعاله باختلاف العواجل كما ذكرنا وقوله مرفوع المحل واللين الجار
 معرب وهو اي الجني مفعول صلتة مقدر وهو كان حركة وهو مرفوع بان اسم كان المحذوف
 والضمير راجع الى ما وسكونه وهو مفعول على حركة والجار والجار في قوله مرفوع المحل واللين الجار
 منصوب على اعلانه خبري كان المقدر وما فرغ من تقسيم اللام الى القسمين المذكورين في
 الاقسام المعرب فقال ثم المعرب على حرفين واعراب قوله مرفوع المحل واللين الجار
 اي المرفوع ما يدعى اسم بصيغة ان يدخل الجرم التنوين فاقبل فاعلم ان المنصوب
 مشتق من التنوين وهو صوت كحرفي القلم والباب والذكورة وغيرها فاعلم
 هذا خبر ان المنصوب صوت حتى ان الغالب يكون الرفع في الحقيقة هو التنوين
 لا صوت بل هو اللفظ كالقول هو مشتق من التنوين وهو التثنية في الجاز فاعلم هذا

في الجاز

في الاسماء

يكون الصفة عبارة عن الجواز والتنوين لانهما يزدا وتقلب الهم وقيل ان اللفظ
 ما خوذ من الصفة وهو اللفظ الخالص فالصفتان خلف من شبه الحرف وشبه الفعل وقيل
 من الانفراد وهو الرجوع واللفظان الموصوفان في نفسهما فمما جعل على الفعل منع
 من الفعل وقيل ان الصفة هي الموصوفة وهو مطلق على قوله منع وهو لا يغير المنفرد
 ما لا يرد على اللفظ مع التنوين الذي كلف لفظا ليعلم ان في اشتقاق اللفظ ما من ههنا الاول
 ان اشتقاقه ومنه ليس هو على صفة الالف لانه كان شريكا للتنوين في اختصاصه
 بالهم وساقية اياه في الاضافة بنو الالف في اللفظ وهو الصواب والذهب ان اشتقاقه من
 مفعول على صفة فحتم ان يكون من اركان الاعراب وغير المنفرد لما شابه الفعل من كونه
 الذي هو علم الممكن لفظا ومنه يفسر وجود الاعراب وهو يلو وانارة الحرف بالانحراف
 اصح بقوله مع التنوين وكان وهو فعل ماض من افعل الناقصة كمنه في راجع النفر
 المنفرد والجار والمؤدفة قوله في موضع الجزم منصوب بحال لانه حال من امر كان مفعولا
 وهو منصوب لانه خبر كان فان قيل لم قال المص وكان في موضع الجزم فاعلم ان قوله
 مع ان ذلك السبب احسن من ذلك الفتح لان الفتح من القاب البناء وكلاهما لا يوافق
 قيل ان للفتحة اشارات من جهة الاختصاص في غير المنفرد في مادة الجوز فاني عنده دليل ان
 الفتحة الجوزية بناء لانها على الجوز لا على الفتح وقال بعضهم هذا الجوز ليس هو لان جزم
 الاختصاص ضعيف لان الهم موصوف في حال الرفع والنصب لم يحدث في حاله بل هو في البناء
 لا يشير على المذهب الضعيف بل جاز الصبيح ما ذكره صاحب الفتوة وهو ولو قال وكان
 في موضع الجزم منصوبا لكان في قوله وكان في موضع الجزم مفعولا وهذا ممنوع اذ الفتح
 في الهم في قوله جزم ما جازيت به اللفظ على ما يدل عليه الفتحة في رايته المحذرة في اللفظ

فتحة مفعول

جنتي

اطلاق الصفة على الجوز لا يرد في الثانية من حيثها العلة واجبت في ذلك والفتحة في اللفظ
 بانها مبتدأة من الفرق وهو مشتق بالمانعة عنه وهو موصوف بانها خبر المفعول والمفعول
 له من الجمل من الاعراب لا يما جمل متباعدة فان قيل في ابن اخضر اللباب في شدة قيل
 ان النحويين نظروا في اللفظ الذي يصير بالهم فرعا فوجدوا سبعة افعال للتنوين وهو قوله
 التذكير لان كسب الهم موقفا بعد كونه متكرا والثاني الثاني وهو في التذكير ان يجيء
 في الامر العام مجردا عن الزيادة وبقي الحوت في صيغة واحدة معها يكون فرعا لما يجيء
 يكون في نهاية الثالث وزن الفعل وهو فرع لوزن الهم لان الفعل فرع الهم فيكون
 وزنه فرع لوزن الهم والرابع الصفة وهو فرع الموصوف لانه تابع له وما هو تابع فهو
 فرع والخامس المعدول وهو فرع المعدول عنه لانه فرع عن اللفظ وهو فرع عن عرب
 اللفظ ففرع اصل بالنسبة اليهم ولفظه غير فرع على الغنم والاسابع التكميل وهو فرع
 الافراد والاسامن الجمع افعه وهو فرع الواحد لكون حصوله موقفا على حصول الواحد
 والاسابع الالف السكون وفيه خلاف فقال بعضهم انما يمنع الصرف لانه في الثاني
 في قوله لم يجر لانه فرع لشيء وقال الكوفيون انه يمنع الصرف بالاضافة لا بالمشابهة وهو كقول
 قولنا غلاما زيد عليه المضارع ان لا يفتقر لثان لا الفتح التام في التام لان ثانيا
 زيد تامعا وفي عدم قبول لثان يكون الزايد الاول منهما الفاعل والصادر منهما في
 الوزن فان سكر امر متكرر كقوله في جزم وهو موصوف في اللفظ وهو مفعول في اللفظ مشتق
 فاعلم ان سببا والفعل مع فاعله جمل حلية جزم اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 في قوله من امر فرع المفعول به صفة لسيان ويجوز ان يكون حاله قوله او تكرر
 في صفة من مفعول على اجتماع مفعول وهو مفعول جزم اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

والعامل في الفعل الزايد واللفظ
 وهو مخير

على مثالها اي

جميع احوال وانما عيتم وهي جميع اقسام والانعام جميع نوع واما الواو في ابتداء ما هو صريح
كان وهو مفعول من افعال الالف فاعلم مستتر فيه راجع الى ما على مثال انا وواو اليهم
والجار والمجرور متعلقان وكان مع اسم مفعول للموصول وهو مع صلة مرفوع المحل على
انه مبتدأ وخبره محذوف عن الجموع وهو متعلق بكان والجار والمجرور في قوله عابدين
التي بيان الموصول هو فان وهو مرفوع بانه فاعل بعد فاعل كان صفة له اوله امرقا
وهي معطوفة على امرقا واسمها وهو مرفوع بانه مبتدأ ساكن وهو مرفوع
لان خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل على انها صفة ثالثة مثال الجموع
التي كان على مثال انا وواو بان يكون بعد الف هو فان كما جرد مثال الجموع التي كان مثال
انما عيتم بان كان بعد الف امرقا واسمها ساكن فو مصابيح فانها غير مشروطة بان لم يكرر
فيها المجهول فمشتبه بها ابها من حيث الوزن والامتناع من ايج حرة اخرى فان
كان المخطط محذوف كان الاسم مشروقا كصيا فله لان صار له نظيرة الاحاد وهو رافعية وكلمة
فان كان تارة الحرفين بعد الالف ياء وهو اعني بعد مفعول على الظرفية وعامله محذوف و
هو جهر والظرف مع متعلق مرفوع المحل على انه صفة ثان قوله صفة تارة جرد لا وفي
جواب الالف والالف في الجوه رقيقة متعلق بحدفت منصوب محلا بانه مفعول فيه بغير جار و
يجوز ان يكون حالا من مفعول حدفت ويجوز ان يكون تقديره حدفتها كالباء والرفع والجر
وقوله ونون اللام عزم المحل ككون معطوفا على جواه والشرط وانيتها وهذا الجمل محذوف
الى بالاعطية في النسب واعرابه كاعراب قوله في الرفع بغير تنوين والجار والمجرور فيه
يجوز ان يكون متعلقا بانثيت ويجوز ان يكون ظرف لغو ويجوز ان يكون متعلقا بكانا
وجوز ان يكون ظرفا من مفعول على الحالية من مفعول انثيت فان قيل لم تذكر التنوين

الرفع والجر

في النسب ونون اللام عزم المحل ككون في التنوين في النسب مفعول التوكيد المستوفى وانما تنوينه
في النسب والجر فقال قوم ان بابه حدفت فتقصير المثال عن امثلة الجموع فاعاد اليهم
وقال المحققون ان التنوين فيه عوض عن تنوين الحرف فان قيل من اتي عوض هذا
التنوين قلنا ان فيه خلافا وعند سيبويه هو عوض عن الياء وعند الزجاج هو عوض
من حركة الياء يستحق الحركه بالضم في الرفع وبالفتح في الجر فحدفت وعوض منها التنوين
مثال ما كان تارة الحرفين بعد الالف ياء نحو جاتني جوار ومررت بجوار فليت جوازي واخر
هذا الكلام ظاهر فاعلم فان قيل ما مفعول اعلم هنا قلنا مفعول حدفت تقديره فاعلم
المسئلة اعني مسئلة جواب فان قيل ما محذوف هذه الجملة الاثنا ثنية من الاعراب قلنا
لا محذوف من الاعراب لانها لا تتعلق بما قبلها قوله وستة حاله للمعرف معطوف على قوله
حالة التنكير وهو الاسم الابع العلم واعرابه كاعراب قوله وهي افعول مثاله غواير اجماع
فانها غير مشروطة في المعية والمجوع وان سميت بظلام او قد ندر جلام فيه لان الالف
التوكيد غير مؤثرة ومنه واعراب هذه الكلام ظاهر فان قيل لم يكن الجمع التكرير
تأثيره فيه الحرف قلنا ان الجمع التكرير كجاءهم في دخول التنوين ورفق التنوين و
الاضافة ولا يكون لها تأثيره منه الصق فان قيل ان الجاء افسحت بها امرة هل
يكون مفعولا ام لا قلنا لا لانها لا يكون غير مفعول للتنوين والثانية واما الواو
في عطف ما موصولة صلة قوله في آخره الف ونون مزيدتان والموصولة صلة
مفعول المحل على انه مفعول محذوف تقديره الشاة من تذكرت التي بمنح الحرف حاله
التعريف ما حصل في اخر الالف ونون مزيدتان والمبتدأ مع خبره جملة اسمية على
لها من الاعراب لانها معطوفة على الجملة المسانعة مثال الالف والنون المحذوف عن كنهان

وذكر ان من الملام

في سريان فانها لا تبصر ثلثا للعلم والالف والنون المزدوجين قاعدة وقد بينا ذلك
 في القسم الاول ان يكون فيها اصلا وان يكون زائدة واذا حكمت عليها بالاصالة لم يمنع من
 الضمة واذا حكمت بالزيادة منع من الضمة في ذلك حان ان اشتقته من
 حركة لا في حال لا في حال وان اشتقته من الحسن لم تصرف في فعله وكذلك ثمان ان افتد
 من التثنية تصف وان ثلث من تلك الستة المانعة في حال التعريف حاف ووزن الفعل
 مثال كاحمد ويزيد ويترك فانها غير منفردة في العلمية ووزن الفعل والنون في وزن
 الفعل انما يمنع اللام من الضمة فيكون سبب بشرطين احدهما عدم قبول التاء وكذلك
 التثنية لعلها يجر وان ثلث فان في تصرفها في العلم وانصرف في ذلك وان قلنا ان مثل
 ضلنا اذا سمع جلا هارون غير منفرد لم لا قلنا اذا سمع بجاية صيغة الفعل
 فانما في تصرفه فان كان ماضيا علم فعله في الحاضر وفيه التثنية لان هذا البناء وكثير
 في العلم والافعال فان قلنا ان ضرب من الاول تركب اذا سمع به جلا حار يكون
 غير منفرد لم لا قلنا ان مثل هذا الوزن انما يكون غير منفرد اذا سمع به لانه لم يأت في
 العلم هذا الاقل فان قيل ان قيل وبسبب ان اسمها جلا حار يكون غير منفرد لم لا
 قلنا انما يكونان منفردين لان بناء هذا الفعل لا يحسن او لا يحسن او لا يحسن
 فان سميت بجلا بفعل الامر في اول حرة وصارت تحت الضمة وقطعت الهاء فيكون
 مكتوبة ولم تهرف فتقول هذا ضرب وارابت احب ومررت باعرب وان كان هذا الفعل
 بناء التاء ينشأ الساكنة وسميت ولا ضمة فيه قلت التاء في الوقف حارة فخرية وجعلنا
 تاء في كذا في الوصل فخرية فدلنا وان كان من تلك الستة التي يمنع اللام من الضمة
 في حالة التعريف المعدول مثال كعم ووزن فانها غير منفردة في العلمية والعدل ان

في القسم الاول
 فان خذت العلم
 فخرية وكذلك تاء
 لن اخذت من التثنية
 صفة وان اخذت

سكن

في علمه ووزن الفعل في علمه والرفع بان جبر متبدا بحذف وتقدمه وجماعه علمه ووزن
 المعرفين وفي مجرورة بانها صفة عامر ورافد يكون منصوبه علمه انما علمها ووزن
 يكون الالف واللام زائده واعلم ان اسم الفاعل علمه ثم بعدل عن لفظه الى لفظه فرفع
 الهمزة للعدله والعلمية والخاص من تلك الستة التي لا يرفع في حال التعريف وان كانت لفظا
 مثال كسعاد ودينار فانها غير منفردة في العلمية والتثنية المنع والسادس من
 تلك الستة التاء اللذان جعلنا اسما واحدا مثالهما كعدى كرب بعلبك فانها غير منفردة
 في العلمية والضمير غير منفرد وقاعدة واعلم ان هذه التاء تستعمل في الرفع على ثلثة اوجه
 ان يكون معربة غير منفردة واضر اللام الاول منها يعني علم الفاعل لانه صار غير له وسط الكلمة
 والاعراب لا يكون في الوسط فان قلت لم ينع علم الفاعل قلنا شبه اللام التاء بناء التثنية
 فذلك ان التاء ينشأ في حكم المنفصل كما ان اللام التي في حكم المنفصل علم هذا هو
 مون كحرف موت معدوليت حفر موت فيفتح الراء بكل حال فيرفع التاء في الرفع وتقفها
 في الرفع والنصب والرفع الثانية ان ترفع اللام وتقف في الاول الساكن فتقول هذا حفر موت
 ورايت حفر موت ومررت بحفر موت ويضم الراء في الرفع وتقفها في النصب ويكرها
 في الرفع واللام التي في جوه بكل حال في الرفع الثالثة ان تيسرهما جميعا على الفاعل فيكون الراء
 والتاء مفتوحين بكل حال فان قلت ما وجه بناء الجزء الساكن قلت لتنفذ معنى الواو
 كحسة غنة وقس بعلبك علم حفر موت في كل حال واما معدى كرب فياء ساكنة بكل
 حال اعربت او نبت فان قلت وكان العلم ان يفتح الراء في حفر موت قلنا ان اللام حال
 في التثنية كان للمركب علم الراء بعد الكسرة فتقف وكذا هو مرفوع بان يفتح الراء وهو مرفوع
 لا يرفع في هذه الجملة صلة للموصول والموصول مع صلة مجرورة والحرف لا يضاف الى كل الراء

من وزن علمه ووزن
 يجعل اسم الفاعل
 في القسم الاول
 فان خذت العلم
 فخرية وكذلك تاء
 لن اخذت من التثنية
 صفة وان اخذت

كما فتح

في المعرفة والطار والو في يجوز ان يكون متعلقا بالمتصرف ويجوز ان يكون بكان متصرف
 المحل على ان حال من الموصوفين في فعله فاعلم مستتر فيه راجع الى كذا والفعل
 فاعلم جملته مستانعة في النكرة واعراب كاعراب قوله في المعرفة الاخر ان سميت رجلا
 وهذا المشتبه من قول ينفرد في النكرة فان قيل ما بولان سميت فيه قلنا جوابه مخروق
 تقديره ان سميت به رجلا فان يكون غير متصرف في النكرة ايضا هذا عند سيبويه وانما عند
 الاخفش فان متصرف في النكرة وجهها ظاهر وكذا الجار والجار في مع متعلقه المخروق
 مرفوع المحل على ان خبر مقدم للمبتدأ الجار والموصول مع صلة في قوله ما فيه الف التانيث
 والمبتدأ مع خبره جملته اسمية لا عمل لها من الدواب لانها لا تعلق باقبلها مقصورة وهي مقصورة
 بانها خبر لان الخبر او معدودة وهي معطوفة على مقصورة وفعلان وهو مرفوع بانه محط
 على فعلان المحل الموصول الذي وهو مرفوع المحل بانه صفة فعلان مؤنثه في اعرابها مقدم
 والجموع وهو معطوف على فعلان الاصح وهو مرفوع تقديره ان صفة الجموع وان في وهو
 مرفوع بانه مبتدأ الساكن وهو مرفوع بانه صفة الثلاثة الوسط وهو مرفوع بانه فاعلم
 للسكن فان قيل صلحوا اضافة الساكن الى الوسط ام لا قلنا لا يجوز ذلك لان الالف الفاعل
 لا يجوز الايضاح الفاعل حال فلا يقال جاز في ضارب زيد عرا وان اسم الفاعل صفة للمفعول
 والصفة لا يضاف الى الموصوف اذا كانت مما ياء في المعنى والنسب لا يضاف الى المتصرف قوله
 يجوز فيه الضم وتركه اي ترك الضم مرفوع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والالف
 وهو مخوف مع خبره جملته اسمية لا عمل لها من الاعراب لانها جملته مستانعة مثال خلق
 صنفه وعد ونوع ولوط اما جواز ترك الضم فلو جاز السبب فابوة وقيل
 ان اسماء الانبياء والملائكة كلها لا ينفرد الله تعالى في الشارة في قوله فاسموا حانج وهو

هذا خبر مقدم للمبتدأ الجار والموصول مع صلة في قوله ما فيه الف التانيث والمبتدأ مع خبره جملته اسمية لا عمل لها من الدواب لانها لا تعلق باقبلها مقصورة وهي مقصورة بانها خبر لان الخبر او معدودة وهي معطوفة على مقصورة وفعلان وهو مرفوع بانه محط على فعلان المحل الموصول الذي وهو مرفوع المحل بانه صفة فعلان مؤنثه في اعرابها مقدم والجموع وهو معطوف على فعلان الاصح وهو مرفوع تقديره ان صفة الجموع وان في وهو مرفوع بانه مبتدأ الساكن وهو مرفوع بانه صفة الثلاثة الوسط وهو مرفوع بانه فاعلم للسكن فان قيل صلحوا اضافة الساكن الى الوسط ام لا قلنا لا يجوز ذلك لان الالف الفاعل لا يجوز الايضاح الفاعل حال فلا يقال جاز في ضارب زيد عرا وان اسم الفاعل صفة للمفعول والصفة لا يضاف الى الموصوف اذا كانت مما ياء في المعنى والنسب لا يضاف الى المتصرف قوله يجوز فيه الضم وتركه اي ترك الضم مرفوع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والالف وهو مخوف مع خبره جملته اسمية لا عمل لها من الاعراب لانها جملته مستانعة مثال خلق صنفه وعد ونوع ولوط اما جواز ترك الضم فلو جاز السبب فابوة وقيل ان اسماء الانبياء والملائكة كلها لا ينفرد الله تعالى في الشارة في قوله فاسموا حانج وهو

فاما جواز المرفوع فلما دونه
 سكنوا الاوسط احد اليعين

وهو مرفوع ولوط ونحوه وصالح وعبد وما فيه سبب الثالث والموصول مع صلة مرفوع المحل على
 ان مبتدأ اسما وجوز اعرابها ظاهر لم ينفرد وهذه الجمل مرفوعة المحل على ان خبر
 المبتدأ وهو ما بينت وهو منصوب على انه مفعول مطلق وقطع عذري وهو يشيخ
 قطع فانه في الاصل مبتدأ فادخلوا الف واللام عليه وسخط التنوين فصار التثنية
 فان قيل لم ينفرد بقطع لانه مع ان خبره مرفوع فقلنا ان قطع الالف
 فيه تخالف للمعنى ولكه مستعمل عند النحويين وقال بعضهم ان سيبويه حكمه في كذا بان
 اللام فيه لانه ولو لم ينفرد بقطع خبره كذا في شرح الباري وقال بعضهم ان التثنية من لنت
 تالبت لبت فاذا قصصوا ان يعرفوا وجوزوا اوله اللام وادوا عليه الا ان حركوا
 التاء بحركة اللام ثم ادعوا التاء واستعملوا التنوين في الوسط العلوية فقلنا ان
 فكان التثنية وهو ينفرد بكذا في شرح السهيل لما كس فان قلت جاز ان يقال تكون الوسط
 العلوية فاذا الت العلوية زال اعتبار التانيث واعتبار الجموع ايضا لانها مشروعة بالعلوية
 قلنا ان سكنوا الاوسط انما زيد على العلوية لفظا تاثير العلوية في منع الضم لا وجود العلوية
 والتاثير تاثير العلوية الجموع والتاثير وجود العلوية لانها معتبرة في منع الضم فيكون
 الاوسط ناء في العلوية في منع الضم لا وجود العلوية في منع الضم فيكون وجود العلوية في منع الضم
 كذا في شرح الكفا وكذا الثلاثة المحرك الاوسط فوسق اسم مرة لم ينفرد التثنية وان لم ينفرد
 فيه الاعراب والغاية في قوله فان حكمه للتثنية لان حكمه حكم الارباع كساد وزين لثمن
 حركة الاوسط منزلة للمعنى الرابع فان قلت ان سميت رجلا نحو سعاد وزين فيل
 يكونان غير متصرفين اما قلنا ان اذا سميت رجلا سعاد وزين رجلا لا يكونان متصرفين بل
 غير متصرفين فان قيل ان اسميت المحرك في قوله فقلنا ان التانيث فكيف منع من الضم

هذا خبر مقدم للمبتدأ الجار والموصول مع صلة في قوله ما فيه الف التانيث والمبتدأ مع خبره جملته اسمية لا عمل لها من الدواب لانها لا تعلق باقبلها مقصورة وهي مقصورة بانها خبر لان الخبر او معدودة وهي معطوفة على مقصورة وفعلان وهو مرفوع بانه محط على فعلان المحل الموصول الذي وهو مرفوع المحل بانه صفة فعلان مؤنثه في اعرابها مقدم والجموع وهو معطوف على فعلان الاصح وهو مرفوع تقديره ان صفة الجموع وان في وهو مرفوع بانه مبتدأ الساكن وهو مرفوع بانه صفة الثلاثة الوسط وهو مرفوع بانه فاعلم للسكن فان قيل صلحوا اضافة الساكن الى الوسط ام لا قلنا لا يجوز ذلك لان الالف الفاعل لا يجوز الايضاح الفاعل حال فلا يقال جاز في ضارب زيد عرا وان اسم الفاعل صفة للمفعول والصفة لا يضاف الى الموصوف اذا كانت مما ياء في المعنى والنسب لا يضاف الى المتصرف قوله يجوز فيه الضم وتركه اي ترك الضم مرفوع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والالف وهو مخوف مع خبره جملته اسمية لا عمل لها من الاعراب لانها جملته مستانعة مثال خلق صنفه وعد ونوع ولوط اما جواز ترك الضم فلو جاز السبب فابوة وقيل ان اسماء الانبياء والملائكة كلها لا ينفرد الله تعالى في الشارة في قوله فاسموا حانج وهو

فيلزم ان يرد بالتأنيدي باب الصف الثاني للمفرد لو كان كذلك لصرحت طه
اسم رجب وانما يدعى بالثاني من الالف واللام لان الالف واللام
اسم الموصوف كسما وان كان يجرى على العلامة فان قيل يلزم على هذا ان يسمي
مؤنثا ساكن الاوسط كانت او غير كذا ان يكون غير منفرد قلنا لا يلزم ذلك لان
اضاف من المؤنث والثلاثه الى كى اضعف من الرابع وان شئت فقل في الالف واللام وهو
الصف وانفد البتة بخلاف الرابع لا يقل لفظا بل هو الذي يرد على الثلاث فصار كالتد
فيه ثمة الثاني فاعلم انما سمي مؤنثا لان كان حكمه حكم سمي المؤنث مؤنثا
وذلك كالمرة سمي مؤنثا لان كان حكمه حكم سمي المؤنث مؤنثا
البتة فو قتل من اصول النحويين والاول وفيه ابتداء في مفعول بانه مبتدأ
وهو مفعول لا ضمة في الالف واللام فلفظ مستتر من بيان وهو مفعول بانه فاعل الطرف
الطرف مع فاعل جملة فلفظ مفعول في الالف واللام فلفظ مستتر من بيان وهو مفعول
اسم الالف واللام لانها مشتقة من الالف واللام وهو مفعول بانه مبتدأ في مفعول
تقديره الاول الالف واللام فان قيل هل يجوز ان يكون قوله الالف واللام بدل من مفعول
ام لا قلنا لا يجوز ذلك لان فيه ما يمنع من الالف واللام على من لا يربى مع جميع الصف مع
منصوب على الظرفية وعامله مفعول وهو مفعول الطرف مع عامله مفعول الطرف على ان مفعول
منه بيان قبل عامل الالف واللام كونه مفعول الطرف والالف واللام مفعول لغيره
مفعول لا مفعول لغيره مفعول في جازم واجازم والالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره
مفعول بانه مبتدأ البناء وهو مفعول على ان مفعول الطرف والالف واللام مفعول لغيره
مع متعلقه مفعول على ان مفعول الطرف والالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره

الالف واللام مفعول على ان مفعول الطرف والالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره
لا يربى مع مفعول الطرف والالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره
الالف واللام مفعول على ان مفعول الطرف والالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره
نقول لان اذا جعل الالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره
وهو بانه مفعول على ان مفعول الطرف والالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره
لانها وقعت جوابا لشرط غير جازم وهو اذا والعامل فيه هو فان القول ما قاله جازم
والالف واللام مفعول على ان مفعول الطرف والالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره
اوه منصوب على ان مفعول القول وكذا في الالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره
مثال نحو بالالف واللام وبالف واللام وبالف واللام وبالف واللام وبالف واللام
على الالف واللام التي كانت مفعول لغيره مفعول لغيره
انك وكذا هو مفعول بانه مبتدأ مفعول لغيره مفعول لغيره
كل الى ان هو منصوب على ان مفعول لغيره مفعول لغيره
الالف واللام مفعول على ان مفعول الطرف والالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره
مفعول على ان مفعول الطرف والالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره
جملة فعلية مفعول على ان مفعول الطرف والالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره
لا يكون لان الالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره
الالف واللام مفعول على ان مفعول الطرف والالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره
الالف واللام مفعول على ان مفعول الطرف والالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره
جوابا لغيره مفعول على ان مفعول الطرف والالف واللام مفعول لغيره مفعول لغيره

اذ سلطان على شئ واحد وهو لا يلزم ذلك لان الجواب مقدم على اذ رتبة لان ما علم
تقدير الكلام وظهر ما لا ينصرف اليه وقت اضافته او دخول الالف واللام بالكسر الجواب
فيه منعلا بالجر فان قيل لم يصح ما كسر لم يكتف بقوله لولا قلنا لرفع التوجه لانها
لا ينصرف يكون في موضع لولا مفتوحا واما اذا دخل الالف واللام او اضيف لا يكون في موضع
الجر مفتوحا بل بعد الكسر فان قيل لم قال المصنف لم يقل انصرف قلنا انما قال لولا انصرف
اشارة الى الاختلاف لان انصرفه فخلق واخره متفعا ولهذا قال الجواب لم يقل انصرف
تقول عند دخول الالف واللام عليه مرت بالجر والفاء وعند الاضافة مرت بجر ومما انا
ولذلك اقدم مثال الاضافة على مثال ما دخل على الالف واللام لان اخرى نظر الالف
والنشر مرتب فاعده وهو ان جميع اسماء القبايل والاشياء البهوان ان قصرت به مترك
قصرت به مؤنث لتبعية اوم اراض او تفتح لم ينصرف ولا قصرت به مترك كارج بلد
لانصرفه ولا خرج عن حيث المجرى بشرح في الجية فقال والجميع قربان اهدى الاثم والسا عاين
والا بعد الشروع من تمهيد قلعة نفوس على البناء وعلى سبيلها ان يكون البناء
عاملا والاسماء فهو واحدة وهو اسم بالوحي ووجه الشبهة تعدد فتاوة يشبه في
التقصان كشبه الذي بالوفا وانه لا يفيد الا بصلته ونارة يشبه نفوس معناه كاي وكيف
فانها متفق معنى حرف الاستفهام ونارة يشبه من جهة وقوة موقفة الجية كالنار والفرق
المعززة وكهف ونزل فانها وقفا موقف اكشف وانزل فالانتم وهو مرفوع بانه مبتدأ
ما هو موصوف نفوس وفعل وفاعله مستتر فيه راجع الى ما وهو مع فاعله صلة للموصوف
واللوصوف مع صلة مرفوع المجرى اذ هو المنفرد ويجوز ان يكون موصوفا في يكون مجرورا
مفعول المجرى كونه مفعولا واما في تقدير كونه مفعولا فلا يكون المجرى في قوله هو مفعول تقدير

انك

هو مفعول تقدير كايين فاعنه وفي كايه او جندة ما عينيا على الحركة فليكن ان
البناء رتبة على ثلثة بنينا على البناء اذ كان الاصل في الاسماء للاعراب فالنقد والمنة
لا بد من علم وعلى التوكيد اذ كان الاصل في البناء السكون وعلى تحقيق الحركة
بالفتح او غيره وان كان مبنيا على السكون سالت عن علم البناء فقط فمجرد ذلك
فان قلت لم يثبت قلنا لانها تضمنت معنى حرة الاستفهام فان قيل لم يثبت علم الزبط
قلنا لانها تضمنت معنى ان الشبهة فان قيل لم يثبت علم الحركة قلنا ان لو ثبت علم السكون
لا تفتى في البناء قبلها وذلك مستبعد فان قيل لم يثبت علم الفتح قلنا ان الفتح والكرم
مع الياء والفتح معا حقيقة فمضى فانه متضمن بحرف الاستفهام او حرف الشبهة ايضا لا كذا
اذا قلت مع الشبهة كذا قلت اليوم لم بعد او بعد عند واذا قلت مع جرح اخرج
فمضى ان جرح اليوم لغير اليوم وان جرح عند اخرج عند اخرج ذلك وكيف فانه متضمن
مع الاستفهام فقط لان معنى قولك كيف زيد اصح من سقيم فان قيل لا بد من علم الاسماء
على كيف كيف يكون لما قلنا لان عدم دخول علام الله عليه السلام في قوله علم كيف يشهد
لما جرح فانظر الى كيف ما يقتضيه فذلك علم كيف وجها من علام الله وقيل ان جرح
عنه بوجاهة وهو انما جرح عن الله واذا قلت كيف زيد فاجوب اصح من سقيم لوقوله ذلك
لشيء لا يجرب عنه الاعتناء وقيل علم كونه الله فاقول مع الله ولو كان حرفا لما افادة مع الله
والجواب مع الله لا يفيد عنه البناء فان قيل لم لا يجوز ان يكون كيف فعلا لك وهو هو
في الوزن قلنا لا يجوز ذلك لان الفعل يليها فاصل فكذلك كيف صفت والفعل لا يلي
الفعل فكذلك فان قيل فما الجمل في وضع العلم موضع الحرف قبل للاقتصار بالعموم
السواء كذا كان ايسر سؤال عن عموم الامة بحيث يلزم للسؤال ان حيث المطلوب

20

وهذه الحجة لا تحصل من الهمزة الاولى انك لا اظن ان هذه الدلالة لا تقول ان
في المسجدة فتقول لا ايضا اكثر من تلك المسئلة ولم يلزم اجابتك بما ذكره جلالا قوله
ابن زيد فانه سوان واصريه في الجواب يمكن ويذكر وهكذا كيف الا انها سوان على عموم
الاصول والواجب والموصول مع صلته فوقع الخطر على انه معطوف على الموصول المحتم
تقدير او المبنى للفظه مكتوب ويجوز ان يكون ما هنا موصولا ايضا كالذي والحق وهو
فذلك مشبه بالموصول لان هذا الافتقار الى التعريف كما ان الخلف مقتضى العجز وهو المستعمل
كذلك الموصولات مقتضى العجز وهو صلة فان قيل ان التعريف الذي والحق وهو
يجب ان يكون بالالف واللام وبالصلة فان كان بالالف واللام والحق واللام
قلنا ان تعريف الذي والحق بالصلة لان التعريف فيه يذكر الصفات والصفة كالصلة
والوصل على ذلك ان تعريف من وما بالصلة اذ ليس فيها الف واللام كذكر الالف واللام والحق
يهدت الالف واللام غسيخا للفظ فان قيل ان الذي يجب ان يكون الزيد كونهما ثابت
الذي قلنا لا نسلم ان الذي ثابت الذي على الصيغ بل من صفة وقعت علما المؤنث فان قيل
ان لام التعريف يكتب مع ما ادغم فيه حرفا سواء كان المدغم فيه لازما او غير لازم
للاصل يكون اللام من بكلمة والذي ادغم من كلمة اخرى وله في الذي والذين والحق
يكتب بلام واحدة مع انها تذكر قلنا ان اللام فيها لا ينفصل فصا كالزائد فان قيل لم
يكتب في الذين في التثنية بلامين قلنا فحقا بينهما وبين جمع نحو الذين فان قيل
لم لم يكتب قلنا ان الجمع او بالتحقيق فان قيل المحذوف اي لا يثنى قلنا ان المحذوف هو
اول اللام الاصل التعريف لان حرفا التعريف على بعض حذفه على المعقوفه وذكرنا قبل
في شرح الشافية والمبنى العاقل محذوف بالافتراء في قسمتها لهدرها الصفا اياها لانهم

المتكلم مثله في قوله علامه فان مبنى بناء وما عارضنا اذ الخلام قيل ايضا في البناء المتكلم
كل معربا وعند اضافته اليها صار مبنى القدره وسط الكلمة والساكن المبنى
العارض الحادى المحذور المحذور نحو يا غلامى يا زيد فان مبنى بناء عارض لمثابه كاف
للفظ من حيث الافراد والتعريف فان قيل لم يبن الحادى على الحركة قلنا قلنا اقم
الحركة اليه عارضة اذ الاصل في البناء اسكون البناء العارض فان قيل لم يبن على الهم
قلنا ليكون حركة البناءية مخالفة لحركة الاعرابية وهو الغنى والكسرة نحو يا عبدة وبالله
والثالث من البناء العارض الحركة المحذورة مع لانع الجنس اثنائه ذكر لفظه معنى لولا
اذ قولنا لا رجلة الرابع بنى على سؤال اسأل فقال مصر من جمل في الدار فندى من مصر
التكرار واعنا داعي العلم فان قيل لم يبن على الحركة قلنا وجوابه قد مر فان قيل لم يبن على
الغنى قلنا فلم يبن على لان عدم السحب كونهما مع لاء على ان ولا فرق بين الغنى والنصب
من جهة اللفظ والرابع من المبنى العارض الحركة مثاله فوقعه عشرا فان قيل فلم يبن فيه
الاول منه قلنا لكونه بمنزلة الجزء الاول من الكلمة الواحدة فان قيل لم يبن فيه جزء الساكن
منه قلنا اثنائه جزء الساكن لكونه حقيقا للواو اولان اصله قد ذكره عشرة وعشرون
فندى عن اثنائه للتخفيف فان قيل لم يبن فيه جزء ان معا على الغنى قلنا اثنائه الجزء الاول على
لان الجزء الساكن مثابه بناء التانيث من حيث الزيادة فكما ان سا قبل التانيث
يكون مفتوحا ابدا كذلك يكون المشابهة بها حال الجزء الساكن فالتسنية والخامس من المبنى
العارض حاضر فاقول اسم حذف منه الحذف اليه فان على الحركة قلنا لما مر فان قيل لم يبن على
الهم قلنا فليجرب المحذور باقوى الحركات وهو الهم وقوله ومرفوع علامه بان مبنى في قوله
قوله قبل وبعد وفوق وتحت ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها لا تعلق لها بفعلها او لا

وهو خبر مقدم للبنداء المؤخر وهو قوله وباقي الجملان الست امام وسار ويجوز ان
عند عدم حذف المضاق اليه جئت من قبل زيد بالجر وهذه الجملة منصوبة بالجار
ان مفعول الفعل وهو ما علم فيه جملة فعلية لا عمل لها من الاعراب لانها مستأنفة
تتركز وهو فاعل فاعله مستتر فيه وهو انت ومفعول قوله الاضافة العمل به في الجملة
من الاعراب لانها معطوفة على جملة تقول وتوحيها اي تلك الاضافة واعراب كاعراب
تتركز فتكون اذ اصدق المضاق اليه جئت من قبل بالضم وهو فعل مجزوم والقيام
مقام فاعله قوله هو اي قبل وبعد وفوق وحت وباقي الجملان الست غايات
هي مجزومة بانها مفعول ليس نصب جميع الموقوت باللف والناء عمل على الكلام في مصر
الكتاب ولا عمل لهذه الجملة من الاعراب والسمية بالغايات علم من ان غاية المضاق
اي تمام المضاق بالمضاق اليه قوله فلما منصوب محلا لانه مفعول في فعل مؤخر وهو
جوابه قوله انقطع اي المضاق اليه وهذه الجملة الفعلية مجزومة بالجر لضافته لما اليها
عن من اي قبل وبعد وحت وباقي الجملان الست من قبل وبعد وفوق وحت و
باقي الجملان حدودا ومن منصوبة لانها خبر من ينتهي الكلام عندها اي عند تلك الحدود
وهذه الجملة منصوبة المحل لكونها صفة حدودا وما فرغ من البناء اللازم والعاوض
من اللام المنزع في البناء اللازم والعاوض من الافعال فحال البناء اللازم من الافعال
الماضي والامر بغير اللام والامر بغير اللام عن الامر باللام فانه معرب مجزوم بالاجماع
والبناء العارض من الافعال المضارع اذ هو موقوف وعامله العارض لانه اذا
لم يكن لها جواب فيما بعدها علم في ما قبلها الفصل بان المضارع من جملة ما لا غاية
كانت او مخاطبة وهذه الجملة مجزومة بالجر لضافته الىها واذا انفصل نون التاكيد

كانت او مشددة قوله نحو فاعلى بالياء والناء مثال المضارع الذي اتصل به لانه في قوله
النساء غاية كانت او مخاطبة وقد علم من فعل بالشدية والتحقيق مثال المضارع الذي
انفصل نون التاكيد مطلقا وانما كان بناءه عند انفصاله عارضا لانه معرب معينا
بسبب مشابهة قد زمان قبل لم ينع عند اتصال نون جماء الفاء وقتنا لان يجب
يكون ما قبله بيانا للجزئية بما انفصل عنه فنعذر الاعراب لا يمنع في وسط الكلام فان قبل
لم لا يجوز ان يكون الاعراب مقدر والجواب التقدير انما يكون في المعربات والاصل
في الافعال البناء فان قبل لم ينع المضارع عند انفصال نون التاكيد مطلقا قلنا
لان النجبة نحو بعلبك التركيب فانه قلنا لم ينع علم الفتح قلت للنجبة كما بينا هي علم الفتح للنجبة
واما اللوق وهي مرفوعة بانها مبتدأ الناء في قوله فلا يكون جوابا ما بينا ما هو
مرفوع بانه اسم وفعله قوله الا لا اذا انصرف لانه صيغة الشان لا تحفظ لها اي الحرف من
الاعراب ومنها جملة مرفوعة المحل على انها خبر ان ومن مع خبره مجزوم باللام والجار
والجزم متعلقا بهذا يكون منصوب محلا بانه مفعول لا يخرج له واعلم ان هذه الكلمات
في الكلام كانه في قوله ويسع غايته من الكلام والجار والجزم فيه مرفوع علم ان خبر
مقدم للبنداء المؤخر وهو الموقول مع صلة في قوله ما بعد مبتدأ والمبتدأ مرفوع
مرفوع بانه خبر ان ومن مع خبره مرفوع من مفعول اعلم وسيد فيه وهو صيغة المذكر
ون الاول مثلك كناية الله الخ لانه هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمضاق في اللام فانها بعد فيها والفعل المضارع في الفعل لانه موقوف على قوله
كناية الله الخ وانما هي من تلك الكلمات التي لا يعمل فيها والكلام فيه كالكلام الذي قبله من جهة
العلومية والجمولية والاعراب مثال هذه كاطون السامية في اللام والافعال مثال

الجمل في كنه وعين وقوله الفعل المفعول به لان مفعول عما قوله كاد وفي العاقل
 والامر غير اللام والاعراب والالهام المتضمنة بغير ان في الالهام قوله غير الالهام المتضمنة بغير
 الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 اياها تارة في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 قيل يلزم الدورج فلما لا يلزم ذلك من ثلثة اوجها وان الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 ولما تالاهم فيه عن الموقوف وكان عاملا بطريق النسيان ومما ذكر في طريق الاضافة
 والثاني ان العمل بما يتعلق فاحدها جعل النصب والاخر الجزم والثالث ان الجزم عدم التكميل
 والعدم في غاية الضعف فلا يغيره وقد قيل ان قوله غير الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 نفقها وبما يجره وكل هذا الضعف ضعيف لانه غير متعلق بالمقام ومنها ما لا يعمل ولا يعمل في
 وهذه الجملة مرفوعة على ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 والمفرد ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 والعام في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 اوجبه هو فعل فاعله مستتر فيه راجع الى ما هو موصوفه مرفوع على ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 وهو مع خبره على ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 قوله كون ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 والجار والمجرور مع متعلقه المندرج في الجمل على ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 محله ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير

اي العامل المفعول به ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 وقوله وهو مرفوع على ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 على ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 بان مبتدأ ما وهو موصول كان كذا وهو مع اسم و خبره جملته صلة الموصول مع
 صلة خبره والجار والمجرور على ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 يكونان غلاما زيد ما وهو ظرف والعامر جوابا لبيت في الاول في الثاني وهذه الجملة مرفوعة
 الجمل الاضافة لما اليه وعرفت علتها في قوله وفي هذه الجملة مرفوعة الجمل بالقطعة وقوله
 قست عليه فارعد وثوب بكر جواب لما قال السامعي فلو ان تقاربه هذه يعمل كذا وهذا العمل
 كذا ليس كذا ان يتجاوز ولما جاء هذا الكلام ظاهر مثله كقولنا ان القاري في لفظه ان
 تنصب واما المعنوي فذكره في موضعه وهو جوار لقوله ان ان الله يدرك المعنوي في
 موضعه الثاني في العوازل اللطيفة قد مننا القليلة لا طرادها ولا محل لهذه
 الجملة من الاعراب لانها مبتدأ في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 وهذه الجملة منصوبة على ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 والجار والمجرور متعلق بقدرنا منصوب على ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 جملة القليلة بسببه ولا محل في الجملة من الاعراب ايضا الاول الفعل على الاطلاق
 متقدما كان اولها ما والتماس اسم الفاعل والثالث اسم المفعول والرابع الصفة المنفية والكان
 المنفرد والاسم المضاف والسابع اسم التام اما الفعل وهو مرفوع بان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 كان يجر الرفع والسبب في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير ان في الالهام المتضمنة بغير
 للرفع فقام ولا محل لهذه الجملة من الاعراب ايضا لانها لا تعلق بما قبلها لان العمل

اي على

رجع اليها واحدا ان مع اسم وجره مجوزا للحمل باللام والجار والجر متعلقان بالعام منصوب
 محلا عام ان معقول غير مجوز اذا او هو محذوف والعامل فيه برفع اليها اي ان معقول لا يجوز
 وهذه الجملة مجوزة للحمل لاضافة اذا اليها امتثال حال كون ذلك مقدما عليه اعلم ذلك
 الولد وهذه الجملة مجوزة للحمل لاضافة اذا اليها امتثال حال كون ذلك مقدما عليه اعلم ذلك
 مجوزة للحمل لاضافة نحو اليها فان قيل لم قال المحذوف لم يقبل اذ هو قائل ليس هذا شيئا
 بقدر مقدما عليه لانه عن المبتدأ فهو زيد فرب فان قدم احد اليه زيد وهو ليس بقائل
 بل مبتدأ فان لم يكن القائل مظهر او هو منصوب اليه فرب كان فرب هو مرفوع لا خبر
 مبتدأ محذوف وتقدم فهو مفعول فان قيل لم دخل الفاء ههنا قلنا يجوز لانها جواب جملة
 هيية بدخل القائل لانا يارب وهو يابن خبر مبتدأ محذوف تقديره اما القائل فزيد
 كالنساء الكاف في جمع المذكر مرفوع الخبر يابن خبر مبتدأ محذوف تقديره مثلها مثل الفاء
 في قلت وهو مجوز للحمل والجار والجر متعلقان بالجزوف وهو مخرج متعلق بحرف ورجل
 على ان فعله ان تقديره كالنساء الكاف في فعلت ويجوز ان يكون مرفوع الخبر يابن
 خبر مبتدأ محذوف تقديره ومن كانت في فعلت ويجوز ان يكون حال من التاء بعد
 كائنا في فعلت او مستكر وهو معطوف على بلين كان مفعول في فعلت واعلم ان هذا الكلام
 ظاهر فان قلت ان العامل في الفاعل هو الفعل اليه ولست الفاعل ان الكلام معني بلين ان
 فاعل الفاعل معني لا القائل وان العامل لفعل لا معنوي قلنا لا سلم ان العامل في
 الفاعل هو المبتدأ بل وقع الفاعل بالفعل المستند اليه وهو لفعل لا معنوي فان لم يكن
 المفعول للفاعل دون قبل البنية قلنا عليه ثلثة او جواهرها ان الفاعل او لان المفعول
 اليه المفعول المستند اليه المستند اليه واللام من الواو والواو من التثنية وجعل

بركات موقوت

الا واللام من تاسب والثاني ان الفاعل هو المفعول اذا كان العامل فيه لفظا وهو مبتدأ
 بجملة والمبتدأ والجملة مفعول عليه والضم المفعول لكان في فعل الاقوى للاقوى ان الفاعل
 اقل من المفعول او كذا فعل فاعل واحد والفاعل كثيرة والضم المفعول من الفعل قلنا
 اضطر اذا الى العرف جعلوا لا نقل للاقل والاخذ للكثر وتعدى لان قيل لم لا يجوز ان
 يكون للفعل فاعلان كما يكون للفعل الواحد مفعلا عيلا قلنا ان نسبة الفعل اليه
 على وجه الاستعداد وهو يختلف ليس كذلك ان نسبة الفعل الى الفاعل واحد وان كان
 بقوله برفع هما واحد فان قيل ما تقول بقولهم كلوز البراغيت وفيه فاعلان للفعل
 الواحد مفعول الفاعل والاخر المظهر قلنا ان فيه ثلثة او جواهرها ان الواو حرف بدل على
 الجميع ولست بفاعل وانما انهم جعلوها لهما مفعولا او بدلا للبراغيت عنها والثلث
 انهم جعلوا البراغيت مبتدأ مؤخر والمفعول خبرا مقدما فان قيل ما تقول بقولنا
 ولهم سواد النوى الذين ظلموا قلنا ان فيه خمسة اوجه لهما ان الواو حرف بدل على
 الجميع والذين ظلموا فاعل ذلك ان الذين يدل من الواو والثالث ان الكلام تام
 عند قوله النوى والذين ظلموا مبتدأ ومفعول هذا في تقرير هذا الخبر محذوف و
 الرابع ان يكون الذين في موضع نصب علم اخبار عنه والخامس ان يكون في موضع
 جرمه للناس في قوله مع اقرب الناس فان قيل لم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل
 قلنا ان الفاعل كجزء من اجزاء الفعل فيمتنع ان يتقدم ما هو في حكم الجزء من الفعل
 على الفعل فان قيل ان زيد لا فاعلك ما زيد كيف يكون فاعلا ولم يدر منه الفعل بل هو
 مفعول لان الموصلة وفون حيوة وكذا كذا قام زيد لم يقيم زيد لم يهدها
 الفعل قلنا ان الفاعل عنده النوى وبين واللام الذي المستند الفعل قبل اليه سواء وجد منه

بركات موقوت

من حيث ان كل شئ من شئ و فرقا بين المشتبهين و يقال مانه و غيره و هو مع
 قولهم التميز يحصل بغير الاجناس بعضها من بعض و قولهم في الاسم التميز في
 مجاز و هو من باب وضع المصدر موضع اسم الفاعل وهو جائز كالطبع و النجم مع
 الطالع و الناجم و اعلم ان التميز في الاصل يخرج حذف اصد اليمين فصاعدا و انما
 كان التميز من المنصوبين الخاصة ببعض الافعال لانه الى التميز انما يكون انما يكون
 الا انهم اي لا يجر الا بالاصول و الالهام مثلا و خطاب في بيتنا و نصب الرئيس عرفا
 و الجار في قوله و في التميز التميز مرفوع على ان خبر مبتداء محذوف تقديره
 بالظنية كاي في التميز و هو مشتق من التميز و انما كان كذلك لان التميز جواب لمن قال اي شئ من
 الشئ فعمل في جواب من كذا ثم محذوف من الاختصار في الماير خبر على التمام فان
 قيل مبتداء و علم التميز عن دون غيره من الحروف و الجواب عنه ان لفظ التميز
 اسم جنس و الموضوع لبيان الجنس من الحروف من اذا كانت للتسوية في العمل
 و الجنس هو الذي ينحصر و لهذا قدر من دون غيره فان قيل لم كان التميز مذكرا
 و الجواب عنه ان الغرض من الجنس في ذكر المصدر بالكتابة فلا حاجة الى زيادة اداة
 التعريف فان قيل لم كان التميز يوقى به بعد الكلام التام الجواب عنه ان الغرض من
 التمييز في الكلام الذي لم يتم و الثالث من المنصوبات بالجماعة الميزة المنصوبة
 لانه انما يكون في افعال معدودة علم ماسي و هذا الافعال السابقة فان قيل كيف
 جعل الخبر المنصوب من معهود العوام اللفظية القليلة و حال ان سماع و الجواب
 عنه ان جعل الخبر المنصوب من معهود العوام الناصب مطلقا لاسي معهود العوام الناصب

التبعات حتى يتبد ما ذكرته و العام تحت المصدر و المنصوب في و المنصوب في المنصوب
 مع و الحال و اعرب هذا الكلام ظاهر اما الاول في المصدر و هو مرفوع مستعربا كان او لا و نصب
 منصوبة و قوله سوار مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف فان كان ذلك المصدر مستعربا كان او لا و قد
 او مرفوعا و انما من الهمم ان لا يدل على اكثر مما دل عليه المصدر و من المحذوف يدل
 على اكثر مما دل عليه المصدر مثال الهمم مرفوعة خبر و مثال المحذوف خبر و مثال المحذوف
 مرفوعة خبر و الذي فعل و انما لم يذكر المثال المصدر المذكورة كالتفاهة غير الهمم و ما
 في جمع المصدر و الموصول مع صلة مرفوعة محذوف خلا على ان مبتداء و خبره محذوف و هو
 الطرف تقديره و كذا ينصب الفعل مكان يجمع المصدر ايضا الى كاي نصب الفعل مصدره و
 هو منصوب على انه متعذر مطلق و فعل محذوف تقديره اقرا بها اي جملة في الجمل مما
 كلمت مثال محذوف سوطا فان فريضة ينصب سوطا و هو ليس بمصدر بلذا قيم مقام
 المصدر لانه لما كان الفريضة مرفوعة و المنصوب فيه و هو مرفوع بانه مبتداء و قوله
 و هو مبتداء ثان و خبره قوله طريق الزمان و المكان و هو مرفوع مرفوع على
 انه خبر المبتداء الاول فان قيل كيف جعل المبتداء مفردا و خبره مبتدئ في قوله و هو طريق
 الزمان و المكان مع ان مثل هذا غير جائز لعدم التقابل بينهما و الجواب عنه انه هو
 عايد الى الموصول و هو الالف و اللام و يجوز الاخبار عن المفرد و المتع و الجمل فان قيل
 لم يسم المفعول في هذا فاما تشبيهها بالاول و لانه خبرها الاشياء و الكو في هي سكونا
 كمالها و الافعال فان قيل اشتد ان المكان مصدر من مكان يكون لم لا قلنا ان المكان فعل
 من ممكن يمكن و منه يمكن اذا ثبت في المكان و ليس معلما من كان يكون الهمم اذا عمل
 و كذلك يقال في جميع امكنات الزمان كاي ينصب الطريق مرفوعا كان او لا و لا في الفعل

بالاول و الثاني

يدل على الزمان فينبغي ان يدل على المصير بمادة وكما ينصب ضد المصير كذا تنصب
 جميع ضروب الزمان فالجهد من الزمان كالطويل والوقت والحركة من الزمان كالسريع و
 الشهور والحول تقول في الزمان الجهد من حيث هو ما في الزمان المحدود خرجت يوم الجمعة
 في المكان المسمى وهو مرفوع بانه مبتدأ فحسب فقط وان علم ان حجب هو على الزمان
 في حرف المكان اليه والبناء على الفهم وان يكون في الظرف ونسب حسب غير لان غير لا يتعرف
 بالاضافة كذا كرسب لا يتعرف بالاضافة فيقول فعل هذا فحسب في حجبك والغاية فيه تحين
 المصنف وقيل في جواب شرط محذوف في كماله ان الست والجار والمجرور فيها مرفوع الجار على ان
 جزا مبتدأ لا وعند وهو معطوف على الجريان الست وهو ايضا من المكان المسمى وقيل في
 الزمان نحو عند الليل وعند النهار ولا يدخر عليه من الحروف الجارية غير من قولك كرسب
 عنده فلا يجوز عند عند ان في حكمه كذا كرسب قولهم عند
 الشاقي وعند الغنياء وسط الزمان وهو ايضا من المكان المسمى لان المسمى لا يضر للز
 بوه وينصب انطق السكون والجار والمجرور فيه منصوب محذوف على ان خلا من وسط والجار
 والمترتبة من الوسط بالتحريك لان من المكان المحدود لانهم معين واما المحدود وهو مرفوع
 بانه مبتدأ فلا بد له من في الاز في قوله لا بد من الجسوس من البديل وهو التحريك و
 المخارفة معان لا سادفة ولا تقربا من في والمخارفة جارية ليست بمتبعية على الفتح
 مرفوع على ان بانه مبتدأ خبر الجار والمجرور مع متعلق المحذوف والجار والمجرور مرفوع من
 متعلقه بعد تقدير الكلام اما المحدود فلا سادفة كرسب لان المحدود من في قوله فلا بد
 في علم الرفع بانها جزا مبتدأ مرفوعة من في متعلقه المكان المسمى صليت امام المسجد
 لا افعال وفعله وفوقه وحته وعينه وشماله عنده وسط بالنصب كافة ولا تاتي في المكان

كالجهد

١٥٠

في قوله لا بد من الجسوس من البديل وهو التحريك و
 المخارفة معان لا سادفة ولا تقربا من في والمخارفة جارية ليست بمتبعية على الفتح
 مرفوع على ان بانه مبتدأ خبر الجار والمجرور مع متعلق المحذوف والجار والمجرور مرفوع من
 متعلقه بعد تقدير الكلام اما المحدود فلا سادفة كرسب لان المحدود من في قوله فلا بد

في المكان المحدود صليت المسجد بالفتح لا يقال انما صليت وسط المسجد بالتحريك
 وانما يقال صليت في المسجد وفوقه بالتحريك واعراب هذا الكلام ظاهر قوله واما
 دخلت الدار مرفوع الجريان مبتدأ وفعله قوله فتوسع ولا حرج في الجمل من الاز
 لانها متناهية فكان قابلا لقال ما تقول بنحو دخلت الدار ينصب الدار من غير
 ان من المكان المحدود واياب بخبر واما دخلت الدار بالافه فان قيل ما تقول
 بنحو ذهبت انام قلنا وجواب ما ذكره المصنف وتقول ان في ان في قوله لا يتعرف
 للفعل في المكان المحدود وينصب كما يتعدى الى الزمان بنصبه لان لفظ الفعل لا
 يدل على المكان المحدود ولا يجوز ولا يجوز كانه وانما المكان من ضرورات المصنوعة
 العقلية اذ يتجمل الفعل من الخلق ان عمر من غير مكان والذي من غير ان الفعل
 مطلق المكان لا مكان مخصوص بخلاف الزمان فان الفعل يدل عليه بلطف فان قيل
 لم يتعدى الى المكان المسمى مع انه لا لالة للفعل عليه لا يجوز كانه ولا يجوز ولا اعتبار
 بدلالة التزام الجواب عنه ان المكان المسمى شبه للزمان من حيث التغير والتغير
 والاستقرار لا يدرى ان هذا الظرف لا يتعدى على وجوه اعدادا ان الغوى يصير جسا
 واليمين يجوز انما ان الزمان يصير عامرا والخاف ما ضيا على المكان المسمى
 على الزمان والمفعول وهو مرفوع بانه مبتدأ ووضو قد علمه الاقدام على
 الفعل مثال خوفه بتم تاديبا وخرجت في اخذ الشراعة وامتحان هذا الذي
 بان تقديره في جواب لم فان صلي فهو مفعول له وبيان ان قابلا لقال ما تقول بنحو
 تاديبا وكذا في اشباهه ومن خاصة من المفعول ان لا يقع الا بعد
 والمفعول وهو مبتدأ وفعله محذوف مع منصوب على الظرف في وعامل محذوف

١٥١

والاهاء غير مذكورة مضافا اليه يرجع الى المفعول الخاص به المفعول هو
 المتصور بعد الواو التي بمعنى مع مثاله في الاستوى الماء والخشب وهذه الجملة
 مخرجة الى الاضافة نحو اليه ويذكر وهو مفعول مجزول والقيام مقامه فاعلم مستند
 يرجع الى المفعول مع بعد وهو مبني على الفهم لا صدق منه المضاف اليه تقديره ويذكر
 المفعول مع ما ينبغي ان يذكر في باب الثالث فان قيل ان المفعول مع من السماعية
 لانه العامل في الواو فكيف عدوها من المفعول العامة قلت انما عدوها نظرا الى
 من ذهب الاخفش لان الباب قياسه عليه وعند سيبويه مفعول على السماع فان قيل
 ما العامل في المفعول مع فلنا فيه فلاف وعند الاكثري ان العامل فيه المفعول المقدر
 على الواو عند الحاجة والعامل فيه المفعول المحذوف والافخشى قاس على ان يضاف
 ما بعد الواو على ان يضاف مع وقد ضعفوا قوله بان مع منصوب على الظرفية والظنية
 ليس بنظر لان ان يقولوا ان اقاموا الواو مقام مع وكان الواو مرفوعة
 تنصبها لا عرابا بعد ما بعد اعراب مع كما انهم وضعوا الاموضع غير اعرابوا
 ما بعده اعرابا فان قيل لم اختاروا الواو للزيادة عن مع دون غيرها قلنا الواو
 للجمع مع للمصاحبة والجمع والمصاحبة متعاربان فان قيل لم لم يرفعوا ما
 بعد الواو بهن المطلق على الفاعل والجواب عنه ان الفاعل قد يكون مفعولا غير مذكور
 وما هذا السبيل اما ان يعطف على المفعول لورفعه لم يطلت معنى المصاحبة لان
 العطف على الفاعل يغير الواو لطلوع الجمع فكيف قام زيد وعمر ولا بد ان يضافا
 في الزمان واذا انصبته فل على ذلك فابره ومن المفعول مع قوله ما صنعت
 واليك اي مع ايك وقوله لم انكر ما فخرنا زائدة انكر مع فخر وقالوا انك وزيد

زيد انفسه مع الواو وليس في اللفظ ولما هو مقدر تقديره ما صنعت و
 زيد ومنه قوله لم انك انك واخرت اي كيف يكون مع امرت والخامس من المنفرد
 العلم الحال واعلم ان الحال مؤنثة ولها منتقلة عن الواو كقولك في جميع الاموال
 ذو نصفها جارية واشتقاقها من التوحيد وهو التفرع من الاصل الى الازال ان
 يكون منتقلة وهو اي الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول الهية الحال الى الشئ
 عليا من ركوب ومغرم وعدم وجهه ونحوه كقولك كيف كان المفعول
 جواب لم واعراب هذا الكلام ظاهر مثال الحال التي تبين هيئة الفاعل فورا بانه
 جال وحققا اي حاله ان يكون ككرة كما ان من صفه في الحال ان يكون معرفة
 واعراب هذا الكلام ظاهر فان اردت الحال عن التكرة اي عن ذكر الحال التكرية
 فقدمها عليه وهذه الجملة مخرومة المحذورة بها جواب ان ولما ذكر الفاعل فيه
 لانه اذا كان الجواب امر مجزى بالفاء مثال عوجا في كبر جبر ولما لم يرفعها
 لانه لو لم يقدم لجعل التكرة صفة لما قبلها وعليه قوله والجار والمجرور منتقلة
 المفعول مرفوع خلا لانه خبر مقدم للمبتدأ المفعول وهو لفظة ظرفي مستقر مرفوع
 وهو حال من فاعل القراء وهو مطلق قديم وابر اد المصنف من تنكير في الحال في المصنف
 الحال عليه ان هو غير منتهى الكوفي في والافخشى لا منتهى سيبويه فان جازما
 عند حال من المستكنة الظرفية لا يكون من هذا القيد عفاه كما استمر
 مستدير واعراب هذا ظاهر قاعة وعلم ان اللام لا يكون حالا باجتماع ستة
 اشياء اصحها ان يكون نكرة لانها خبر من وجه واهل الخبر ان يكون نكرة والثاني
 ان يكون مشتقا او في معنى المشتق لانها خبر من وجه الخبر ان يكون من المشتقات

ستم

فان قيل ان اية في قولك من هنا فانه كذا لانه خارج لما ليس من الخلق قلنا
 انما في معنى العلامة والثالث ان يعلم جوابا كيف كما تقول جازي زيد فيقول
 كيف فتقول كذا او كذا وانما جعلت جوابا كيف لان كيف يستلزم بها عن الحار
 والبراع ان تارة الحار بعد كلام تام لانها تشبه الظرف والمفعول والمفعول
 والخامس ان يحسن تقديمها يعني حال كذا لان في يد علم الطرف والحار مشبه
 والسادس ان يكون صاحبها معرفة لوقوعها من قاعدة والعامة في الحار علم
 او معنى فعل فاذا كان العامل فعلا جاز تقديم اطال بوسطها وتا فخرها فاقبل
 زيد مسرعا واقبل مسرعا زيد وسرعا اقبل زيد فذكر فايد وان كان العامل
 جوعا فخر جازنا فخرها وتوسطها ولم يحسن تقديمها علم عاملها لضعفه مثاله
 فخره كذا هذا زيد قايما وهذا قايما زيد وقايما زيد كذا جازي وبعده قايما
 معنى التشبيه ومعنى الاشارة ولا يجوز قايما هذا زيد لان اللفظ غير عام والمفعول
 ضعيف فان قيل اذا كان عامرا في الحار فخره فخره زيد في الدار قايما بديل طوز
 تقديم الحار عليه لم لا قلنا لا يجوز تقديم الحار عليه عند اكثر البصريين لضعفه
 عاملا في الحقيقة ناسب عن العامل الخذوي وقال ابو الحسن يجوز تقديمها
 عليه فان قيل هل يقع الحار من الجار والجور وهو مرت برجل جالب ام لا
 قلنا لا خلاف في جوازها وحسنها لان حرف الجر يعلق بفعل مذكور او مقدر
 مخذوي والعامة في الحار الى اهو الفعول بوسط الطرف فان قيل هل يجوز تقديم
 الحار على حرف الجر فهو مرت برجل جالب ام لا قلنا لا يجوز لان حرف الجر من اتمه للعامل
 فلا يجوز ادخال الحار بين بعض العامل فاقبل ان كان حال مقدمه على جاز

حرف الجر فتقول ما وما اسلك الكافة للناس من الضلال وليس جاز من
 الناس والهاء فيه للجماعة فان قلت هل يجوز وقوع الحار من المضاف اليه نحو
 رايت علام هند جازي ام لا والجواب عنه ان الحار من المضاف اليه ضعيف فقلنا
 لغير العامل لان العامة في الغلام فعلا وهند جوعا واللام وليست في الغلام من
 فعل جوعا بل في الحار ولا يمكن ان يعلم فيها عامل الغلام لانه يلزم الاختلاف في
 العامل وهو لا يجوز فان قيل جازي في قوله تعالى قل ربك ابراهيم حنيفا قال
 من مواله وهو ابراهيم وانتم قلم لا يجوز والجواب عنه ان حنيفا منقول
 بفعل مخذوف في تقديره وان يحسنه حنيفا وقيل وهو حار من الملك فابعد و
 اعلم ان الحال غير اربعة اقسام احدها الحال المتقدمة وهو الاصل كقولك جازي
 زيد ما كان ومعنى المتقدمة ان يكون بحيث لا يصح ان يجعل مكانها حالا او الاول
 لو جعلت مكانها كذا ما يشي وانما الحال ان نية المؤكدة وهي الصفة التي لا يصح
 تشبيهها بكلاما كقوله تعالى وهو الذي صدق ما يوعده لان النسيب لا يغير من القوة
 صفة لازمة للقرآن فلو لم يذكر مصدق لغيره من قوله الحق والحال الثالثة المتقدمة
 وهي التي لا يكون واقعة في الحال منسطرة لتوكل صيرت برجل مصدق صاير انما
 نصا يراه على مقدرة لانه لم يكن متشاغلا بالصبي وقت مروره بل متشاغلا بالمشي
 الحال فيها قال تعالى في معصاة من معرفة ولن جعلت صاحب الحال رجلا جازي لان
 قدم وصفته واي اذهل من كلامه ان كان الحال في معنى الاستقرار والجملة
 حال من رجل كذا في معنى صيرت والحال الرابع الموطنة وهي الامة الذي
 يقع بعد الصفة وجاء بعد تمام الكلام كقولك صيرت برجل رجلا جازي فقلنا

الحال
 وقال لازمة

حسب
اسم العاقل

والرفع والكان في ذلك لغة في كتابي وجعل اللام ويند فاعلم غمار وهذه الجملة بحجة
الحركة على فاعل رفع أي رفع الفاعل فقط الفاء جارية قطاسم من السماء الارتفاع
لوقوع موقع المبح وكونه بمخاضه تقديره إذا مضت الفاعل بقيام فقط فالتة
عن بضع المفعول فاعل لازم لا ينصب المفعول ويقوم والجاء والجر مع منطوق المفعول
مرفوع الخار على أنه مبتدأ تقديره هو كائن سيقوم اسم المفعول كل اسم سلقن لأن
مرفوع وقع عليه الفعل وهو عي ريعي ريعا من فعل مرفوع ويركزم الحيا به كما تقول
أريدكم لصحاب وأمره طامع وذلك وهو مرفوع الخار على أنه مبتدأ وفيه الجاء
والجاء في قوله في التثنية تقديره وذلك كابر في التثنية بل ذلك وهو مرفوع
بحالائه مبتدأ يوم وهو مرفوع على الخبرية مجموع وهو مرفوع بانه صفة
اليوم له وهو متعلق بالخروج الناس وهو مرفوع بانه قائم مقام الفاعل الخار
أي جمع الناس وهذه الجملة مرفوعة الخار لكونها تفسير المجموع الصفة الخبرية
مرفوعة على الفعل من فعلها الخار كرم وحسن وشبهت بهم الفاعل لأنها ترفع
وتجمع وتؤنث وتذكر والجار والجر في قوله لنز متعلق بقوله تعدل فعلها
وهو منصوب برفع الحافظ تقول ياوكريم آياه وشهد وحسن وجهه كما تقول
ياوكريم آياه وشرف حسنة وجهه وأعراب هذا الكلام يعلم بانه فكر
المعبر وهو اللام الذي الشئ منه الفعل مصدر عنه ويجعل فعله وقوله إذا لم
وعامل الفعل المفعول كان منصوبا وهو مع اسم وفيه خبر والخار لاضافة إذا إليه فالله
لخو بكت من خبر خبره وأما قوله عجب من أن خبره خبره وأما قوله عجب من أن خبره
يقع على ثلثة وجه منونا ومنافا وباللن واللام وأقوى أحواله في العمل المنون

فانه قد يكون كما ان الفعل كذا فلابد ان يكون باللام لان الفعل لا
 يدخل الاضافة والالفة للام فان قيل فالتبوين ايضا لا يدخل الفعل فكيف
 يدخل المصدر مع التبوين فيدمج وان لم يدخل الا انه دال على معنى يدخل
 وهو التثنية فان قيل هو ان يقال تجيت من غير عروا زيد بتقدم الفعل
 على الفاعل لا قيل يجوز ذلك كما في الفعل وقد يضاف الى الفاعل ويترك الفعل
 منصوبا نحو تجيت من ذن الشكر والتوب الى المفعول فيترك الفاعل من قولك
 تجيت من ذن الشكر والتوب الى المفعول فيترك الفاعل من قولك
 في يوم ذي سبعة نبيا وقوله اطعام مصدر متون وتسمى منصوب به وفاعله خبره
 للعلم فان قيل لم لا يجوز ان يكون فاعله مفعول في حنة ولم يكن محذوفاً قبل قد ذهب
 بعض الناس الى ذلك وقد رتبة ضمير فاعله لا يظهر كما يظهر في الفعل الواحد كقولك
 قام واجتبه تذكر بان المصدر قد نصب الفعل واما فاعله من مظهر فيجب ان يكون
 مفعول في حنة لان المفعول لا فاعله في قوله لا ضوفيه لانه اسم جنس والاشئ
 من الالهة لا جناس في حق الفهم وقوله وهو مرفوع بانه مبتدأ تعالى فاعله ما فيه
 فاعله مستتر فيه راجع الى الله تعالى وهو متعارف عن النداء والمند والاعلان في قوله
 من الاعراب لانها معترضة بين المبداء والخبر وبين الفعل ومفعوله وقابلية الترتيب
 فان قيل لم يجوز ان يكون مجرورة على انه صفة الفهم في قوله قبل ان الفهم للوصف
 اللهم لان يكون الفهم في تفسير المظهر واي حسن ان يكون جملة تعالى مستأنفة
 في هذا المقام وغيره اقراء بهم من بعد عليهم يستعملون قوله متوهم مرفوع بانه
 خبر مبتدأ وهو قوله على اختلاف القراءتين متعلق بمتوهم في قوله يستعملون

بالبناء

بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول الغاي مقام الفاعل من بعد ان
 غلبوا يستعملون ومن البناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وقد يكون
 متروك وعلى هذا الوجه ان تقرأ لم غلبت الروم البناء للفاعل وقد قرأ به
 ويجعل الضمة المضاف اليه المصدر للفاعل للروم فاعلة واعلم ان مفعول
 المصدر لا يتقدم عليه بحال الا صلة وتقدم الصلة على الموصول فاسد وانما علم
 المضاف كقولك اسم اضعف الى اسم اخر فان الاول بحر الثاني ويسج لجار مضاف والمجور
 مضاف اليه واعراب هذا الكلام ظاهر لا يحتاج الى البيان واعلم ان المشتق المضاف
 من قولك اضعف الشيء الى الشيء المسمى اليه ومنه قوله امر القيس فلما دخلناه
 اضعفنا ظهورنا الى كل جاني جديري منطلق والاضافة وهي مرفوعة بانه مبتدأ وخبره
 عم فربس معنوية يجوز فيها الرفع والنصب والجر مفعولة بكونه في الرفع والنصب
 والجر ايضا على اعتبار المصدر معنوية وهو منصوب بتقدير اياه مفعول مفعولة
 في المضاف تعريفها وتخصيصها واعلم ان المضاف قد يكتسب من احكام المضاف اليه
 معني الكسب بتم حكم المضاف اليه وفوز كسبه في تلك الاحكام التعريف كقولك
 رايت غلام زيد فغلام مبهنا معرفة ماضافة الى المعرفة غلام كسبه في تلك الاحكام
 قلت رايت كان في ابعاد اجناس باركية اذا قلت رايت كسبه في تلك الاحكام
 التشكيك الا يري انك اذا اضعفت زيدا مثلاً الى معرفة نكرة قبل الاضافة ثم اضعفت
 ليكون صالحاً بالاضافة ولولا ذلك لما صححت اضافة اذ لا ينفق اللام من وحيين
 ومن هذا قول الشاعر زيدنا يوم التقاراس زبدكم ومنها الاضمار كقولك
 غلام من ايت في المستقرام لواقعت عليا كنت مستقيماً بها عن امرئ وكانت

هو المسئول عنها واذا قلت غلام من رايته صار الغلام هو المسئول عنها
التي لا تكون من غيرا فرب من منصوبه بغير فلو قلت غلام من غيرا فرب صار
الشيء طرب الغلام وكان قبله كذا الشوط فرب من ومنه العموم لقولك اكرم كل عالم
فربا عام في العلماء فاذا قلت اكرم غلام كل عالم العموم في علماء العلماء
ان لفظ غلام في نفسه ليس عامه وانما اكتسب العموم من كل ومنها البناء
يعني اذا اضيف اسم معرب الى كلمة مبنية فعلم حكم البناء من اليه ثم تبع على القبح
الذي هو اضافة الحركات وهذه القاعدة عند البعض كقولهم تعالى ومن جوى
ميتة يفتح الميم وكسرة وكقولهم تعالى ان طعن مثل فرار بالفتح والضم وقوله يوم
لا تحسبوا فرى بالفتح والضم وكذا اذا اضيف اسم الزمان الى الضمير الحاضر والمستقبل
كانت مبنية على الفتح كقوله ارضاعا على الوجهين كقوله ستا يوم ينفع الصادقين قوله
بالفتح والفتح قال النبي ع كيعوم ولدته امة تقديف الميم وخضف وكذا اذا اضاف
مثل اخذوا الى شئ على طريق المثال كما تقول النخلة الكفا ثلثة اسم طوبى له وفعل طوبى
ضرب ويضرب ورفق طوبى قام الاضافة هنا غير مقصورة كذا قيل للفرار وهو اى
للاضافة المعنوية في الغالب الجار والجور فيه متعلق بخبر المبتدأ ومع قوله يفتح
من مثال الاضافة بمعنى اللام طوبى غلام زيد مثال الاضافة بمعنى من طوبى طوبى
فان قيل لما انما يفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبمعنى من قبلنا بحذف اللفظ اما
الفتح فهو ان الاضافة غير الحذف اليه بالكلمة اذا كانت الاضافة بمعنى اللام واذا كانت
بمعنى من كان الاول بعض الثاني الا يري ان قولك غلام زيد واذا قلت طوبى
كان الحام بعضا لنفسه ولما اللفظ فهو انه مع صيغ ان يحذف الثاني صفة للاول

الاية او خبرا عنه او مفعولا كانه الاضافة بمعنى من لقولك هذا جزاء يفتح ان يقول
الثوب جزء ولا يفتح مثل منك فيما هو بمعنى اللام فان قولنا يد يد من اى الاضافتين
هو بمعنى اللام لان ما ذكرنا في اللام بمعنى لا يفتح فيها فان قلت فاليد بعض فغير قبل
هو بعض الجثة لا علم معنى انما يقوم بنفسها بخلاف الثوب فان قيل كاليد من
ايها قبل بمعنى اللام لان كلامه المحيط بالشيء كالسواد جامعة لاجزائه والجزء
غير الاجزاء ولهذا لا يفتح فيها ما ذكرنا والفتح بمعنى من وكذا كذا اضافة الظروف في
خلوون يدوك كذا فادس حوت وجو صعد فان قلت فخذ قالوا هو جارى
بيت يث اى بيتا بيت وليس مضافا فان قيل لم يقصد هناك الاضافة التي
بمعنى اللام وكبوها هنا واستغنا عن تقدير الكلام ليعبر حاله مع المعنى كانه
قلت هو صار ملاصقا فان قيل ان المضاف اليه هو مجرد ويا لضاف الى الجوز بتقدير من
الجوز ان المضاف اليه مجرد والمضاف لا بتقدير من الجوز هو من احد جانبيه حرف الجر
لا يعمل مظهر او كذا انك لو قلت حرف الجر لصاد في حكم المنطوق به وذلك يسطر معنى الاضافة
فان قيل لو كانت اللام مرادة بين الاسم لشبه معنى الحرف قبلنا بما بين الاسم ان اتفق معنى
الحرف تقريبا لا يساغ اظهاره مع اظهار اللام هنا يمكن جازم بخلاف ايس وكيف فان
قيل ان التثنية بمعنى الحرف هو مضاف او مضاف اليه فقل ان الاصح ان التثنية
بمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه الذي يعمل بتقوية فلو لا انه يتضمن
معناه لما قوى على الجواز في المضاف اليه الاضافة دون المضاف قبل المعنى انما علم
في المبتدأ شبهه بالفاعل والمضاف منها هو الذي قام مقام حرف الجر مكان العرف فان
قيل ان العرف من الاضافة تعريف المضاف والتعريف هو ما يحل بالالف فاجابة

الاضافة قبل الالف واللام تعريف بالوجه وذلك لا يخفى من تعريف مثل الاضافة و
 هذا هو الوجه من تعدد المعارف لان كل واحد منها له غير الاخر لفظية يجوز فيه
 الوقوع والنصب والجر على حسب المعطوف عليه والاضافة اللفظية هي التي اذا فُككت
 المفاد من المفاد لم يبق الا واحد في الكلام نصب او رفع او مضاف اسم الفاعل الى
 المفعول والصفة المشبهة المضاف لها موصولة بغير واو عراب هذا الكلام مستغن
 عن الشرح وحسن الوجه وفيه تعدد وجه واحد وهو الاصل فلو كان مراد برجل
 وجه حسن فالجمله في موقعه وان كانت مرتين برجل وجه واحد وهو كالاول والا فلو كان
 المراد بالثاني ان يكون حسنا على الصفة رجل ورتفع الوجه به والرباع ان تصف
 حسنا الوجه وتنسب له الهاء في حسن غير ربيع الى الرجل ولهذا توافقت
 حسنا وثبتت وجهه على حسب المعطوف والاضافة هنا غير مختصة لتقدير ك فيها
 التنوين والخامس مرتين برجل حسن وجه واحد ان يجعل الوجه تكملة والناسخ
 فكذلك قد علم انه لا يريد الا وجه واحد والسادس مرتين برجل حسن وجه واحد تنوين الصفة
 وتنصب وجهها على التثنية والابع مثله الا ان في الوجه الالف واللام وينصب على
 التثنية بالمفعول لا على التثنية لان التثنية لا يكون معوضا والثامن كذلك الا انكر
 ترفع الوجه كقولك مرتين برجل حسن الوجه وفي هذا ثلثة من ذهب لمرها ان في حسن
 في ضمير يعود على وجه والوجه بمراد منه وهو قول الاعمى والوجه مرفوع حسن
 والعاية فخذوا الى الوجه من وهو قوله الزجاء والثالث ان الالف واللام يدل
 من الهاء وهو قوله الكوفيين والوجه التاسع مرتين برجل حسن وجه واحد
 الشيخ المفسر قاعدة وان كان الموصوف معوضا كقولك مرتين برجل حسن

الوجه بارت فيه وانما جاز الجمع بين الالف واللام والاضافة لان الالف في هذا لا يفيد
 تعديها ما احتج به التعريف اثبت بالالف واللام ويجوز نصب الوجه على التثنية
 بالمفعول والرفع على ما تقدم في التكملة ويجوز لحن وجهها ولا يجوز لحن وجه
 بالاضافة ولا الحسن وجه فايدته واعلم ان اضافة اسم المفعول الى المفعول عالم
 يسج فاعلم فهو منصوب بالرب ومسور الفاعل بغيره الرب ويسج فاعلم اضافة
 الفعل التفصيل لما يكون من جنس في ذاته فلو زيد افضل القوم ولا يقال افضل
 لغير افضل لفظية ولم يذكر المصنف هذين القسمين والاضافة هنا في التنوين
 فان قيل فيق التنوين من الاسم المضاف فلنا هذا التنوين من وجهين احدهما
 ان التنوين زيد على اللفظ الحكمة دلالة على خفة واذا اذنته نقلا حياجه الى اللفظ
 المضاف اليه وهو معنى قولهم بوزن بالانفصال الى تمام اللفظ الاول والاضافة
 يوزن بالاتصال الى تمام اللفظ الثاني كتمام الاول في تعريف او تحصيله ولهذا قال سيبويه
 المضاف اليه معاقب للتنوين واخبر المضاف وانما ان الالف في هذا في التعريف
 او التحصيل فهي كالالف واللام في الجمع للتنوين مع الالف واللام كذكر مع
 الالف ونون التثنية والجمع لانها بمنزلة التنوين والبدء المعنوية من بوزن
 المضاف من معنى التعريف وانما منع ذكره لئلا يتعرف من وجهين وتقول اللفظية
 لحن الوجه والفارسي زيد والفارسي بوزن والفارسي بوزن انما جاز الجمع بين
 الالف واللام والاضافة فبما ان الالف لا تنقيد التعريف هنا فاما احتجج التعريف
 اثبت بالالف واللام ولا يجوز انما يثبت لعدم القابلية فان قيل من يجوز اضافة الشيء
 الى تمام الاصل ان اضافة الشيء الى نفسه جائزة لان الوصف من الالف التحصيل

فاعلم

١٢

واحد على ما هو العالم على قنار الواحد منهم من الحروف العاملة على اثنين
 وما بين في المعز فاعان الورد جازو الكنا صبا فاذ قيل لم قدم من الحروف العاملة
 على واحد جاز على ان صا الجواب عند ان الجاز على ما لا ريت ولا شبهة بخلاف
 الناصب لهم اختلاف في ان الناصب يصب في هذه الحروف ام الضمة كقولهم سوي الماء
 والحنينة اما الحروف الجاز فبعضه عشرة فان قيل لم علمت هذه الحروف والجواب عنهما
 علمت هذه الحروف لانها اصبحت بالاجاء فان قيل لم علمت هذه الحروف والجواب عنهما
 انما علمت الجواز بين اصدحا انما اصبحت بالاجاء علمت العلم المختص بالاجاء وهو
 الجواز الثاني ان هذه الحروف تقع وسطا بين اللام والغنة والوجه وسطا بين الرفع
 والنصب فاعلم الاوسط للاوسط من وهي مرفوعة على علم ان من مستندة تحذوق
 فان قيل لم يذها دونها ما يرفع في الجواز لوجه من اصدحا انما اكثر حروفها
 الجواز وهو خمسة معانها والثاني ان من الحروف الجواز ما يتعاقب على كما في قوله
 تقول من الكوفة الى بغداد لا يبدل الثانية والجواز الجواز في منع العلم الجواز
 مرفوعة الجواز ان من مستندة تحذوق في المكان نحو ضمت من البصرة والاستعارة
 الثانية في الزمان عند التغير بين والجواز الكوفية في تحتها جوازها في الجواز
 استعمل على التقوى من اول يوم وللتنبيه في لفظة من الما في يومه التبعيض
 بان يصلح ان يتقدم في موضعها وضع بعض فان قيل في الموضع في اقامة من مقام
 بعض وقد يمكن ان يمكن ان يقال لفظة بعض الجواز في بعض النظم في قوله
 فيها كثر التعرف في الكلام والاختصاص الا يرى انك لو قلت شربت بعض الماء كان ذلك
 للماضي والجواز في الكلام للبيان في عشرة من الودائع وفي هذا قوله في جنتها

فاجتنبوا الرجس من الاوثان الى الرجس الذي هو الاوثان والزيادة والجواز
 فيه متعلقة بالخزوا مرفوعة الجواز كونه معطوفا على قوله للبيان ولعل من من
 تزايد في النظم كقولك في ما جاء في الهدى وما جاء من رجل الا انها في رجل مع زيادة
 تعهد معنى ذلك اذا قلت ما جاء من رجل يجوز ان يكون جاء من اثنين او اكثر واذا
 قلت ما جاء من رجل علم النظم الجواز ما جاء من اصدحا من رتبة خمسة في رتبة
 لتوكيد معنى النظم لاذ لا فرق بين ما جاء من اصدحا لافانها معانها للاختلاف فان
 قيل هل يجوز زيادة في الواجب ام لا والجواب عنهما ان الاختصاص بزيادة ومعناه
 غيره وارجح بقوله كما يغفر لكم من ذنوبكم وحقه وسيبويه في مثله ذلك معنوا الجواز
 فغيره شيئا من ذنوبكم كما فعله كما وينزل من السجدة من جبال فيهما من
 برد في الاول لا يبدل الثانية واما الثانية فعلم قول الاختصاص في زيادة
 والمعلم من الجواز في قوله سيوبويه في بيان الجواز في زيادة وعلما ان من يمكن
 بمعنى البدل كقولهم ولوش، لجعلناه منكم ملائكة اي بدلا منكم وقوله كما
 ارضيت بالحيوة الدنيا من الاخرة اي بدلا من الاخرة والثانية الى وهي وضعت
 لانها في الثانية لاما في المكان فوسر الى الكوفة واما في الزمان فقولهم كما
 من انصار الى الله فابعد واعلم ان يكون اسما وحقا واما كونه مرفوعا فقد
 ذكره واما الكلام فلو اورد الامة وهو النظم وتقال في الولد الى والى والى والنال
 حتم وهره معناه الى معناه الى الالذ بحورها اي بحورها حتم لانه ينتهي الى المذكور
 قبلها اي حتم في ذلك الشيء مثال نحو اكلت السمكة حتم واسما ويجوز فيه الرفع
 والنصب والاول في ينتهي الى المذكور عند اي عند ذلك الشيء مثال نحو اكلت السمكة

وما جاء من احد

لان خبر زيادة التأكيد المنقوص معطوف على محل جواز خبر محذوف
ولا يكون الا عمل جواز يكون مطابقا وعلى هذا يكون جملة واحدة والنحو
لا يقول بالرفع بانه سبب لا وخبر منقوص وهو لا بالبدل ولا لقوة في هذا الوجه
معنى احسن ولا لقوة بالقول وحده من الاعراب رفع بانه مبتدأ مقدم وهو
لا بالبدل وهو اجمل من على الوجهين قوله اما المعرفة المفيدة مبتدأ وخبر
محذوف فلا تقع بعدها الامر فوعده وقوله وفي مسند او خبر محذوف مكررة
وهذه الجمل الاسمية منصوبة للمحل على انه حال من الامثال والناحو
لا يزيد في الدار ولا عمرو وما سبب الرفع فلزوال المشابهة والرفع والاعلام
في الفعل المضارع ثلاثة اربعة انما تنصب في الفعل المضارع وجب منها اربعة
في الفعل المضارع اما الناصبة فهي ان المصدرية فان قيل لم يسميت هذا الخبر
مصدرية قيل لان الفعل بعدها يكون في تقدير المصدر فان قيل لم علمت
النصب قيل لانها يشبه ان الناصبة في الاسماء ومثابرة بها اليها من
وجر من احد ما ان لفظها متقارب وقد خففت ان التقيد ومثابرة كلف
ان الناصبة للفعل الثاني فان وما علمت فيه يفيد بالمصدر كما ان الناصبة
للفعل للاسم كذلك والاصل في نواصب الفعل انما للمصدرية
اربعة اوجه احدها تقديم مع الفعل بتقديم الاسم واللام اصل لغوي والثاني انما
تثبت للفعل وان ينفية والاشبات قبل النفي والثالث انه ان يستعمل
مع الماضي والمضارع والرابع ان تعمل ظهر او محتمل وهذا حكم للاصول فائدة
وقعت لان خبر الفعل اليقين لقوله علمت ان يقوم في الخبر المنقوص من التيقن ولا عمل بها

بعد ما وقع من فعل اليقين يقتضي التأكيد فيجب ان يكون الفعل الذي يليه ان الناصبة
للمام لان الجواز ان يكون بينهما وبين الفعل في الاثبات ليس او سوف وقد ذكره في علم ان
يكون منك مضمي في النفي لا ولم كقولهم او لا يرون ان البرج البرهم قولا وما قوله ان
ليس لان الاسم في حكم خبر الى ان الفعل لان ليس في ما مع النفي وان ليس لفظا ماضي
فقد خاضت بنية الافعال قاعدة اخرى فان كان الفعل الذي قبل ان من افعال التبرج و
الطبع كانت ان بعد انما نصب الفعل في حيث ان تقوم وان كانت يستعمل من اليقين
نارة وبمعنى الشك جزئي جانبا بعد الرفع والنصب كقولهم وحبوا ان لا يكون منه
فر بالرفع والنصب لكن وفي موضعنا تأكيد النفي في المتقبل لاختلاف افعالها كل عام
فقد للتبديل من كبر من لا وان لا ان الهمزة حذفت ثم انفتحت لتون والالف على ما كان
حذف الف لانه لفظا ساكنا ومنه سبويه يست بركبة واجت سبويه في التلخيص مسألة
الزهايا و هو فوك زيدان ضرب فله كانت اصلها لان لم تقدم للمعول عليها وجب
عن هذا بان الروف يصير لبايد التركيب لم يكن قبله مثل لا وحمل النصب في قوله سبويه
لحين احسن ان الاسم هو الا فرد ولكن ان مع الفعل في تقدير المصدر ولا مع المصدر
منه لان تقديره علمت ففوك لم اقوم بقدر الافعال ان اقوم ومثل هذا لا يوجد في
الكتاب فلا يثبت في الروم كذا قال ابو البقاء كتابه وفي موضع التعليل وسب
يستعمل على وجهين احدهما ان يكون حرف فتنبه الفعل بعد ما صار ان وانما ان يكون
بمنزلة ان فتنبه الفعل بنفسها فاورد المعنى ان يقول احب ان تقوم اي فاما كذا اورد
مثال ان يقول من تقول اورد مثال كذا يقول جئتكم تعطي حتى الرابع من الروف
انما صفة الفعل المضارع اذن ونور اصل فله ان يكتب في كل موضع نون الا انهم
اصطلاح على كتاب الالف في جواب اعتبار القول وجراد باعتبار القول فوك ان ان كذا
لم قال كذا انك الجار والمجرور في من مفعول فوك وانما نصب هذه اذا كان الفعل

الناصب
للمام
لان
الجواز
ان
يكون
بينهما
وبين
الفعل
في
الاثبات
ليس
او
سوف
وقد
ذكره
في
علم
ان
يكون
منك
مضمي
في
النفي
لا
ولم
كقولهم
او
لا
يرون
ان
البرج
البرهم
قولا
وما
قوله
ان
ليس
لان
الاسم
في
حكم
خبر
الى
ان
الفعل
لان
ليس
في
ما
مع
النفي
وان
ليس
لفظا
ماضي
فقد
خاضت
بنية
الافعال
قاعدة
اخرى
فان
كان
الفعل
الذي
قبل
ان
من
افعال
التبرج
و
الطبع
كانت
ان
بعد
انما
نصب
الفعل
في
حيث
ان
تقوم
وان
كانت
يستعمل
من
اليقين
نارة
وبمعنى
الشك
جزئي
جانبا
بعد
الرفع
والنصب
كقولهم
وحبوا
ان
لا
يكون
منه
فر
بالرفع
والنصب
لكن
وفي
موضعنا
تأكيد
النفي
في
المتقبل
لاختلاف
افعالها
كل
عام
فقد
للتبديل
من
كبر
من
لا
وان
لا
ان
الهمزة
حذفت
ثم
انفتحت
لتون
والالف
على
ما
كان
حذف
الف
لانه
لفظا
ساكنا
ومنه
سبويه
يست
بركبة
واجت
سبويه
في
التلخيص
مسألة
الزهايا
و هو
فوك
زيدان
ضرب
فله
كانت
اصلها
لان
لم
تقدم
للمعول
عليها
وجب
عن
هذا
بان
الروف
يصير
لبايد
التركيب
لم
يكن
قبله
مثل
لا
وحمل
النصب
في
قوله
سبويه
لحين
احسن
ان
الاسم
هو
الا
فرد
ولكن
ان
مع
الفعل
في
تقدير
المصدر
ولا
مع
المصدر
منه
لان
تقديره
علمت
ففوك
لم
اقوم
بقدر
الافعال
ان
اقوم
ومثل
هذا
لا
يوجد
في
الكتاب
فلا
يثبت
في
الروم
كذا
قال
ابو
البقاء
كتاب
ه وفي
موضع
التعليل
وسب
يستعمل
على
وجهين
احدهما
ان
يكون
حرف
فتنبه
الفعل
بعد
ما
صار
ان
وانما
ان
يكون
بمنزلة
ان
فتنبه
الفعل
بنفسها
فاورد
المعنى
ان
يقول
احب
ان
تقوم
اي
فاما
كذا
اورد
مثال
ان
يقول
من
تقول
اورد
مثال
كذا
يقول
جئتكم
تعطي
حتى
الرابع
من
الروف
انما
صفة
الفعل
المضارع
اذن
ونور
اصل
فله
ان
يكتب
في
كل
موضع
نون
الا
انهم
اصطلاح
على
كتاب
الالف
في
جواب
اعتبار
القول
وجراد
باعتبار
القول
فوك
ان
ان
كذا
لم
قال
كذا
انك
الجار
والمجرور
في
من
مفعول
فوك
وانما
نصب
هذه
اذا
كان
الفعل

وہ

وہ جو علیہ السلام غیبی فائدہ پر دلچسپی رکھیں، لیکن مذکورہ

[illegible]

منه في الاستغناء عنها بحرف العلية والناحية كالمعروف وانما لا تتجمل او تعظم او اعظم
ان النون بين اخلافتها اداة التعريف فالحليل في الالف واللام جميعا وانما حرف واحد
كحل و هو قد عرفت الالف واللام وحرف التعريف والهمزة حمزة وصل الرابع من انواع المعارف اليهم
هو شيان احدهما اسم الاشارة كذا فان قيل لم يسميت حمزة سماء الاشارة في الالف لا في
اللام بها الا بانضمام الاشارة اليها الا بربها لو كان بحضرة كانت قد علمت هذا من غير ان يتقبل
احدهم لم يعلم من غير فائدة واعلم ان الالف في هذا هو ذا وقد خذفت للهمزة وموابه وكان
اسمها في فعل خذفت لانه وقلب الياء الاخرى قال الكوفيون الاسم هو الذي هو
الالف ويرفع وهذا باطل واما الهاء في هذه فخذفت للفتحة صاحبة لئلا وموابه وقيل في جمع
هذا حرف لفظ وهو الخطيب است من حرف اللس وقد خذفت في الالف واللام والهمزة
وفيه ثلثة لغات المد والفتحة وهو لا يقع للهمزة وواو ساكنة بينهما وبين واو الموصولات
كالمد والفتحة التي و من فان قيل الفرق بين ما من الجواب عن ان من مخصوص من يتقبل
في الالف اسم وقد جازت فيما يعقل كقولك تع منهم من يمشي على عيشة بطنة ومنهم من يمشي
على النعج واما ما في الالف لا يعقل وقد جازت من يعقل في قوله والسماء واما ما في الالف
الاصيلة وهي الالف في الالف فان قيل لم يكن الصلة مفردا قبل ان ينفذ في نفسه غير اسم
لا حياء اليه بغير كلاما واذا كان فاصلا لم يجعل متبعا للفتحة فائدة واعلم ان الصلة
لا يجوز تقديمها على الموصول لا بتقديم شيء منها لان الصلة كعضد في الموصول فلو قوسنا
على الموصول كان بمنزلة تقديم بعض حروف الاسم على بعض الحوزان في فصل بين الصلة
والموصول لا جنبي لا يعجز ان يجعل الصلة له او نسيا او استغناء كايضا ان الصلة لا يكون
الاجلة خبرية ولا يجوز ان يجعل الصلة في الموصول لاشي قبله لا كما بعض الاسم لا يعمل فيها
قبله ولا يجوز ان يخلط الصلة من العايد الى الموصول لان الصلة جملة مستقلة والجملة المستقلة
لم يتصل ما قبلها الا بربطة فائدة اخرى واعلم ان العايد يكون فاعلا بخلاف جملة الموصولة

منه

منه في الاستغناء عنها بحرف العلية والناحية كالمعروف وانما لا تتجمل او تعظم او اعظم
ان النون بين اخلافتها اداة التعريف فالحليل في الالف واللام جميعا وانما حرف واحد
كحل و هو قد عرفت الالف واللام وحرف التعريف والهمزة حمزة وصل الرابع من انواع المعارف اليهم
هو شيان احدهما اسم الاشارة كذا فان قيل لم يسميت حمزة سماء الاشارة في الالف لا في
اللام بها الا بانضمام الاشارة اليها الا بربها لو كان بحضرة كانت قد علمت هذا من غير ان يتقبل
احدهم لم يعلم من غير فائدة واعلم ان الالف في هذا هو ذا وقد خذفت للهمزة وموابه وكان
اسمها في فعل خذفت لانه وقلب الياء الاخرى قال الكوفيون الاسم هو الذي هو
الالف ويرفع وهذا باطل واما الهاء في هذه فخذفت للفتحة صاحبة لئلا وموابه وقيل في جمع
هذا حرف لفظ وهو الخطيب است من حرف اللس وقد خذفت في الالف واللام والهمزة
وفيه ثلثة لغات المد والفتحة وهو لا يقع للهمزة وواو ساكنة بينهما وبين واو الموصولات
كالمد والفتحة التي و من فان قيل الفرق بين ما من الجواب عن ان من مخصوص من يتقبل
في الالف اسم وقد جازت فيما يعقل كقولك تع منهم من يمشي على عيشة بطنة ومنهم من يمشي
على النعج واما ما في الالف لا يعقل وقد جازت من يعقل في قوله والسماء واما ما في الالف
الاصيلة وهي الالف في الالف فان قيل لم يكن الصلة مفردا قبل ان ينفذ في نفسه غير اسم
لا حياء اليه بغير كلاما واذا كان فاصلا لم يجعل متبعا للفتحة فائدة واعلم ان الصلة
لا يجوز تقديمها على الموصول لا بتقديم شيء منها لان الصلة كعضد في الموصول فلو قوسنا
على الموصول كان بمنزلة تقديم بعض حروف الاسم على بعض الحوزان في فصل بين الصلة
والموصول لا جنبي لا يعجز ان يجعل الصلة له او نسيا او استغناء كايضا ان الصلة لا يكون
الاجلة خبرية ولا يجوز ان يجعل الصلة في الموصول لاشي قبله لا كما بعض الاسم لا يعمل فيها
قبله ولا يجوز ان يخلط الصلة من العايد الى الموصول لان الصلة جملة مستقلة والجملة المستقلة
لم يتصل ما قبلها الا بربطة فائدة اخرى واعلم ان العايد يكون فاعلا بخلاف جملة الموصولة

الالف واللام والهمزة والواو والياء

الالف واللام والهمزة والواو والياء

بذكره ويؤتى حاله كذا في قولهم فوج وكذب به فوجك ونحوه الخ والتميز بما
بين وبين واحد لانهما في قولهم فوج وكذب به فوجك ونحوه الخ والتميز بما
كل واحد في قولهم فوج وكذب به فوجك ونحوه الخ والتميز بما
وكل كان اثنان من الاعضاء فهو مؤنث كقولهم الرجل والكعب والاذن والعين
والخيل والسمان والجمجمة والقدم والساق والعقب ونحوه الا حاجب الحد والحد
وتأنيث العدد من التثنية الى العشرة كقولهم ثلث نسوة وثلاثة علمية
وفي قولهم سبع لجان ثمانية ايام وهذا من التثنية لان اثنان من علمات التانيث وهو
منا على التذكير واختلفوا في تحليله فقال اكثرهم ان العدد جماعة والمائة مؤنثة
والاصل ان تثنية المائة في جميع اقسامها العدد فجمع المذكر على الاصل لان المذكر اصل
واثنان لانهما في الجملة اصل فلما احتاجوا الى التفرقة بين المذكور المؤنث فمروا باللفظ
الثاني لان كل واحد على الاصل واللفظ يكون بعد التثنية وقال الآخرون ان العدد وهو
المعروف في المعنى فتأنيث المضاف اليه يغيث عن تأنيث المضاف اليه فيجتمع بين
علامتي التانيث وقال بعضهم ان العدد جمع تارة يحمل على اللفظ وتارة يحمل على المعنى فتكون
قام الرجل وقامت الرجال في اوقات العدد مع المذكر على اللفظ ومع المؤنث على المعنى وقال
بعضهم ان المائة في العدد للمبالغة لا للتانيث كرواية ونسابة وكان ذلك لانهما
في المذكر لانهما العدد واذا جاء وزن العشرة اسقطت التانيث عن العشرة مع المذكر لانهما
اجتماع علامتي التذكير في العدد واثنان مع المؤنث للتأنيث اجتماع علامتي التانيث
نحو ثلثة عشر وثلثة عشر امرأة بكسر الهمزة وسكونها واحد عشر واهي عشرة
واثنان عشر واثنان عشرة والاسمان مثنان على الفتح الا اثنان عشر فانك تقرأ بغير اعراب لمان
وكلما قيل في الالف جمع لوجه التذكير كما هو انما الالف الالف الاول بوجهين احدهما
ان الالف في الالف والباء والواو اثنان على التثنية فلهذا العامة في الجمع بانه وبنوعه عشر

57

S

على الاصل والواو اثنان التثنية بمنزلة كملين عطف احد بهما على الاخرى وعشر كلمة ثالثة
فلو بنينا لمجملات ثلثة اشياء بمنزلة شيء واحد ولم يفعل العرب ذلك **الفصل الثالث**
في التانيث وجمعيه اخرب تأكيد وصفه وبدل وعطف بيان وعطف بحرف واسما
انما كيد اعلم ان التأكيد مصدر وكذا ومثل وحدت توحيدا ويقال كيدت تأكيديا و
بالاو جاء القرآن في قوله تعالى ولا تنقض اليمان بعد توكيدها فهو مختص بالمعروف ويكون
بالفكرية وهذا يكون في الاسماء نحو جاني زيد ويكون للجمل كقولهم خرج زيد وريد
قائم ومن الفعل يقال كيدت كيدا لا يرد بكيد كيدت كيد في الهمزة احدى التثنية
مرة ومن المبتدأ والتذكير كيدت وويل يويئذ للتكثير كيدت في المرسلات عشر مرات وما
كررت في الخبر وكف كيدت فلما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير وسبحي واما الذين
سعدوا في الجنة خالدون فيها فيها كيدت ويكون التأكيد بغيره في غير التأكيد نحو جاني
زيد وف والرجلان كل واحد والعدد واما ثمان كلتا احدهما احكام كثير منها ان لا يكون لها
الا للتثنية واما انها ببيان العول كقولهم كيدت كل الرجلين ومنها انها ليست ببيان للتثنية
ومنها انها لا تصان لا تكرر ومنها انها ايضا قال المظهر والمضمر ومنها انها مفردة في اللفظ
وان افاذ افعي التثنية ومن احكام كلاهما انهما اذا اتبعتا اللفظ رجلا بالالف في
كل حال لان الف كالا لولا عضا واما الف كلتا فمثل الف جيل قالنا فجا بدلتين لانهما ليست
للتانيث وقال البرعي في التانيث ومنا خطأ لان ثمانية التانيث لا يقع حشا وقال بعضهم
انها في كلتا بدلتين بانهما وقال بعضهم بدلتين واما كما بدلت في ثمرات ونجاء وبيت
وحذر وقال الكوفيون هما مثنان والبريد في تضاد قولهم ظام ونقول جاني القوم كلهم
اجمعيون والكفون وابصعون في الصفة اعلم ان الوصف في الاصل مصدر
وصفت مثلا الوعد والوزن واما الصفة فيستعمل على وجهين احدهما انه يرد بها الوصف
ثم يحمل فيما عدا ذلك ووزنه واذا كان يكون الصفة من المعنى القام بذات الموصوف

King Saud Univ

نحو العلم والمجمل واعلم ان الوصف النعت بمعنى واحد عند اكثر من علم الاسم الى الال
على بعض احوال الالاء وهي ما فعل المراد بالفعل منها يكون صادر من احوال الجوارح كقوله
والقاعدة وحلية ومن الصفات الظاهرة على الشيء مدركة بالبصر كالظهور والاسوداد والبرق
ومن الصفات لا تدرك بالبصر كالغيب والكبر والحق والعدل ونسب كالحاشي والبرقي فاما ان
يكون باللباس فانما يتاخر في سبيله ذواته من شئ يجمع ويذكر ويؤث فيقال وقال رجل
ذو مال الرفيع وذو في النصب والجر ورجال ذو اعمال في الرفع ورجلين ذوي مال في
النصب والجر وامر ذوات مال في الرفع والمرتبان ذواتا مال في الرفع وذات مال في النصب والجر
والنصب وذوات مال وذوات مال في النصب كسلات وكل صف شيع بكون
تذكره او تانيها وتذكره او تانيها واقراد او تشبه وجعا واخرها اذا كانت فعلها كقول
فاما اذا كانت ان الصفات فعلها كقولهم مرت رجل حسن فلام فانها ان الصفات متباعدة في الوصف
في التعريف والتكبر والاعراب فبمنه من عدم المطابقة فليزودنا ارجنا من هذه
القرينة الظاهر احدها فان الظاهر صفات القوة فطامع انه قد ذكره بونث والبد العلم ان
البدل في الذكر كالتعريف معنى المقبول واللفظ معنى الملقب او موعلا اربعة او جد بدل الكل من
الكل كوجاني زيد فذكر بدل البعض من الكل كقوله زيد كاداسه قال الشيخ فوله لكل
القبض في الالف واللام فطامع انه قد فهم لان هذه السبع لا يفارقان الا طاعة فتقربها
بها وبدل الاشمال نحو سلب زيد ثوبه وفي الشرايط سلبونك ثوبك السبع لوام فقال فيه واخبرني زيد
فترى او علمه بدل العطف كمررت برجل فار وعطف البيان وهو اسم غير صفته كمررت برجل القبر
فوجاني ابو عبد الله زيد اذ كان مشهورا بالعلم فان قيل لم يسر في العطف فيقال لا بعد اسم شريك
نابعا كاشع المعطوف عليه في ووف التسعة فان قيل لم يسر بيان قبل لا ينفصل بين سبعين
مشتركين في الاسم مثلا ان يكون مذكرا لان كل منهما يعرف بالكنية كابي عبد الله واني محمد فذكر
الكنية للمشتري بينهما الاسم مخصوص من احد ما كقولك مررت بابي عبد الله زيد وقول جاني

57

ابو عبد الله اذ كان مشهورا بالكنية فان قيل الفرق بين الصفات وعطف النية واجيب عنه
من كثرة ما وجد احدها ان الصفات مشتقة وعطف النية غير مشتقة وان كان في الصفات يكون خبرا
يرجع الى الموصوف وليس كذلك عطف النية والثالث ان الصفات تتعلق بالاسم الظاهر والظاهر
وليس كذلك عطف النية فان قيل الفرق بين البدل وعطف البيان اجيب عنه بثلاثة اوجه
احدها ان البدل يفر مع العامل ويعطف انما يذكر انك تبين هذا بانثثة في الذاء وهو كقولك
يا اخانا زيدان جعلت زيدا عطف بيان لم يجر في الا انصب كصف وان جعلت لا
لم يجر الا الضم لان تقديم يا اخانا ياء نداء وانما انك تبدل المعرفة من النكرة والنكرة من
المعرفة وعطف البيان لا يبدل ان يكون كالوصوف في التعريف ^{الثالث} انك
تبدل المضمين من المعنى وعطف النية لا يكون باليهما ولا الضمات ^{دو} وفي العطف
عطف الشيء اذا تشبهت ووف العطف تسعة احدها الواو والحق المطلق نحو جاني زيد وعمر و
فانته قال السرا في هذه انه في شرح كتاب كينوني بالواو نحو معنى من كولا بدو ان يكون اي
من ان يكون وانك الفاء للترتيب مع التعقيب نحو جاني زيد وعمر والثالث ثم ووف
موضوعه للترتيب مع التراخي مثله نحو جاني زيد ثم عمرو والرابع او ووف موضوعه لانه
الشيئين او الاشياء نحو جاني زيد وعمر ووف يقال اني ان او وضعت للترتيب في الخبر فقال
وفع الخبر والاباح في الامر نحو هذا او ذاك وقال الحسن وابن سبر بن والحامس
ام التي لا استفهام سواء كانت متصلة نحو زيد عندك ام عمرو واني انهما او منقطعة نحو
ازيد عندك ام عمرو ومن هذه الحكايم من العرب انهم لا يمل امر شاة بمعنى بل هي شاة و
ذلك لانه في من بعد شاة ففقطها بالواو فقال انهم لا يمل انهم شاة شاة فجميع عن ذلك
ثم استأنف السؤال اس اس الى اللقي بعد الاثبات نحو زيد وعمر واسابع بل ووف
موضوعه للاضرب عن الاول الاثبات كذا متفيا كان او مشتقا كوجاني زيد وعمر و
ما جاني بل عمرو والثامن لكن للاستدراك بعد النفي كوجاني زيد لكن عمرو واحدا وهو

King Saud Univ

والنوع بينهما انك تطلب بالاضراب الحكم السابق وبلا سندراك لا تطلبه والتاسع حتى يمتنع
الغاية نحو ضرب القوم حتى زيد او ينقص ان يكون ما بعده مما يبعث دخولها فيما قبلها فلا يجوز ان
يغال جازل القوم حتى لجا كما لا يجوز جازا في جاز حتى القوم لان الجاز لا يكون من جنس القوم
الفصل الرابع والجار والمجرور في قوله في الاعراب الاصل وغير الاصل في محل الرفع على انه خبر مبتداء
الكلامة وهو مبتداء وخبره مبتداء مع خبره وهو قوله مداره على ثلثة سحان في قوله في عليه
والمفعولية والاضافة يجوز الرفع على انه خبر مبتداء محذوف والنصب على انه مفعول الفعل محذوف
والمجرور هو الاول لانه بتركيب المحذوف فله رفع للفاعل المحذوف لانه من الاعراب وكذا المحذوف
والنصب للمفعول والاضافة اليه وما موصولة وصلته الطرف مع متعلقة المحذوف
في قوله سوى ذلك يوسع صلته في محل الرفع بانه مبتداء وخبره قوله ملحق بما اعلم ان في سوى
ثلاث لغات كسر بين وضمها مع الفصول مع المد وعند البصر من اعلمه في كل مكان نصب
على الطرفية لا يجوز الضرفية واما عند الكوفيين يكون اسما غير ظرف فنه قوله في فاعله ضم
في سواء الجيم فدخل عليها في واخرجهما في حكم الطرف في الاسماء وقد جازت فاعله كقوله في
ولم يبق سوى العدولان ودناهم كاد انوا او جازت وصفا كقوله حرت بجل سواك
قوله ملحق بالفاعل مبتداء وخبره قوله تحت احد المبتداء وخبره خبر ان واسم كان واسم ملولا
يتمتع ليس وخبره لا التي لتي جنس قوله المفعول مبتداء وخبره تحت احد المفعول المطلق
والثالث المفعول فيه والرابع المفعول به والخامس المفعول موقوف ان
المضمر الذي في مفعول به والمفعول به والمفعول فيه والمفعول موقوف الى الموصول المحذوف
معناه الاسم المفعول والاكاذيب الوافي والملحق بما في المفعول سبعة الى حال والنمير والمنشي
المنصور وخبر كان واسم ان واسم لا التي للجنس وخبره ولا عند الجازي وبالجملة الاصل المضاف
اليها ما بالجرور والاضافة المعنوية غير الاصل ما بزيادة حرف الجر المرفوع نحو جيبك
درهم وكذا في شهاد والجار والمجرور فيها غير متعلق بشي لان حرف الجر فيه ثابت ومحل

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>